AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

في ذكرى رحيل عبد الناصر :
استعادة البعد القومي للصراع ضرورة ملحة

الهدف الرقمي – فلسطين العدد 6 (1480) – أيلول/سبتمبر 2019

لذكرى جمال عبد الناصر

الهدف AL-HADAF

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف الرقمي – فلسطين العدد 6 (1980) أيلول/ سبتمبر 2019

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

التدقيق اللغوي
سحر أبو عطيوي

يسمح النقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة– بجوار مستشفى الشفاء–
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

في هذا العدد

الملف

مكانة فلسطين وقضيتها .... ماهر الشريف 6
جدلية الوطني والقومي ..... محمد التومي ... 10
وبقي الأساسُ راسخًا ..... طلال عوكل 11
شهيدَ فلسطين والعروبة ..... نواف الزرو ... 13
المشروع القومي العربي ..... عابد الزريعي 14
إحياء ذكرى عبد الناصر ..... ميخائيل عوض ... 16
في انفراداته الوطنية .. عبد الحسين شعبان 18
مات عظيمٌ هذي الليلة ..... أحمد شعبان ... 20
الناصرية في موريتانيا .. الحسين الشيخ العلوي .. 22
الناصرية في ليبيا ..... محمد بن جديرية 24
الفكرة القومية العربية ..... النفطي حولة 26
فلسطينيو لبنان ..... موسى جرادات ... 2
اليسار ونماذجه الاقتصادية ... جبريل محمد 30
العلاقة الروسية-الصهيونية ... خاص بالهدف 32
قراءة في الانتخابات الإسرائيلية .. شاكر شبات .. 34
الإعلام العبري .. .. زهير أندراوس ... 37
خارج النص ..... هاني حبيب 39
اليمن : تصدعة ..... عرفات الحاج 40
هل اختطف العسكر الثورة ؟ .. موسى العزب ... 42

الهدف الثقافي

مأساة الفكر العربي الحديث ... فيصل دراج 46
المجزرة ..... انتصار الدنان ... 47
حوار مع فاضل الربيعي .. وليد عبد الرحيم 48
مجموعة جديدة لحسين البدري ... أحمد جابر ... 50
مفهوم العلمانية ..... وسام الفقعاوي 52
جان جينيه في شاتيلا ..... تغريد عبد العال 53

المقالات المنشورة في المجلة تعبّر عن رأي كتّابها وليس بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

الغلاف الأول والداخلي الأول للفنانة إسراء الصمادي

كلـــــــــمة

يأتي هذا العدد في أيلول، وأيلول محمّل بالذكريات، ولعلّ فائدة الذكرى هي الوقوف متأملين بما جرى ويجري، علّنا نستقي بعض العبر والدروس، وقديمًا قالوا إنّ الموت درس بليغ للأحياء، فكيف إذا كان هذا الموت مجزرة، كيف إذا كان جريمة العصر كصبرا وشاتيلا، ليس فقط بسبب الدم المراق، بل بسبب تعقيد الفعلة الخسيسة وهويات المشاركين فيها.

كانت صبرا وشاتيلا إعلانًا تامًا عن العدميّة الأخلاقية لمرتكبيها من صهاينة غطوا وساعدوا وحرضوا، ولبنانيين فاشيين نفذوا، ولم يكن ممكنًا أنْ تمر جريمة من هذا النوع بهذا الحجم، دون تواطؤ دولي مشين، سبقه سكوت عربي مريب، يكاد لوقاحته يعلن أنّه شريك بما جرى.

في أيلول خسرنا جمال عبد النّاصر، وكانت تلك الخسارة إيذانًا بنهاية مرحلة وبدء أخرى، نهاية عهد من العزة والكرامة العربية، وبدء مرحلة من التخاذل والتبعية والردة الوطنية والقومية.

ولكن أيلول كان أيضًا شهر (جمول)، ولعلّها مناسبة لتوجيه التحية لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، ولشهدائها وشهيداتها الأخيار، وجميع الرفاق والرفيقات الذين حملوا السلاح في وجه المحتل الصهيوني وأعوانه، فلا تبيت بيروت تحت احتلال، واختاروا أنْ يمهروا بدمائهم الطاهرة وثيقة لبنان الحقيقي.. المتمنى لبنان النقيض للفاشية المتمددة والطائفية البغيضة.

هي تحية - إذن- واجبة لهؤلاء، لحبيب الشرتوني، الحي الباقي شاهدًا على الرفض الثوري الذي يهدم إنْ حزم أمره الجبال وليس فقط بيت الكتائب وبؤرة الخيانة، لنبيل علم المعلم واللوجستي والموجه، ولخالد علوان، ولسها بشارة التي بقيت ثابتة على الثوابت، وسناء محيدلي، ووجدي الصايغ، وبلال فحص، ونزيه القبرصلي، وأحمد قصير، ويسار مرة، والمئات غيرهم.

هذا العدد تحية لعبد النّاصر وشهداء فلسطين والأمة العربية، منهم نستقي جذوة المقاومة والصمود، وعلى طريقهم نسير ولقيمهم نروج، في زمن تغيّب فيه الحقائق أو تغيّب ويخضع العقل للتزييف والخداع، ولكن يبقى دم الشهداء هو المنارة، حيث لا أبلغ من فعل الشهيد.

الافتتاحية

فلسطين:
مقياس الشرعية وطنيًا وقوميًا

كل الحقيقة للجماهير

شكّلت هزيمة 1948 وإقامة دولة العدو الصهيوني على أرض فلسطين؛ مخاضات وولادات في الوضع العربي ومنه الفلسطيني، حيث تأسست شرعيات عربية وفلسطينية شتى انطلاقًا من نتائج الصراع العربي – الصهيوني، والفشل الذي لحق بنظام هنا أو اسم هناك، من حزب البعث العربي الاشتراكي الذي منح للفلسطينيين في داخله خصوصية بحكم قضيتهم، إلى حركة القوميين العرب، وتزعم الشاب الفلسطيني جورج حبش لها، مرورًا بثورة 23 يوليو 1952، حيث نجد المشترك عندهم حضور نكبة/هزيمة 1948 في عنوان خطابها ومبررات قيامها، وصولًا إلى الانقلاب الكبير الذي جرى بصعود مدرسة السادات السياسية التي تأسست شرعيتها انطلاقًا من هزيمة 1967، وتكرّست مع حرب 1973 التي اعتبرت ردًا على تلك الهزيمة!!

شرعيات جديدة شتى، عربية وفلسطينية ما كانت لتتأسس، بالسهولة التي تمت بها على الأقل، لولا ما تمثله فلسطين في العقل والوجدان العربي، وثقل هزائم صنعتها إسرائيل (العدو) ودورها، في تعرية شرعيات فكرية وسياسية شتى، لكن ما وصله التعري السياسي في تلك المرحلة من بوابة التسوية والتطبيع مع العدو الصهيوني، ما كان ليصل لولا ذلك الموقع والدور المقرر الذي وصلته الرجعية العربية بعد أنْ تراجع حضور القضية الفلسطينية على الأجندة الرسمية العربية، وإلى حدود ما الشعبية أيضًا، في ضوء طغيان تأثير الأوضاع الداخلية؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل بلد عربي، خاصة في ضوء نتائج ما سمي الربيع العربي. لكن يبقى السؤال: هل الحل يكون بعيدًا عن فلسطين، والتناقض الأساسي مع العدو الصهيوني؟!

الزعيم العربي جمال عبد الناصر الذي قاتل على أرض فالوجة فلسطين في حرب 1948، وحوصر وأصيب فيها، والتي على أرضها تأسست خلايا الضباط الأحرار الأولى ونما وعيهم من بوابة قضيتها، والذي نحيي ذكرى رحيله التاسعة والأربعين، يقول في كتابه فلسفة الثورة: «فقد كنا نحارب في فلسطين ولكن أحلامنا كلها في مصر، كان رصاصنا يتجه للعدو الرابض أمامنا في خنادقه، ولكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا الذي تركناه للذئاب ترعاه».

لقد أدرك عبد الناصر أنَّ الطريق إلى فلسطين، يمر عبر ميدان الكفاح الأكبر من خلال التغيير من الداخل لأنظمة ساهمت في التأسيس للهزيمة التي جرت، وما تزال فصولها مستمرة، رغم مرورنا بأنظمة وطنية وقومية، وصلت للسلطة في العديد من البلدان، وكان «هتافها» الرئيسي لفلسطين، وعنوانها «محاربة» إسرائيل.

رغم وعينا لواقع الحال المأساوي الذي وصلناه، فإنّ أكبر جريمة يمكن أنْ نرتكبها بحق أنفسنا وقضيتنا الوطنية والقومية، هي فك عرى العلاقة بين العرب وفلسطين أو فلسطين والعرب لا فرق، لأننا نكون قد ملكنا العدو والرجعية العربية ما يريدا!

والحال هذا، فإننا لا نكون أمام معضلة فحسب، بل أمام مهزلة بكل ما تعني الكلمة من معنى، وأيّ مهزلة أكبر من مهزلة تغييب فلسطين عن عمقها العربي أو تغييب العمق العربي عن قضيته: فلسطين؟ والذي يعني تغييبها أيضًا تغييبًا للعدو المركزي لأمتنا (إسرائيل)، الذي جابهنا ونجابهه عند قراءتنا لمجمل الأحداث والوقائع التي يعيشها وطننا العربي.

لكن ما سبق، يوجب علينا، ونحن نحيي ذكرى الزعيم العربي جمال عبد الناصر، الذي ارتبط به المشروع القومي منذ منتصف القرن المنصرم، وخبا بعد هزيمة 1967، ومن ثم رحيله عام 1970، أنْ نعيد النظر والقراءة في طبيعة ومضمون المسألة القومية وعلاقتها بالقضية الفلسطينية، في ضوء مجمل التغيّرات العاصفة التي شهدها الوطن العربي فيما يقرب من نصف قرن من الزمن.

إنَّ مسألة النظر والقراءة تلك، ليست بحاجة لأكثر من النزاهة الفكرية والأخلاقية، كي نفسر ما جرى، وما حصل.. تفسيرًا لن نحصل عليه ما لم نعد ترتيب المسائل انطلاقًا من أسس صائبة وفي رأسها وحدة المعايير واللغة واكتمال مساحة البحث، بحيث تشمل إسرائيل/التناقض الرئيس، الذي جرى تغييبه، ويجري تغييبه لصالح تناقضات جديدة، بحيث يفقدنا إحدى القواسم المشتركة، والمعيار الموضوعي الذي لا مجال لقياس صائب دونه، ولا نهوض وطني وقومي حقيقي إلا بالنضال المشترك للتخلص منه، وتحقيق الحرية والاستقلال وتقرير المصير والوحدة والتقدم.

الشعبية: نتائج الانتخابات الإسرائيلية لن تغير من واقع الاحتلال

اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن نتائج انتخابات الاحتلال بغض النظر عن تقدم هذا الحزب أو ذاك لن تُغيِر من واقع الاحتلال شيئاً على الأرض، فالأحزاب الصهيونية وبرامجها على عداء مطلق مع شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

وأضافت الجبهة أنه لا اختلاف في برنامج المجرم نتنياهو عن القادة المجرمين والملطخة أيديهم بدماء شعبنا مثل غانتس أو باراك أو ليبرمان وحتى حزب ميرتس الذي يتقاطع مع اليمين الصهيوني بخصوص تهويد القدس والاعتراف بيهودية الدولة وإنهاء قضية اللاجئين، فهناك إجماع داخل هذه الأحزاب على تصفية حقوق شعبنا.

وأعربت الجبهة عن أسفها لعدم استخلاص الأحزاب العربية العبر من التجارب المريرة الماضية والتي لم تجنِ من ورائها أي حقوق، ولم تستطع أن تغير من الواقع المعيشي لجماهير شعبنا في الداخل المحتل والذي انتشرت فيه معدلات الجريمة والفقر، وذلك نتيجة تصاعد السياسات والإجراءات العنصرية بحق الجماهير العربية، وفي مقدمتها إقرار قانون القومية العنصري.

وحذرت الجبهة من النتائج الوخيمة في حال انضمام القائمة العربية المشتركة إلى قوائم صهيونية، حيث يعتبر ذلك سابقة خطيرة في نضالنا الوطني، وقد كان على هذه القائمة النضال من خارج مؤسسات هذا الكيان الصهيوني الإجرامي، لا أن تكون جزءاً من المؤسسة التي تشرّع سياساته الاحتلالية الإجرامية ضد شعبنا، فقد دفع شعبنا في الأراضي المحتلة عام 1948 على مدار السنوات الماضية أثماناً كبيرة نتيجة سوء تقدير هذه الأحزاب.

كما دعت الجبهة قيادة السلطة إلى عدم إشاعة الأوهام من حدوث أي تغيير في التركيبة السياسية داخل الكيان، أو إمكانية وجود طرف إسرائيلي جاهز للمفاوضات والتسوية، فلا فرق بين الليكود وأزرق أبيض وحزب العمل، فمسيرة ربع قرن من السير في اتفاقية أوسلو الكارثية أثبتت أن الأحزاب الصهيونية استغلت التسوية من أجل فرض سياساتها العدوانية على الأرض.

وختمت الجبهة بيانها مؤكدة أن البديل العملي والحقيقي عن استمرار الارتهان للاتفاقيات مع العدو، واستمرار الرهان على التسوية، هو بصوغ إستراتيجية مواجهة وطنية تضع على رأس أولوياتها إسقاط اتفاقية أوسلو من أجندتنا الوطنية إلى الأبد، وسحب الاعتراف بالكيان، ووقف كل أشكال التنسيق الأمني والعلاقات مع الكيان، واستثمار طاقات شعبنا في إطلاق انتفاضة عارمة في وجه الاحتلال، ومشاريع التصفية، والدفع بجهود استعادة الوحدة المبنية على أسس كفاحية ووطنية سليمة.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
2019/9/18

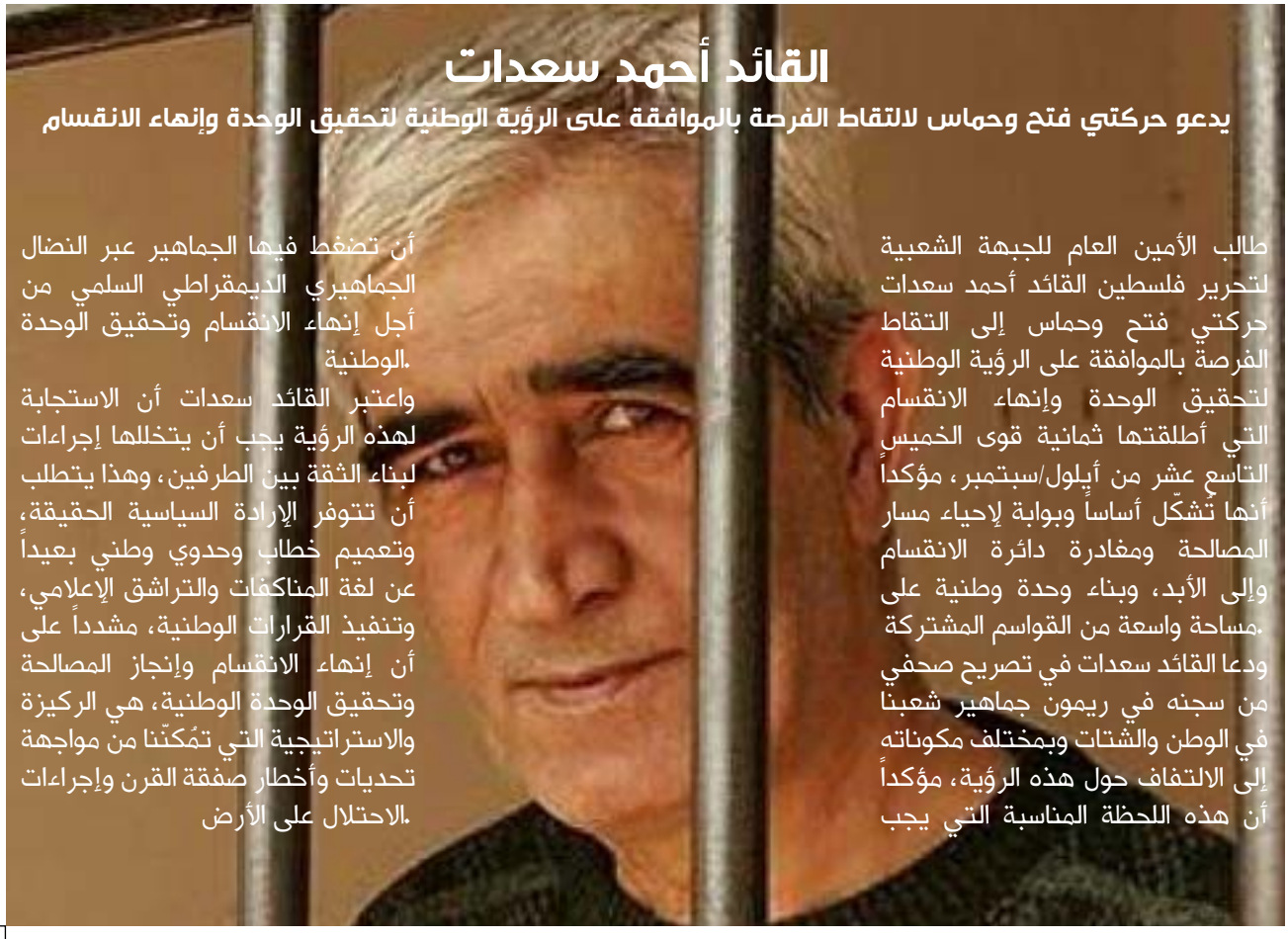

القائد أحمد سعدات

يدعو حركتي فتح وحماس لالتقاط الفرصة بالموافقة على الرؤية الوطنية لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام

طالب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القائد أحمد سعدات حركتي فتح وحماس إلى التقاط الفرصة بالموافقة على الرؤية الوطنية لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام التي أطلقتها ثمانية قوى الخميس التاسع عشر من أيلول/سبتمبر، مؤكداً أنها تُشكّل أساساً وبوابة لإحياء مسار المصالحة ومغادرة دائرة الانقسام وإلى الأبد، وبناء وحدة وطنية على مساحة واسعة من القواسم المشتركة.

ودعا القائد سعدات في تصريح صحفي من سجنه في ريمون جماهير شعبنا في الوطن والشتات وبمختلف مكوناته إلى الالتفاف حول هذه الرؤية، مؤكداً أن هذه اللحظة المناسبة التي يجب أن تضغط فيها الجماهير عبر النضال الجماهيري الديمقراطي السلمي من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

واعتبر القائد سعدات أن الاستجابة لهذه الرؤية يجب أن يتخللها إجراءات لبناء الثقة بين الطرفين، وهذا يتطلب أن تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية، وتعميم خطاب وحدوي وطني بعيداً عن لغة المناكفات والتراشق الإعلامي، وتنفيذ القرارات الوطنية، مشدداً على أن إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية، هي الركيزة والاستراتيجية التي تمكّننا من مواجهة تحديات وأخطار صفقة القرن وإجراءات الاحتلال على الأرض.

مكانة فلسطين وقضيتها في الوعي العربي

د.ماهر الشريف/ باحث ومؤرخ فلسطيني

سأتناول في هذه المقال المراحل التي مرّ بها الوعي العربي إزاء القضية الفلسطينية بالتوازي مع تطوّر النضال الوطني الفلسطيني المعاصر، أما الافتراض الذي أنطلق منه، فمفاده أنّ الوعي العربي العام بمركزية القضية الفلسطينية وبمخاطر المشروع الصهيوني كان يتقدم بالتوازي مع نهوض المشروع القومي العربي، من جهة، وتصاعد النضال الوطني الفلسطيني، من جهة ثانية، وكان يتراجع مع انحسارهما.

عودة إلى التاريخ

احتلّت فلسطين موقعًا متميّزًا في إطار مشروع تقسيم المشرق العربي، وفصل آسيا العربية عن أفريقيا العربية، من خلال إقامة دولة/حاجز تفصل مصر عن بلاد الشام، إذ برزت فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين، لدى الدوائر الاستعمارية الفرنسية والبريطانية، قبل زمن طويل من ولادة الحركة الصهيونية، على يد تيودور هرتزل، في نهاية القرن التاسع عشر.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، وصدور «تصريح بلفور» ثم قيام بريطانيا باحتلال فلسطين، رفض العربُ في المشرق العربي، بمَن فيهم الفلسطينيون، فكرة تقسيم سورية الطبيعية. ففي المؤتمر الذي عقدته الجمعيات الإسلامية- المسيحية، التي مثلت التعبير الأول عن الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، في مدينة القدس في مطلع شهر شباط 1919، واصطلح فيما بعد على تسميته بـ «المؤتمر العربي الفلسطيني الأول»، جرى التأكيد على اعتبار فلسطين «جزءًا من سورية العربية، إذ لم يحدث قط أنْ انفصلت عنها في أي وقت من الأوقات»، وعلى ارتباط سكانها بسكان سورية بروابط « قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية». وقد ثبّت المؤتمر السوري العام، الذي انعقد في دمشق في مطلع شهر حزيران 1919، بمشاركة عدد من ممثلي سكان فلسطين، هذا التوجه القومي الوحدوي، وشدّد على ضرورة «عدم فصل القسم الجنوبي من سورية، المعروف بفلسطين، والمنطقة الساحلية التي من جملتها لبنان عن القطر السوري»، داعيًا إلى الاعتراف باستقلال سورية وصيانة وحدتها، وإلى إلغاء اتفاقية سايكس–بيكو ووعد بلفور. وفي السابع من آذار 1920، أعلن مندوبو المؤتمر السوري العام استقلال سورية بحدودها الطبيعية، ورفض مزاعم الصهيونيين «في جعل فلسطين وطنًا قوميًا لليهود أو محل هجرة لهم»، واختاروا فيصل بن الحسين ملكًا عليها.

غير أنّ اندفاعة الحركة القومية العربية الجامعة في سورية الطبيعية ما لبثت أنْ توقفت بفعل عاملين مترابطين، هما: أولا، مؤتمر سان ريمو، الذي عقده الحلفاء في نيسان 1920، وقرروا فيه وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني؛ وثانيًا، دخول القوات الفرنسية، في 25 تموز من العام نفسه، إلى دمشق بعد هزيمة الجيش العربي في معركة ميسلون، وقيامها بإسقاط حكومة الملك فيصل.

وفي ظروف التجزئة التي فرضت على المشرق العربي، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في مدينة حيفا، في كانون الأول 1920، ودعا إلى تشكيل حكومة وطنية في فلسطين؛ فكان ذلك المؤتمر نقطة الانطلاق الحقيقية للحركة الوطنية الفلسطينية.

وعلى الرغم من تفرع الحركة القومية العربية الجامعة، التي كان مركزها في دمشق، إلى جداول إقليمية بعد فرض نظام الانتدابات الاستعماري، فإنّ الوعي العربي بمخاطر المشروع الصهيوني لم يخبُ، بل بقي حيًا، وهو ما تجلى في مشاركة المتطوعين العرب في نضال الشعب العربي الفلسطيني، وخصوصًا خلال الثورة الفلسطينية الكبرى في سنوات 1939–1936، وخلال حرب سنة 1948.

مرحلة المد القومي العربي

جسّدت القضية الفلسطينية همًا عربيًا عامًا طوال مرحلة المد القومي العربي، التي انطلقت في مطلع خمسينيات

القرن العشرين، واستمرّت حتّى هزيمة حزيران 1967.

فقد كانت نكبة فلسطين في سنة 1948، وما هيّأ لها من أحداث، من العوامل الرئيسة التي ساعدت في تبلور، ومن ثم تطوّر الفكر القومي العربي، فبعد أنْ كان الوعي العربي «قطريًا» في معظم البلدان العربية، أخذ يتحوّل، منذ النكبة وبسببها، إلى وعي قومي؛ وعي بأنَّ فلسطين باتت هي قضية العرب المركزية، التي سيتوقّف على حلها مصيرهم ومستقبلهم. فالقناعة التي سادت في تلك المرحلة هي أنَّ الخطر الصهيوني صار يهدد كل العرب، وأنَّ ردّه لن يكون ممكنًا إلا بقيام كيان قومي عربي متحد.

ولم يكن الفلسطينيون بعيدين عن هذا التحوّل الذي طرأ على الوعي العربي، إذ انخرطوا بنشاط في النضال القومي العربي، الذي شهدته تلك المرحلة، ولعبوا دورًا بارزًا في تأسيس الأحزاب والحركات القومية العربية التي أطّرته. فقد كانت قضيةُ فلسطين واحدةً من أبرز القضايا التي استأثرت باهتمام «حزب البعث العربي»، الذي تأسس رسميًا في دمشق، في 7 نيسان 1947، وشكّل بعد أشهر قليلة من تأسيسه «مكتب فلسطين» القومي، كما نجح في استقطاب عدد من الناشطين الفلسطينيين، وصار له، منذ مطلع الخمسينيات، حضور في الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن، وبعد ذلك بسنوات في قطاع غزة. كما كانت نكبة فلسطين الباعث الرئيسي لبروز «حركة القوميين العرب»، التي بدأت نشاطها بإنشاء «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل»، التي عملت على تعبئة اللاجئين الفلسطينيين ضد مخططات إعادة توطينهم. وبفضل هذه الهيئة، تمكّنت حركة القوميين العرب من إقامة صلات بمخيمات اللاجئين في الأردن، بضفتيه، وفي لبنان وسورية، وتأليف خلايا سرية لها، وخصوصًا بين صفوف معلمي مدارس «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين» (الأونروا).

ومن ناحية أخرى، أصبحت النكبةُ حافزًا على تغيير الأوضاع السياسية في عدد من الدول العربية، إذ كان الدرس الذي استخلصه جمال عبد النّاصر، بعد مشاركته في حرب فلسطين سنة 1948، هو أنّ مواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين يجب أنْ ينطلقا من تغيير الأوضاع السياسية في مصر، وانتهاج نهج جديد يعزز الاستقلال الوطني، ويؤكد ارتباط مصر بأمتها العربية.

وبسطوع نجم جمال عبد النّاصر القومي، بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، وتحقق الوحدة المصرية السورية، في شباط 1958، برز شعار «الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين» ليعبّر تعبيرًا صادقًا عن طبيعة الوعي إزاء القضية الفلسطينية في تلك المرحلة. فقد قدّر ممثلو التيار القومي العربي آنذاك أنّ الجماهير العربية نجحت في إقامة «نواة دولة الغد العظمى»، وأنّ ولادة الجمهورية العربية المتحدة مثّل أول رد عربي «من مستوى التحدي الذي حملته إلى العرب نكبتهم في فلسطين».

لكن، بينما كان ممثلو التيار القومي العربي يروجون شعار «الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين»، كان عددٌ من الشبان الفلسطينيين يعملون في السر على إنشاء منظمة فلسطينية مقاتلة ومستقلة عن الأحزاب والنظم العربية. ولم تشهد «حركة فتح» عند تأسيسها إقبالًا على العضوية فيها، بل تمّ انتقادها من أطراف عربية وفلسطينية كثيرة بوصفها حركة «إقليمية» تقف في وجه الناصرية والوحدة العربية. ولم تنفتح آفاق العمل الواسعة أمامها إلا بعد انفراط عقد الجمهورية العربية المتحدة، في أيلول 1961، وانتصار الثورة الجزائرية المسلحة، في تموز 1962، إذ راحت تظهر لها خلايا في كل من قطاع غزة والأردن ومصر وسورية ولبنان والكويت وقطر والسعودية، وبوصفها حركة لاجئين، تعمل خارج الأرض الفلسطينية، كانت حركة «فتح» في حاجة إلى دعم عربي، وجدته في البداية في الجزائر، منذ سنة 1962، ثم في سورية اعتبارًا من سنة 1964.

وقد تركت توجهات هذه الحركة تأثيرًا في الحركات والأحزاب القومية العربية، إذ اندفعت «حركة القوميين العرب»، منذ مطلع الستينيات وبصورة تدريجية، للعمل على ضمان استقلالية أعضائها الفلسطينيين، كما راحت تحضّر لممارسة العمل المسلح. ومن جهة أخرى، بدأ أعضاء «حزب البعث العربي الاشتراكي» الفلسطينيون يضغطون، منذ سنة 1959، على قيادتهم القومية، من أجل تشكيل إطار فلسطيني مستقل.

مرحلة سيادة النزعات «القطرية»

وصل المد القومي العربي إلى نهايته مع هزيمة حزيران 1967، بعد أنْ أصيب بضربات قاسية ومتتالية عقب إخفاق تجربة الوحدة المصرية-السورية، وفشل محاولات إقامة «اتحاد ثلاثي» بين مصر وسورية والعراق في سنة 1963، واندلاع «الحرب الباردة» العربية التي رافقت إعلان النظام الجمهوري في اليمن الشمالي، ولم تفلح مؤسسة القمة العربية، التي أبصرت النور في مطلع سنة 64 ا، في تغيير الاتجاه الرامي إلى تعزيز النزعات القطرية على حساب النزعة القومية، بل يُعتقد أنّ مبادرة الأنظمة العربية، وفي مقدمها نظام الرئيس جمال عبد النّاصر، إلى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في أيار 64 ا، كتعبير عن إعادة إحياء الكيانية الفلسطينية، كان بهدف التخفف الرسمي العربي من أعباء القضية الفلسطينية، ودفع الشعب الفلسطيني من جديد إلى تحمّل مسؤولياته الوطنية إزاء «قضيته». وقد تركت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية على أيدي الأنظمة العربية بصماتها على «الميثاق القومي» الذي أقرّه، في مطلع حزيران 64 ا، المؤتمر الوطني الذي عُقد في القدس، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، إذ حدد هذا الميثاق المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التحرير على قاعدة الترابط العضوي بين البعدين القومي والوطني في النضال من أجل تحرير فلسطين، فأكّد أنّ فلسطين «وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية»، وهي بحدودها، التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، «وحدة إقليمية لا تتجزأ»، وأنّ الوحدةَ العربية وتحرير فلسطين «هدفان متكاملان، يهيء الواحد منهما تحقيق الآخر». وبعد أنْ اعتبر باطلًا وعد بلفور، وصك الانتداب، وتقسيم فلسطين وقيام إسرائيل، ورأى في الصهيونية «حركة استعمارية في نشوئها، عدوانية وتوسعية في أهدافها، عنصرية تعصبية في تكوينها»، دعا «إلى إعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين»، و«تمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية»، مع تأكيده أنّ منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه، لن تمارس «أي سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمة».

بَيْدَ أنّه لم تمض سوى ثلاث سنوات على قيام منظمة التحرير الفلسطينية حتّى وقعت هزيمة حزيران، التي فتحت الباب أمام انطلاق حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، وتحوّلها إلى حركة جماهيرية، نجحت، بفضل التأييد الشعبي الواسع الذي حظيت به، في تحرير منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية العربية، والسيطرة على

هيئاتها في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في تموز 1968، كما نجحت في إدخال تعديلات على بنود «الميثاق القومي» المقر في سنة 1964، تعزز طابعه الوطني الفلسطيني على حساب طابعه القومي العربي. فعوضًا عن البند الذي يشير، في «الميثاق القومي»، إلى أنَّ فلسطين «وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية»، وأنَّ الوحدة العربية وتحرير فلسطين «هدفان متكاملان، يهيِّء الواحد منهما تحقيق الآخر»، حلَّ، في «الميثاق الوطني»، بند جديد، يشير إلى أنَّ فلسطين هي «وطن الشعب العربي الفلسطيني»، وأنَّ هذا الشعب «هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه»، و«هو يرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية». وتجاوبًا مع هذا التوجه، حُذف من بنود الميثاق الجديد البند الذي كان يشير في الميثاق القديم، إلى أنَّ منظمة التحرير الفلسطينية «لا تمارس أي سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمة»، وجرى التأكيد أنَّ منظمة التحرير الفلسطينية هي «الإطار الممثل» لقوى الثورة الفلسطينية المسلحة، وهي، على هذا الأساس، «مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني» في نضاله من أجل «تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب العربي الفلسطيني عليها»، بما يضمن حق هذا الشعب «في أنْ يقيم لنفسه على أرضه المجتمع الذي يرتضيه، وأنْ يقرر موقعه الطبيعي في الوحدة العربية». وسرعان ما تحوّلت حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى مركز استقطاب لقوى التغيير العربي، التي رأت فيها عامل تثوير للأوضاع العربيّة، وفي حين كان النضال في مرحلة المد القومي العربي يجري تحت شعار «الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين»، فإنَّ التفاف قوى التغيير العربي حول المقاومة الفلسطينية الوليدة أدى إلى ترسيخ القناعة بأنَّ «تحرير فلسطين هو الطريق إلى الوحدة العربية».

غير أنَّ هذا التوجّه الذي ركّز على مركزية قضية تحرير فلسطين بالنسبة للنضال العربي لم يتكرس، بل راحت تبرز منذ سبعينيات القرن العشرين بعض الظاهرات التي دللت على تنامي النزعات القطرية، وتراجع الوعي العربي بمركزية القضية الفلسطينية، ومن ضمنها:

إنَّ التناقض المبكر الذي ظهر بين مفهوم أمن الكيانات القطرية، الذي تبنته الأنظمة العربية، وبين مفهوم الأمن القومي العربي، الذي تبنته الثورة الفلسطينية، بعد أنْ اضطرت، منذ نهاية سنة 1967، إلى إقامة قواعدها خارج الأرض الفلسطينية، صار يخلق، مع الوقت، شرخًا ليس بينها وبين بعض الأنظمة العربية فحسب، بل كذلك بينها وبين قطاعات شعبية عربية، لا سيّما في الأردن، ثم في لبنان، حتّى أنَّ بعض القيادات السياسية في هذا البلد الأخير لجأت، خلال الحرب الأهلية التي انخرطت فيها فصائل المقاومة، إلى تبرير التعامل مع إسرائيل.

جاءت اتفاقية كامب ديفيد لتبيّن ليس فقط تحلل نظام الرئيس الراحل أنور السادات من مسؤولياته القومية إزاء قضية فلسطين، وإنما نجاحه كذلك في إقناع قطاعات شعبية واسعة في مصر بأنَّ تحلل بلدهم من هذه المسؤوليات سيساهم في إنقاذ مصر من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجهها.

بتوقيع معاهدة السّلام المصرية-الإسرائيلية، ثم اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في سنة 1980، التي تواصلت على مدى ثماني سنوات، خرجت دولتان عربيتان محوريتان من دائرة المواجهة مع إسرائيل؛ الأمر الذي أضعف البُعد القومي للصراع معها.

ساهم الموقف الذي اتّخذته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتأييد النظام العراقي، بعد قيامه بغزو الكويت في مطلع آب 1990، في إضعاف الارتباط بالقضية الفلسطينية، ليس فقط على مستوى أنظمة بلدان الخليج، وإنّما أيضًا على مستوى شعوب هذه البلدان.

تعمق النزعة القطرية في وعي الفلسطينيين

أسفر إخراج حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة من الأردن، في صيف 1971، عن تنامي النزعة القطرية لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، وهي النزعة التي تعمقت أكثر خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف سنة 1982، وما رافقه من حصار للعاصمة بيروت، إذ ساد شعور لدى الفلسطينيين آنذاك بأنَّ التضامن العربي قد غاب عنهم، وأنّهم جابهوا وحدهم، مع حلفائهم الوطنيين اللبنانيين وبعض وحدات الجيش العربي السوري، آلة الحرب الإسرائيلية خلال ثلاثة أشهر كاملة. وقد ترافقت هذه النزعة القطرية، بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، ووقوع الانقسام في صفوفها، وبدء توجّه قيادتها نحو التكيّف مع خيار التسوية السياسية، مع ميل إلى المبالغة في التركيز على «استقلالية» القرار الوطني الفلسطيني.

من الصحيح أنَّ الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في نهاية سنة 1987 حرّكت تظاهرات تضامنية واسعة مع القضية الفلسطينية في عدد من البلدان العربية، إلا أنَّ هذه الروح التضامنية ما لبثت أنْ خمدت بعد قيام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتوصل إلى اتفاقية أوسلو في أيلول 1993، وإقامتها السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبروزها بالتالي بصفتها جزءًا من النظام الرسمي العربي.

ووجد العديد من الأنظمة العربية في سير منظمة التحرير الفلسطينية على طريق التسويات المنفردة، وتوقيعها اتفاق أوسلو، الفرصة المناسبة؛ كي يتخلى عن مسؤولياته القومية إزاء القضية الفلسطينية.

مرحلة الحراكات الشعبية العربية

استعادت القضية الفلسطينية بعض وهجها القومي بفضل الانتفاضة الفلسطينية الثانية، التي اندلعت في نهاية أيلول 2000، وهو ما عبّرت عنه تظاهرات تضامنية واسعة مع النضال الوطني الفلسطيني شهدها العديد من الدول العربية، بَيْدَ أنَّ هذه الظاهرة لم تترسخ، وعادت الشعوب العربية لتنكفئ على مشكلاتها وأزماتها الداخلية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد نتج عن تفاقم هذه المشكلات والأزمات اندلاع حراكات شعبية واسعة في عدد من الدول العربية، وبينما ساد، للوهلة الأولى، إحساس بأنَّ هذه الحراكات قد تعيد إحياء الوعي العربي بمركزية القضية الفلسطينية، تبيّن سريعًا بأنَّ هذه القضية –وعلى الرغم من بعض الحوادث المعزولة مثل: رفع الأعلام الفلسطينية في بعض التظاهرات الشعبية، والهجوم في القاهرة على السفارة الإسرائيلية – قد غابت تقريبًا عن خطاب هذه الحراكات، التي اتخذت طابعًا عفويًا في الأساس، ولم يكن للأحزاب والحركات القومية أي دور في تأطيرها، وافتقدت البرامج

السياسية الواضحة، مكتفية بشعارات عامة تنشد الحرية والعدالة والكرامة، كما تراجعت مكانة القضية الفلسطينية في الإعلام العربي، إذ صارت وسائله تركّز، بوجه خاص، على مجريات الأحداث في الدول العربية.

والواقع أنَّ هذه الحراكات الشعبية لم تفتح آفاق حدوث تغييرات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية، وخصوصًا بعد أنْ برزت في إطارها الحركات الإسلامية «التكفيرية»، بل راح بعضها يتطبع بطابع طائفي ومذهبي أو إثني، ويتخذ شكل صراعات دموية عرّضت لخطر التمزق النسيج المجتمعي لدول عربية عديدة، وهددت بتفككك وحدة كياناتها، وجعلت النظام الرسمي العربي، المنقسم على نفسه، يعيش أشد حالات الضعف والشلل التي شهدها عبر تاريخه، وحوّلت المنطقة العربية، تحت شعار محاربة «الإرهاب»، إلى ساحة للصراع الإقليمي وللتدخلات الدولية.

وكان من الطبيعي أنْ يستغل حكام «إسرائيل» هذا الواقع العربي المتردي؛ للإمعان في مشاريعهم الرامية إلى الانفراد بالشعب الفلسطيني، وتصفية قضيته الوطنية، والترويج لحل «إقليمي» للصراع، مستفيدين في ذلك من حقيقة أنَّه لم يعد هناك اليوم إجماع عربي على أنَّ «إسرائيل»، وسياسات حكامها العدوانية والاحتلالية، هي التي تمثّل التهديد الأكبر للأمن القومي العربي. ففي ظل تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، صارت بعض الأنظمة العربية، وخصوصًا في منطقة الخليج، ترى في هذا النفوذ «الخطر الأكبر» الذي يتهددها، وبات لديها بالتالي استعداد، مضمر غالبًا ومكشوف أحيانًا، للتحالف مع إسرائيل والسير على طريق تطبيع العلاقات معها.

خاتمة

ارتبط الوعي العربي بمركزية القضية الفلسطينية، عبر التاريخ المعاصر، ارتباطًا وثيقًا بتصاعد النضال القومي العربي، وازدهار الهوية القومية العربية الجامعة. واليوم، نشهد تراجعًا لهذا الوعي القومي العربي، في مقابل ازدهار الوعي بالهويات الجزئية، ولا سيّما الطائفية والمذهبية، ما يجعل الحفاظ على كيان الدولة القطرية، موضوعيًا، والحؤول دون تذرر النسيج الاجتماعي لشعبها، يسبق من حيث الأولوية، أي مشروع لتحقيق وحدة أو اتحاد عربي.

ومن ناحية أخرى، صار التضامن الشعبي العربي مع القضية الفلسطينية، في العقود الثلاثة الأخيرة، تضامنًا ظرفيًا، ينتعش مع انتعاش النضال الوطني الفلسطيني، ويخبو عندما يخبو هذا النضال. وهذه الحقيقة تجلّت بأسطع صورها لدى اندلاع الانتفاضتين الفلسطينيتين، في سنة 1987 وفي سنة2000، ومع أنَّ نضال الشعب الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني لا يزال مستمرًا بأشكال مختلفة، إلا أنَّ شروط انتعاش هذا النضال، من خلال مبادرة الفلسطينيين إلى القيام بانتفاضة شعبية واسعة مثلًا، يتطلب جملة من الشروط غير المتوافرة اليوم، في ظل استمرار النزاع بين حركتي «فتح» و«حماس»، وما نجم عنه من انفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعمق الانفصال بين تجمعات الشعب الفلسطيني الرئيسية الثلاثة، في الشتات، وفي المناطق التي احتلت سنة 1967، وفي المناطق التي احتلت سنة 1948، وتفاقم المشكلات الخاصة التي يعاني منها كل تجمع من هذه التجمعات، بحيث يظهر الشعب الفلسطيني اليوم وكأنَّه لم يعد ملتفًا حول مشروع وطني واحد، ويفتقد قيادة تمثيلية موحدة، ووسائل كفاحية مجمع عليها.

وإذا كان من واجب الحريصين على المستقبل الفلسطيني العمل على توفير الشروط التي تسمح للحركة الوطنية الفلسطينية بتجاوز أزمتها الراهنة، فإنَّ من واجب الحريصين على المستقبل العربي العمل على تعميق الوعي العربي بمركزية قضية فلسطين، وبمخاطر المشروع الصهيوني، من خلال التركيز، من ضمن أمور أخرى، على الأمور الآتية:

منذ أنْ طُرحت في الدوائر الاستعمارية البريطانية فكرة الدولة- الحاجز بين آسيا العربية وأفريقيا العربية، كانت وظيفة المشروع الصهيوني الحؤول دون وحدة العرب وتقدمهم. من هنا، تبرز أهمية تسليط الضوء على دور الصهيونية وإسرائيل في تكريس تجزئة الوطن العربي، وفي إعاقة تنميته وتقدمه، والعودة للتذكير بأنَّ التحالف بين الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية الغربية، هو تحالف عضوي وليس تحالفًا ظرفيًا.

العمل على تبديد الوهم بأنَّ إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي- الإسرائيلي ممكن في ظل توازنات القوى القائمة حاليًا، وإبراز فكرة أنَّ الصّراع بين العرب، وفي مقدّمهم الفلسطينيون، وبين الصهيونية، بصفتها حركة كولونيالية، عنصرية وإقصائية، هو صراع مستمر، وخصوصًا في ظل تزايد ميل المجتمع الإسرائيلي نحو مواقع اليمين القومي والديني، والتصدي الحازم لكل الدعوات التي تبرر تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل.

إبراز العلاقات التاريخية بين الشعوب العربية والشعب الفلسطيني، ورصد مواقف هذه الشعوب وقواها السياسية من القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، يمكن تسليط الضوء على دور المناضلين العرب الذين انخرطوا في النضال الوطني الفلسطيني، عبر مراحله المختلفة، وعلى دور الفلسطينيين في نهضة بعض الدول العربية، وخصوصًا في الكويت والإمارات والسعودية ولبنان، وعلى العلاقات التاريخية القائمة بين التجمعات الفلسطينية في الشتات، وبين محيطها العربي في دول اللجوء.

بعض المراجع

- حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، 1980.
- الخالدي، رشيد، القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.
- الشريف، ماهر، البحث عن كيان. دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995.
- الشريف، ماهر، قرن على الصراع العربي-الصهيوني. هل هناك أفق للسلام ؟، دمشق، دار المدى، 2011.
-الشريف، ماهر (مؤلف رئيسي)؛ نصّار، عصام (مؤلف مشارك). تاريخ الفلسطينيين وحركتهم الوطنية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.
- فرومكين، دافيد، سلام ما بعده سلام. ولادة الشرق الأوسط 1914- 1922، ترجمة أسعد كامل الياس، لندن- قبرص، رياض الريس للكتب والنشر، 1992، ص 157.
- نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981.

جدلية الوطني والقومي في القضية الفلسطينية

محمد صالح التومي – المعروفي/كاتب عربي من تونس

حلمت اتفاقية سايكس – بيكو التي تمت صياغتها والحرب العالمية الأولى تشارف على نهايتها بوطن عربي مجزأ، وذلك بعد افتكاكه بواسطة الحرب من تحت السيطرة العثمانية، ثم مواصلة وضعه بواسطة الانتداب والاستعمار تحت سيطرة قوى الغرب حتّى يكون من الممكن وكبداية سرقة أجزاء منه متمثلة في أرض فلسطين، بحيث يفصل الكيان الصهيوني الذي سيقام فوقها مشرق الوطن العربي عن مغربه؛ فيمنع قيام أي قوة قد تكون منافسة للغرب في هذه البقعة من الدنيا الزاخرة بالتاريخ وبخيرات الطبيعة، ثم شاءت تعرجات الزمن اندلاع الحرب العالمية الثانية، وانبعاث حركات التحرر الوطني المسلحة، وذلك بدعم نسبي من الاتحاد السوفييتي بوصفه نقيضًا داخليًا صلب الحضارة الغربية القائدة، فبرز شيئًا فشيئًا ما سيعرف بالنظام الرسمي العربي، الذي رغم صمود بعض الأنظمة العربية الوطنية ضمن مكوناته؛ ستجد الإمبريالية في أغلب أرجائه أنظمة رجعية خاضعة لسلطانها، وقابلة لتقديم الخدمات لفائدتها، ولكن كل هذا الوضع الذي تمكنت الإمبريالية والصهيونية من التعامل مع جميع تناقضاته وإرهاصاته، وبدا لها أنّها سيطرت عليه من خلال تواصل تدفق النفط والاتفاقيات المبرمة من طراز «كامب ديفيد» و«وادي عربة» و«أوسلو».. قد ارتجّ فجأة سنة 2000 بانتصار المقاومة اللبنانية، وبروز أنموذج للتصدي خارج تمامًا عن سيطرة هذا النظام الرسمي العربي، وهو أنموذج حزبي وغير خاضع تمامًا لسلطة الدولة، أمكنه رغم ذلك تحقيق انتصارين على حساب الكيان: سنة 2000 وذلك بإجباره على الانسحاب الذليل من جنوب لبنان، وسنة 2006 وذلك بالصمود الذي أهان «تساهال» بصفته كان يعتبر أقوى جيش بالمنطقة، كما أمكن له تعزيز قدرة قطاع «غزة – فلسطين» على المواجهة.. ما أعلن عن تهاوي ذلك النظام العربي الرسمي سليل الخبث الأنجلو سكسوني، الذي كان وراء بعث الجامعة العربية كإطار لذلك النظام.

أمام كل هذه التطورات، شاركت الصهيونية بمعية أصدقائها من أمريكان وفرنسيس وإنجليز وألمان وأتراك ورجعيات عربية في احتلال العراق سنة 2003، ثم في اختراق حركة الطبقات والفئات والنخب الغاضبة بالمجتمعات العربية، وحولت حلمها – الذي انطلق من تونس أواخر سنة 2010 هادفًا إلى التخلص من استبداد وعمالة الأنظمة الحاكمة –، حولت هذا الحلم إلى كابوس رهيب أسموه «الربيع العربي»، وجعلوه مسودًا بالإرهاب والاحتراب الأهلي والتغييب الكامل لمقومات الأمن الاجتماعي والاستقرار السكاني؛ ما تجسم في تقتيل المدنيين، وخراب الحواضر، ودمار العمران، ونهب الخيرات وكنوز الآثار، وبروز جحافل الهجرة بالملايين نحو مختلف أصقاع الدنيا، مع هدف خفي يتمثل في محاولة ضرب كل موضع للمقاومة أو للممانعة والصمود بكامل أرجاء الوطن العربي، وهو ما أدى في مرحلته البارزة أمام أعيننا:

– أولا: إلى إضعاف مركز مؤسسة الدولة ككيان جامع، وهم قد جربوا ما هو أبعد من إضعاف الدولة؛ أي تغييبها، وذلك بمختبر الصومال ورأوا نتائجه عيانًا، فطمحوا إلى تجربته في سوريا ولكن بدون نجاح عند النهاية، وذلك مواصلة منهم لخلق ما يسمونه بالمحيط النظيف حول الكيان الغاصب، ووصولا إلى محاولة القضاء على الأنموذج الذي أقضّ مضاجعهم في هذه الأزمنة المتأخرة ألا وهو أنموذج المقاومة اللبنانية باعتبارها نوعًا جديدًا من المناهضة لم يجربوه من قبل، وخاصة وهم يرونه متأصلا في بيئته السياسية المحلية والإقليمية، وبصدد ربط علاقات وثيقة مع بعض فصائل العمل الوطني الفلسطيني بالخصوص.

– ثانيًا: إلى انكفاء كل مجتمع عربي على إشكاليات وجوده الخاصة تغييبًا لإمكانية تفكيره بعمق في قضاياه الاستراتيجية، وتفاعله الإيجابي بصفة مشتركة مع القضية القومية المركزية، ألا وهي قضية فلسطين.

ونحن لو نظرنا بالتدقيق الآن وبصفة بانورامية على امتداد كل العقود الممتدة من أواسط القرن العشرين إلى اليوم، ونحن على مشارف العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين.. لأمكن لنا متابعة الصهاينة وهم ومنذ انبعاث كيانهم وفي محاولاتهم لضرب المقاومة الفلسطينية ولمنعها من الارتباط ببعدها القومي:

* يطاردون الثائر الفلسطيني من أرض إلى أخرى، ويضيقون عليه الخناق، سواء أكان ذلك في الأردن

(أيلول/ سبتمبر 1970) أم في لبنان (1982) أم في تونس (1985).

*ويشنون الحروب الظالمة على المحيط القومي لفلسطين، فينتصرون (حرب حزيران/ يونيو 1967)، وينهزمون جزئيًا (حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973)، أو يتعرضون للإهانة العسكرية (لبنان 2006)، فيلعقون جراحهم ويُعدون العدة لعدوان جديد ما أمكن لهم ذلك، ويعتبرون كل أجزاء الوطن العربي مسرحًا لعدوانهم مثلما أوضحوه تكرارًا في اعتداءاتهم على سوريا ولبنان والعراق.

* ويحتلون الأراضي: غزة والضفة الغربية من فلسطين، سيناء المصرية، الجولان السوري، وجنوب لبنان، وينسحبون كليًا أو جزئيًا، وبعد المساومة إما من جانب واحد (مثال غزة)، أو تحت ضربات المقاومة الموجعة (مثال جنوب لبنان)، أو بفعل المعاهدات الاستسلامية المفروضة، سواء بالوعود والهبات من قبل قوتهم المالية الجبارة، أو بالتهديدات، أو بالضغوط الدبلوماسية (مثالا الانسحاب من سيناء بموجب كامب ديفيد، ومن الضفة الغربية بموجب أوسلو) أو يحتفظون بما هو متاح لهم الاحتفاظ به، أكان ذلك نفوذا على الأنظمة الراضية بالخضوع لسطوتهم، وهي أنظمة معروفة، أو أراض يحتلونها: الجولان ومزارع شبعا.. كأمثلة واضحة على الاحتفاظ بالأراضي.

* ويتحركون على كل الواجهات دبلوماسيًا وتجاريًا ورياضيًا وثقافيًا وسياحيًا لفرض التطبيع الكامل أو الجزئي على الفئات الحاكمة بالمجتمعات العربية، مع النجاح النسبي في الأمر.. في انتظار فرض هذا التطبيع على الطبقات الشعبية التي تصر دائمًا على رفضهم، انطلاقًا من موقف قومي ثابت لديها مناصر لفلسطين.. فذلك ما يؤرقهم.

* ويشعلون بواسطة مخابراتهم الخاصة أو الحليفة نيران الفتنة داخل التنوع الإثني واللغوي والديني والطائفي والمذهبي للسكان المستقرين بمنطقة القومية العربية؛ خلقا للشروط التي تمكنهم من التحالف مع هذا الطرف أو ذاك حسب الظروف، كما فعلوا مع بعض الأكراد وليس كلهم، ومع بعض السنة وليس كلهم، ومع بعض الشيعة وليس كلهم، ومع بعض الأمازيغ وليس كلهم.

* ويتمسكون كصهاينة أو كيهود كبار بصلفهم وبمركب عليائهم وبعقدة غرورهم، معتمدين في ذلك:

أولا: على نفوذهم المالي الجبار، حيث تسيطر عائلة روتشيلد مثلا، وهي إحدى عائلاتهم فقط، على صندوق النقد الدولي، وعلى بنك التنمية العالمي، ومن هناك تملي شروطها وتعليماتها على جميع المتعاملين معها تقريبًا.

وثانيًا: على تغلغلهم داخل مفاصل التجارة العالمية ومنظماتها وبورصاتها، وهو التغلغل الذي حققوه بانغراسهم الطاغي والمعروف

غَابَ عَبدُ النَّاصِرِ وَبَقِيَ الأساسُ راسخًا..

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

في الهدف

ما يقربُ من نصف قرن، على رحيلِ الزَّعيم القوميِّ المُتفرِّد جمال عبد النَّاصر ليشكل رحيله، رحيلَ مشروع تحرري وحدوي، لم يكن مشروعُ عبد النَّاصر القومي وهمًا، أو مجردَ حلم بعيد المنال، طالما أنَّه استند إلى رُسُوخ العوامل الأساسية التي تتشكَّلُ منها الأمة العربية، وإلى تيار شعبي شامل، تجاوز في دعمه وحماسته لمشروع عبد النَّاصر، كل الولاءات، والأنظمة القطرية.

عبد النَّاصر كان حاكمَ قلوب الجماهير العربيَّة التي تتوق للحرية، والديمقراطية، والوحدة، بعد مرحلة طويلة من الاستعمار، والتخلف والشرذمة. كان العمودُ الفقري لمشروع عبد الناصر، يقومُ على تحرير الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين، وكنس ما تبقى من معالم تشير إلى مرحلة الاستعمار، وإلى أنَّ الأمّة العربيَّة، قادرة على هزيمة المشروع الإمبريالي الصهيوني.

عن وعي عميق، تمسّكَ عبد النَّاصر بأولوية القضية الفلسطينية، وضرورة حشد إمكانات الأمة لتحرير فلسطين. الأسس التي تقوم عليها فكرة توحيد ونهوض الأمة العربية، ما تزال وستظل قائمة كقاعدة ثابتة، لكن تحقيق تلك الفكرة يحتاج إلى حوامل وأدوات مختلفة عمّا هو قائم في الوضع العربي الراهن.

منذ وفاته، اشتغلت القوى الاستعمارية والتَّيَّارات القطريّة، وفوق الوطنيَّة، على تعزيز النظام القطري وأشكال الاستبداد، وتجاهلت أولوية القضية الفلسطينية. باختصار نَسَفَ تحالفُ القوى الاستعمارية مع التيارات غير القومية، إمكانيةَ تحقيق المشروع القومي، والقضاء على كل حوامله، لكنها لم تنجح ولن تنجح في القضاء على الأسس الراسخة التي يقوم عليها مشروع قومي وحدوي تحرري، هذا المشروع الذي ينتظر نهوض الفكرة، ونهوض حواملها.

بالأسماء وبالأرقام داخل هذه المفاصل، وذلك توسلًا بإتقانهم لفنون التجارة والصنائع والمضاربات عبر التاريخ، بل لبراعتهم فيها أحيانًا.

وثالثًا: على سيطرتهم على وسائل الإعلام والاتصال بأنواعه، كما على وسائط التواصل الاجتماعي بتفرعاته الحديثة.

ورابعًا: على اختراقهم بواسطة اللوبيات والمحافل والأندية الماسونية المتعددة لمراكز القرار في عواصم الحضارة القائدة في أمريكا والاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا، دون إغفال بقية العواصم العالمية الأخرى عند الإمكان واللزوم.

إنَّ هذا المقدار من القوة يجعلهم يحلمون بوضع الفلسطينيين وكل مكونات القومية العربية تحت سلطانهم، وهكذا، فَهُم حتّى لما انكفأوا عنوة إلى معزلهم الكبير والجديد الذي رسموه بأنفسهم ببناء الجدار العازل؛ فإنَّهم سارعوا إلى رفع شعار «الدولة اليهودية» الذي ربطوه في البداية بشعار «الشرق الأوسط الكبير»، ثم ها إنهم يربطونه اليوم بما يسمونه: صفقة القرن.

إنَّ المجال الجغرافي للشرق الأوسط الكبير الذي ينوون إنجاز صفقة القرن داخله قد تحدد من قبلهم في منتديات من شاكلة هرتزيليا وآيباك وبيلدربارغ، فهناك جعلوا هذا المجال في تصوراتهم ممتدًا من موريتانيا إلى الباكستان وأفغانستان، مرورًا بكامل الوطن العربي بمغربه الكبير وبمشرقه، وهم لا يرون أنفسهم في علاقة بالوطن العربي تخصيصًا إلا بمنزلة قوة رئيسية داخله، مع وجوب كنتنته الآن حسب رأيهم (أي تحويله إلى كانتونات وإمارات)؛ وذلك بعد تجزئته سابقًا بمقتضى اتفاقية سايكس- بيكو، غير ملتفتين حتّى إلى ما يحتويه شعار «الدولة الدينية» المصاغ بمثل هذه الصفة من نفي تام ومعلن للديمقراطية التي يتبجحون بها باطلًا، ذلك أنَّ مثل هذه الدولة الدينية التي يحلمون بها زيادة على رغبتها في الهيمنة على الشعوب، وهو ما سيبعث المقاومات المشروعة ضدها، لا يمكن لها تحقيق ذاتها بدون ترانسفير لجزء مهم من سكان الكيان الذين تمَّ اعتبارهم عند انبعاثه مواطنين إسرائيليين، سواء أكانوا من المسلمين أم من المسيحيين، ألا وهم «عرب الـ 4»، وهو الاسم الذي يطلق عليهم، والذين سيعتبر تهجيرهم - إنْ أمكن لهم ارتكابه- جريمة عنصرية من أشنع جرائمهم.

هل يمكن القول بناءً على كل ما سبق بيانه من تعرجات التاريخ أنَّ الصهاينة وكبار اليهود كما حددناهم قد انتصروا؟ نجيب بأنَّهم – هم وقبل غيرهم- يدركون أنَّ ما حققوه ما زال قابلًا لإعادة النظر فيه أمام التاريخ، بل ما زال قابلًا للزوال أصلًا؛ فرغم أنَّ المقاومات العربية ما زالت:

- متفرقة الصفوف ولا تتحرك إلا في مستوى رد الفعل فقط؛ أي: إنَّها لا تشتغل إلا عندما يتسلط الفعل على المعطيات الوطنية لأجزائها بدون تنسيق فعلي بين مكوناتها قوميًا، وليس دائمًا بالسرعة المطلوبة فوق ذلك، ولم تنجح بعدُ في رسم استراتيجية:

تكون أولًا: متكاملة وشاملة؛ أي فيها تناغم يتجاوز عوائق ما هو قطري أو طائفي أو مذهبي في مكوناتها، فهذا التناغم المطلوب ما زال غير متبلور إلى حد اليوم.

وتكون ثانيًا: مبوبة بحكمة على مراحل تكتيكية واضحة، ومسارب بديلة عند اللزوم، ومرتسمة في أفق هجومي عند النهاية، مع التفريق في كل مرة بين الهدف العاجل والحارق، وبين الهدف الثانوي وبين الهدف الرئيسي، خالقة تناسقًا دائمًا بين الأهداف جميعها.

وتكون ثالثًا: عارفة بقوانين التعامل مع كل الجوار الجغرافي، كما مع الأصدقاء وأنصاف الأصدقاء، ومثل ذلك مع الأعداء وأنصاف الأعداء، وكل واحد في حدوده.

قلنا إنَّه رغم كل ما سبق، فإنَّ الصهاينة يعرفون قبل غيرهم أنَّ كل ما أنجزوه يمكن أنْ يكون مرشحًا للزوال، فهم عند النهاية يفهمون أنَّهم أمام ثلاثة عناصر صلبة، هي: الأرض، والتاريخ، والإنسان، وهم واعون تمامًا أنَّ هذه العناصر إذا ما تناسق فعلها، بإمكانها طال الزمن أم قصر، أنْ تجعل من مرورهم في المنطقة العربية بمكانة الطفح الجلدي الموضعي الذي لا بُدَّ يومًا أن يزول.

وهم كموثقين وكقراء للتاريخ، يعرفون أنَّ تضافر هذه العوامل هو الذي طرد الصليبيين بعد أكثر من قرنين من استقرارهم بأرض العرب، كما طرد العرب أنفسهم –وكان معهم اليهود –بعد استقرارهم بالأراضي الإسبانية التي سموها «أندلسا» لمدة ثمانية قرون بالتمام والكمال.

كما يفهمون أنَّ هذه العوامل هي التي رفضتهم، وسوف تظل ترفضهم بعد تسللهم إلى أرض فلسطين العربية بكل ما يملكون من أساليب العنف والخداع، وما صاحبها من مجازر ومن حروب ومن مظالم في حق البشر والشجر والعمران، وذلك رغم عربدتهم بكل طريقة؛ من أجل الإيهام بتفوقهم العسكري والسياسي والعلمي والحضاري عساهم يفرضون بقاءهم؛ فالمقاومات العربية بكل درجاتها الحالية قادرة على تجاوز هزائمها ونقاط ضعفها - من طراز ما أشرنا إليه آنفا- وتحويلها إلى عناصر للقوة وإلى انتصارات.

ويمكن الاكتفاء بخاتمة تبيِّن انكسار المشروع الصهيوني إنْ عاجلًا أو آجلًا، وذلك من خلال ما نشرته جريدة هآرتس، وفيه كلام منسوب إلى أحد الصهاينة ويُدعى جدعون ليفي، حيث جاء فيه وهو يتحدث عن الشعب الفلسطيني الكنعاني العربي، وبعد استعراض آيات صمود هذا الشعب ومقاومته للاحتلال بالسلاح والأنفاق والذكاء والدهس والطعن والانتفاض والصواريخ، إذ قال: «خلاصة الحديث: إننا نواجه أصعب شعب عرفه التاريخ.. ولا حل معهم بدون الاعتراف بحقوقهم وإنهاء الاحتلال».

إنَّ انكسار المشاريع الظالمة يبدأ بالضبط حين يصاب الظالمون بالإحباط المعنوي أمام صمود أصحاب الحق، وهذا ما نحن عليه شهود رغم كل مظاهر الغطرسة، فلا عبرة هنا بعدد السنوات. إنَّ هذا الانكسار لدى العدو هو ما يحققه الفلسطيني المتمسك بحقه في أرضه، يناصره في ذلك أحرار كل الأمم، وتخصيصًا أحرار الوطن العربي الداعمين له في نطاق جدلية الوطني والقومي بجميع أشكال الدعم الممكنة، ماضيًا وحاضرًا، وهي الأشكال الواجب تطويرها مستقبلًا.

في ذكرى وفاته التاسعة والأربعين:
جمال عبد الناصر
كان شهيدَ فلسطين والعروبة

نواف الزرو/كاتب وباحث في شؤون الصراع العربي–الصهيوني

يمكننا أنْ نوثق اليوم ونحن أمام الذكرى التاسعة والستين لثورة يوليو العظيمة- في تموز الماضي-، وبعد نحو تسعة وأربعين عامًا على رحيله، إنَّ القائد الخالد جمال عبد الناصر كان شهيدَ فلسطين والعروبة بامتياز، فلم تنجب الأمة العربية على مدى تاريخها المعاصر زعيمًا خالدًا كخلود عبد الناصر، كما لم تنجب زعيمًا وطنيًا قوميًا عروبيًا حمل مشروعًا نهضويًا للأمة العربية، وفي قلبه فلسطين كما عبد الناصر، بل إنَّ ثورة 23 يوليو الخالدة، قامت ونهضت من رحم أحداث وتطورات اغتصاب فلسطين والقضية الفلسطينية، فقد كان لاغتصاب فلسطين عام 1948 من قبل الصهاينة تحت مظلة ودعم الغرب الاستعماري وفي مقدمته بريطانيا، الأثر العميق والاستراتيجي على الجماهير العربية التي تآلفت قلوبها كأمة واحدة وراء القضية وشعبها، غير أنَّ واقع الاستعمار الجاثم على صدور الأمة ودولها وتواطؤ حكامها آنذاك، لم يسعف الأمة في أنْ تقوم بدورها؛ لذلك سادت مناخات الإحباط والغضب والنقمة في آنٍ واحد، في نفوس أبناء الأمة، وتبلورت حالة من الغليان الشعبي ضد الأنظمة العربية التي تواطأت وتخاذلت أمام الغزو الصهيوني واغتصاب فلسطين.

وفي أعقاب ما جرى في فلسطين من سياسات التطهير العرقي الصهيونية وتهجير أهل البلاد، وفي ظل هذه الأجواء التي رزحت تحتها الأمة، كانت ثورة 23 يوليو الخالدة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، أول ردة فعل عربية قومية على ما جرى في فلسطين ومن أجل فلسطين، وكان من أبرز الأسباب التي أوردتها الثورة في بياناتها لقيامها، إضافة إلى الأوضاع الداخلية في الوطن المصري، هو قيام النظام الملكي المصري بتزويد الجيش المصري الذي حارب في فلسطين بأسلحة فاسدة؛ مما حال دون قيام الجيش المصري بأداء واجبه القومي بالشكل المطلوب، وكان عبد الناصر آنذاك ضابطًا يقود إحدى الوحدات القتالية في منطقة الفالوجة الفلسطينية، وشهد بنفسه ورفاقه من الضباط الأحرار تلك الأسلحة الفاسدة.

وعلى ضوء ذلك؛ خلص عبد الناصر وإخوانه من الضباط الأحرار إلى أنَّ "القاهرة حيث الانتهازيون وعملاء الاستعمار يتاجرون بالقضية الفلسطينية، ويشترون الأسلحة الفاسدة للجيش المصري، هي نقطة البداية وليست فلسطين"، لذلك يمكن أنْ نوثق دون تردد أنَّ "حرب فلسطين 1948 بما ترتب عليها من نتائج وإفرازات وإرهاصات؛ أسهمت إسهامًا كبيرًا ومباشرًا في قيام ثورة 23 يوليو/ تموز 1952 المجيدة، إلى جانب عوامل أخرى عديدة خاصة بمصر".

كما يمكن القول: إنَّ اغتصاب فلسطين وما رافق ذلك من خيانات وتواطؤات عربية مع الاستعمار والمشروع الصهيوني، كان سببًا مركزيًا في ثورة 23 يوليو، ما أضفى – أيضًا- بعدًا قوميًا عروبيًا على الثورة وأهدافها وسياساتها على مدى سنوات حكم عبد الناصر، الذي حمل عبء القضية الفلسطينية على كاهله، واعتبرها هدفًا مركزيًا في مقدمة أهدافه القومية، ما جعله في مواجهة استراتيجية مباشرة ليس فقط مع المشروع الصهيوني، وإنما أيضًا مع الغرب الاستعماري بكامل قواه ومساحته وجبروته، ووضع عبد الناصر طاقات وإمكانات مصر المادية والبشرية والعسكرية في التصدي لذلك التحالف الاستعماري، وحقق في إطار ذلك، إنجازات إعلامية ومعنوية وفكرية عروبية مذهلة على الصعيد العربي والدولي؛ الأمر الذي انعكس في ذلك المد العروبي الثوري التحرري الهادر على امتداد مساحة العرب، وعلى مدى سنوات حكمه، في حين تكالب تحالف الغرب الاستعماري الصهيوني العربي الرجعي في مواجهة مشروع النهوض العربي بقيادة عبد الناصر، وكان ما كان من تداعيات ذلك، عدوان حزيران 1967، الذي أسفر عن هزيمة الجيش المصري ومعه الجيوش العربية الأخرى، واحتلال العدو الصهيوني لسيناء والجولان والضفة وغزة، وليس ذلك فحسب، بل كان من تفاعلات وتداعيات الهزيمة أنْ شكّلت نقطة تحول استراتيجي في أحوال الأمة العربية باتجاه التفكك والتشرذم والسّلام في أعقاب رحيل عبد الناصر - اغتيالا بالسُّم على الأرجح وفقا لشهادات عديدة في الثامن والعشرين من أيلول/1970، لتفتح صفحة جديدة مظلمة في تاريخ الأمة العربية، وفي تاريخ الصّراع مع المشروع الصهيوني.

وتبقى ذكرى عبد الناصر ودوره القومي العروبي الوحدوي وراء القضية الفلسطينية في الذاكرة الوطنية والقومية الفلسطينية العربية، بل إنَّ الأمة العربية، وعلى نحو خاص الجماهير العربية، أخذت تترحم على أيام عبد الناصر، وتستحضره صورةً وفكرًا ودورًا وطهارة وحاجة قومية عروبية، في ظل هذه الحالة المرعبة من الدمار والخراب والانهيار الشامل للأمن القومي العربي وللمناعة القومية العربية، وفي ظل هذا التهافت التطبيعي العربي الخياني المرعب مع الكيان الصهيوني.

ولذلك بات من الواضح اليوم، إنَّ أمتنا العربية بأمس الحاجة إلى إعادة إحياء المشروع العربي الوحدوي القومي بمضامينه الناصرية، فهذا المشروع كفيل بالتصدي للمشاريع الطائفية والإثنية والفئوية والإقليمية التفكيكية التدميرية، التي أصبحت تخيم على المشهد العربي، كما أنَّ القضية الفلسطينية التي أدرك عبد الناصر خصائصها ومقومات انتصارها، لن تتقدم إلا على عجلة عمل عربي تضامني مشترك، يقوم على مبدأ الإيمان بوحدة المصير، والعمق الاستراتيجي العربي لفلسطين وشعبها المناضل، فالمجد لثورة 23 يوليو العظيمة، ولقائدها الخالد ناصر الأمة العربية.

ننحني احترامًا وتقديرًا للذكرى والذاكرة، وللرئيس الخالد عبد الناصر، آملين أنْ تعمل كل القوى الحية القومية العروبية على استنهاض الأمة مستنيرة بفكر وفلسفة الزعيم الخالد عبد الناصر - رحمة الله عليه-، فمَنْ يترك مثل هذا الإرث القومي العروبي، ومثل هذه الجماهير التي تحمل رايته وفكره ومشروعه لا يموت أبدًا.

المشروع القومي العربي
بين الوجود بالقوة والغياب بالفعل

د. عابد الزريعي

مدير مركز دراسات أرض فلسطين– المنسق العام للمؤتمر الدولي للتضامن النضالي مع الشعب الفلسطيني

تأتي الذكرى التاسعة والأربعون لرحيل الرئيس جمال عبد الناصر (28 سبتمبر 1970– 28 سبتمبر 2019) في لحظة توافق تاريخية بين مئويته (1914 – 2018) ومئوية الحركة القومية العربية (1916 – 2016) التي ارتبطت باندلاع «الثورة العربية الكبرى» عام 1916 بقيادة الشريف حسين.

لقد مرّت الحركة القومية العربية خلال ذلك القرن بمحطات متعددة على المستويين الفكري النظري والتنظيمي، دون أنْ تحقق الأهداف الكبرى التي ندبت نفسها لإنجازها (التخلص من التبعية – الوحدة – التحرير)، الأمر الذي جعل المشروع القومي العربي يقف في مواجهة تحديات كبيرة، من ضمنها التشكيك في أهمية وجوده ودوره وجدواه، ويتعلق مصير هذه المواجهة، بإرادة المواجهة المبنية على الوعي العميق بالذات، والإصرار على تطويق وتطوير جوانب ضعفها، بما يسمح بتحويل تلك التحديات إلى فرص سانحة للنهوض على طريق تحقيق الأهداف التاريخية التي تصدى لها.

إنَّ تقييم وتقويم الحركة القومية العربية وتعبيرها المتجسد بالمشروع القومي العربي، يستدعي أولًا طرح السؤال المتعلق بوجودها بالقوة، كحقيقة وضرورة يستدعيها الواقع الموضوعي، ويستدعي ثانيًا طرح سؤال وجودها بالفعل؛ أي إمكانية تجسد تلك الحقيقة في الواقع العملي، وبين السؤالين تتمدد المسافة بين الضروري النظري والعملي الواقعي، لا سيّما وأنَّ السؤال الأول يتعلق بالاحتياج، بينما يتعلق الثاني بتلبية ذلك الاحتياج، وهو ما سنحاول تناوله في هذا المقال:

أولًا: سؤال الضرورة ــ والوجود بالقوة

هل يشكلُ المشروع القومي العربي ضرورةً وجودية للأمة المنتشرة في الإقليم الجغرافي العربي بحدوده الطبيعية المعروفة؟ الإجابة بنعم أو لا على هذا السؤال تنبع من العلاقة بين هذا المشروع، وإمكانية التطور والتقدم الحضاري الشامل للمكونات القطرية لهذا الإقليم بمعزل عن بعضها؟ ودون الخوض في التفاصيل، يكفي القول إنَّ المأزق الذي عاشته وتعيشه الدولة القطرية العربية، التي فقدت مقبوليتها لدى القوى الاستعمارية، التي راحت تعمل على تفتيتها وتحويلها إلى جزئيات طائفية وعرقية تنفي ذلك، وتؤكد ضرورة المشروع القومي لحماية جزئياته القطرية في مسار توحدها الضروري والحتمي، وتستند هذه الضرورة إلى مسألتين، هما:

أولًا: المحددات النظرية لفكرة القومية العربية: وهي جملة القضايا النظرية التي تؤكد وجود الأمة العربية، وهي المفاهيم التي تبلورت في رحابها فكرة القومية العربية، كحافز وأداة ومشروع سياسي تتجسد من خلاله مطامح هذه الأمة، وتتأكد مصداقيتها من أنَّ أحدًا لم يستطع نفيها أو إلغائها رغم كل المحاولات التي تمت في هذا السياق، ولم تزل قائمة حتّى اللحظة، يضاف إلى ذلك أنَّ هذه الفكرة تنضوي على كل الإمكانات القادرة على تجميع واستيعاب كل الأطياف العرقية والسياسية المتواجدة في نطاقها الجغرافي؛ الأمر الذي تعجز عن القيام به أي فكرة مناقضة؛ لأنَّها ستجد نفسها عاجزة عن القيام بهذا الدور لانضواء بنيتها الداخلية على عملية استثناء لأحد المكونات الديمغرافية أو الفكرية للأمة.

ثانيًا: الأهداف الرئيسة للمشروع القومي: وهي الأهداف والشعارات الكبرى التي رفعها المشروع القومي، وتبلورت على مسار عشرة عقود من عمره، وتتلخص في الخروج من التبعية السياسية والاقتصادية للدول الإمبريالية، وإنجاز الوحدة العربية، وتحرير الأراضي العربية المغتصبة وفي مقدمتها أرض فلسطين.

إنَّ أي من المواقف المناهضة للفكرة

القومية لم تستطع أنْ تقدم دحضًا موضوعيًا للفكرة الأساسية، أو الأهداف الرئيسية للحركة القومية. وكل المحاولات التي قُدِمَت في هذا السياق ليست أكثر من عملية دوران داخل الفكرة ذاتها، بمفاهيم وعناوين مختلفة، سواءً كانت إسلامية أم ليبرالية أم يسارية، حتّى حالات الهدم الكلي تُقِرُّ في جوهرها بهذه الحقيقة، بما يعنيه ذلك من أنَّ الحركة القومية ومشروعها القومي يشكل ضرورةً تاريخية لخلاص أمة عانت من القهر والاستعباد والتمزق لعقود طوال.

ثانيًا: سؤال الصيرورة ــ والوجود بالفعل

لقد أثبتت التجربة التاريخية بأنَّ المشروع القومي لم يتحول من الوجود بالقوة إلى وجود بالفعل الثابت والمستمر، إلا في فترات تاريخية محددة لم تسلم من الانتقاد وطرح الملاحظات. وغير ذلك؛ فقد تعرض المشروع إلى نكسات كثيرة على طريق التحول؛ الأمر الذي فتح الباب للطعن فيه، وتوجيه سهام النقد والاتهام إليه. لكن من المهم الانتباه إلى أنَّ الحزمة الكبرى من هذه الانتقادات قد جاءت من الموقع النقيض، ومن قبل قُوى لم يستطع أي منها التصدي لأي من المهام الثلاثة المطروحة (التبعية - الوحدة - التحرير)، بل إنَّ بعضها لا يعتبرها من بين مهامه، وينظر إليها بعين الشك والريبة، بينما يُقدمُ بعضٌ آخر حلولًا تعيد إنتاجها كواقع مقبول في نهاية المطاف بطريقة أو أخرى. كل ذلك يجعل من مسألة الانتقال بالمشروع القومي من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل مسألة مصيرية يتعلق بها حاضر ومستقبل الأمة، لكن ذلك لا ينفي حقيقة أنَّ المشروع القومي بمُمَكناته الذاتية الحاضرة، لا يمكن له أنْ يحقق هذا الانتقال دون القيام على ضوء دروس التجربة التاريخية التي مرّ بها، بعملية تجديد جذرية، تتناول خمسة مضامين رئيسية تتمثل فيما يلي:

أولًا: المضمون الفكري: لقد باتت الفكرة القومية ذاتها في حاجة إلى إعادة قراءة وفهم مختلف عن الأطروحات، التي حوّلت العروبة إلى أطروحة مثقلة بالرجعية والعرقية، مفرغة من مضمونها الحضاري والإنساني. وإذا وضعنا في الاعتبار ما تتعرض له المنطقة العربية من تفتيت جديد يعود بها إلى المكونات العرقية والطائفية والجهوية، تجعل من العروبة طرفًا في عملية التفتيت وليس ندًا لها، فإنَّ عملية التجديد تستدعي القراءة الشمولية المستندة إلى الإرث الحضاري الإنساني القادر على استيعاب كل الخصوصيات، بما يمكنها من التعبير عن ذواتها في فضاء رحب، بعيدٍ عن الإقصاء والتعالي، وبذلك تكون العروبة كما هي في جوهرها وتناغمها وتفاعلها مع قضايا العصر، فكرةَ حضارة وليست نقاوة عرق بكل ما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم رجعية وعنصرية، تتنافى وحقائق الوجود الإنساني.

ثانيًا: المضمون التنظيمي: يشكلُ التنظيم أداةَ المشروع القومي للعمل والفعل في الواقع الاجتماعي، بما يسمح بالمضي قدمًا على طريق إنجاز أهدافه التاريخية. لقد بات التجديدُ التنظيمي للحركة القومية العربية مسألةً ملحة وضرورية، لا سيّما وأنَّ التجربة التاريخية قد أكّدت أنَّ انقساماتها الأفقية والعمودية أثّرت وما زالت تؤثر سلبًا في مسار تحول المشروع القومي من قوة الوجود إلى قوة الفعل. وهنا لا بُدَّ من طرح الأسئلة العميقة حول صيغة الأداة التنظيمية الناجعة لإنجاز هذه المهمة، والتي يمتد التفكير فيها من صيغة التنظيم المتجاوز للبنى القطرية، إلى صيغة التنظيمات الناشطة قطريًا، وتطرح برامج قومية، وصيغة التنسيق بينها، وإعادة قراءة تجربة المؤتمرات القومية قراءةً عميقة ومسؤولة بعيدة عن التحيز والتبجح. وكل ذلك من أجل إيجاد الصيغة أو الصيغ التنظيمية الأمثل القادرة على نقل المشروع من القوة إلى باحة الفعل والتجسيد.

ثالثًا: المضمون الاجتماعي: وهي المسألة المرتبطة بالقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية بانتقال المشروع القومي من وجود القوة إلى وجود الفعل، وهي القوى القادرة على تقديم التضحيات، وتحمل أعباء ومشقات هذا الانتقال. وإذا كان من البديهي أنَّ مشروعًا قوميًا سيكون بالضرورة مشروع السواد الأعظم من الأمة، فإنَّ المنطقي أيضًا أنْ يستجيب على مستوى البرامج الاجتماعية لقوى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، التي تدفع ثمن التبعية للمركز الإمبريالي وثمن الانقسام والتشتت القطري، وثمن احتلال الأرض العربية من قوتها وكرامتها ومستقبلها. وبذلك يتجلى البعد الاجتماعي للفكرة القومية، وتتوفر لها القوى النضالية، وفي هذه الزاوية بالتحديد فإنَّ تقدم المشروع بهذا الاتجاه لا ينفي وجود القوى والشرائح الاجتماعية الأخرى ذات الصلة بالمشروع بالمعنى القومي الشامل، والبعيدة عن الارتماء في أحضان العدو الخارجي، والقوى الداخلية المضادة.

رابعًا: المضمون الديمقراطي: كانت المسألة الديمقراطية أحد عناوين اتهام المشروع القومي، خاصة في البلدان التي تصدت لقيادتها قوى قومية. وقد تجاوز الأمر الاتهام إلى أخذ ذلك كذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية من قبل القوى الإمبريالية. إنَّ مسألة الديمقراطية تستدعي ترسيخها أولًا على مستوى البلدان التي تقودها قوى قومية على قاعدة تعميق الديمقراطية الاجتماعية، التي تفتح المجال لأوسع مشاركة جماهيرية واعية في بناء المشروع القومي، وثانيًا على مستوى بناء التنظيمات القومية ذاتها، وعلى مستوى العلاقة والتنسيق فيما بينها، وفي هذا الجانب، من الضروري أنْ تكون القوى القومية أنموذجًا يُحتذى في تجربتها الديمقراطية التي تمس تجديدٍ هياكلها وأدواتها وقياداتها. وثالثًا يستدعي تجديد المضمون الديمقراطي أنْ تكون القوى القومية في مقدمة الدفاع عن الديمقراطية في الفضاء الاجتماعي العام، وأنْ تتميز بطرح مفاهيمها للديمقراطية المنسجمة مع فهمها للمسألة الاجتماعية وشعاراتها السياسية.

خامسًا: المضمون السياسي: حيث أثبتت التجربة التاريخية أنَّ رفع

شعار القومية لأي قوة سياسية لم يعد كافيًا، إذا لم يتناسق مع قراءة واضحة ودقيقة لموقعها وموقفها من القوى المعادية والصديقة، وموقفها من العناوين الثلاثة المشار إليها بشكل أساسي، وفي ارتباطها بمستوى معين بالمضمون الاجتماعي، وهي المسألة التي يتحدد على أساسها معسكر أصدقاء الحركة القومية على المستوى الإقليمي والدولي. إنَّ أهمية هذه المراجعة تنبع مما شاهدناه في التجربة الحية من ارتماء قوى ترفع الشعارات، وتحمل الأسماء القومية، في أحضان الرجعية العربية العدو التاريخي للحركة القومية.

خاتمة:

تستمد الحركة القومية العربية مشروعية وجودها بالقوة من فكرتها المحددة لمعنى وجود الأمة العربية كحقيقة غير قابلة للإنكار، ومن أهداف المشروع القومي متمثلة في الخروج من التبعية، وبناء الوحدة العربية، وتحرير الأرض العربية المحتلة، ويتجلى إصرارها على التحول من الوجود بالقوة إلى وجود بالفعل في الاستمرار في النضال لأكثر من عشرة عقود، على الرغم من استهدافها الدائم من قبل القوى الاستعمارية وإصرارها على النهوض رغم الجراح والهزائم، الأمر الذي يفرض القيام بعملية مراجعة عميقة مستفيدة من تجربتها التاريخية، بحيث تشمل المراجعة المضامين الفكرية والتنظيمية والاجتماعية والديمقراطية والسياسية. لقد بات جليًا أنَّ المشروع القومي على الرغم من عثراته ما زال يمثل مركب النجاة بالنسبة للأمة، وحتّى يستطيع المركب الانتقال إلى بر الأمان لا بُدَّ من صقل أدواتها، والاستفادة من تجربتها من موقع الإدراك العميق بالمسؤولية التاريخية تجاه مستقبل الأمة ونهوضها.

الخصوصية الفلسطينية في ظل الواقع الراهن:

إحياءُ ذكرى عبد الناصر

ميخائيل عوض / باحث وكاتب سياسي من لبنان

لم تكن القضيةُ الفلسطينية حاضرةً بقوة، وتفرض نفسها بهذا القدر والأهمية يومًا على أهميتها التاريخية القُصوى، وبكونها قضية العرب والعالم الحر، وبرغم سيطرتها المحورية على أحداث الإقليم والعالم كقضية محورية في أحداث القرن، ومحور تحالفاته، وتحولات القوى فيه. لم يكن لحضورها وتجلي أحقيتها، واستحقاق لحظة إنجاز مهمة تحريرها وافرة يومًا كما هي عليه اليوم، وليست مصادفة أنْ تعود بهذه الأهمية من الحضور والتأثير مع ذكرى القائد الخالد جمال عبد الناصر؛ لتوثق مقولته «ما أُخِذَ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة».

فناصر باعث مصر، ومَنْ أحيا المسألة القومية، واستحضرها على نحو جلي، وتألقت في حضوره وبشخصية فلسطين بصفتها جوهر الصراع ومحوره، وأصل استنهاض الأمة لتتمكن من جغرافيتها وتاريخها، وتستحضر قيمها لإنجاز حقها بالوحدة والتحرر والسيادة؛ فلا قضية وطنية مصرية أو سورية أو كيانية قاصرة إلا بتحقيق مشروع الأمة بدولتها الوطنية، ولا يتحقق وجزء غالٍ وعزيز تحت الاحتلال الاستيطاني؛ فالتحرير والسيادة الشرط المسبق لتكتمل شخصيتها، وتتحقق مكانتها، وتتجسد مصالحها التاريخية.

فلسطين كانت في قلب المشروع التحرري القومي الناصري، وأدرك عبد الناصر ورفاقه أنَّ لا مكانة لمصر على أهميتها، ولا دور لها إلا عبر تبني القضية الفلسطينية، والعمل على توفير الشروط والطاقات لتحريرها واستعادتها جزءًا أصيلًا من العرب، ومنصة الربط بين غربهم وشرقهم، وجنوبهم وشمالهم، وأدرك عبد الناصر بحسه وعقله وتجربته أنَّ بقاء فلسطين تحت الاحتلال، يعني لا فرص لمصر أو أي قطر للنهوض، وتأمين الحاجات، ولا قدرة على تحقيق الوطنية الكيانية

الناشئة بفعل الاحتلالات والانتدابات، ومقص سايكس بيكو، وغدر وعد بلفور، والتعاقد بين البريطانيين والأسرتين الوهابية والسعودية؛ لاستعباد ونهب الجزيرة العربية وثرواتها، وتأمين الكيان الصهيوني بالتعاقد معه والتطبيع، وتمويل آلة الحرب الغربية والأمريكية.

في ذكرى عبد الناصر تفرض القضية الفلسطينية نفسها وحضورها، وتستعيد حقيقتها في أنّها المسألة الأساس، والمعركة الفاصلة في تقرير الكائن في العرب وما سيكون. والحق أنّ العرب مَنْ دفع من قضيتهم فلسطين التي احتلت لتكون منصة الغرب الإمبريالي؛ لنزع روح العروبة وتجزئتها، والتآمر على شعوب المنطقة، وإخضاعهم بالقوة والتعسف، وبتفويض عملاء في إدارة كياناتهم المصطنعة والقاصرة.

تلك الحقيقة التي أدركها عبد الناصر، ووضع نُصب عينيه، وفي قلب هدفه ومشروعه، وفي كل خطواته؛ ضرورة إنجازها كشرط شارط لتوفير أسباب وشروط نهوض الأمة، تتجلى اليوم لتؤكد صدقية وعده، ولتكون أمينة على رجالات وقادة الأمة العظماء؛ فتتجلى القضية بمحاورها الأساسية على ما آمن به عبد الناصر، وحكيم الثورة الفلسطينية القائد جورج حبش، وشهدائها القادة، والتضحيات الجسام التي قدَّمها شعب الجبارين؛ الشعب العربي الفلسطيني، فتبدو الأوضاع وآفاقها على النحو الآتي:

- انتهت ظروف وشروط وقوى تمرير صفقات الخيانة، والتفريط بالتصالح، وبالرهان على التسويات، وبلغ خيار التفريط نهاياته المنطقية، فانتفى وَهمُ حل الدولتين، وسقط أوسلو وأدواته، وانحسرت قوى إسناد المفرطين والخونة.

- في محاولات يائسة، وفي غفلة من زمن المقاومة، وكفاح الأمة، يبذل ترامب جهدًا طائلًا، ويحاول مبعوثوه تمرير صفقة لإنهاء القضية وتصفيتها، وقد أعطى القدس والجولان لنتنياهو، ويَعِدهُ بإهدائه الضفة بعد الاعتراف بالقدس عاصمة له.

- وأنجز ترامب إفلاس خزائن مشايخ النفط ويزيد، بينما التطبيع والتحالف بين مشيخات النفط ونظم العار والكيان الصهيوني لم تسعف أيًّا منهم؛ فالسعودية وتحالفها انفجر في اليمن، والهزيمة بادية على غزوتهم، وشعب الفقراء ينتصر ويزلزل الكيانات الخليجية، ويحقق تفوقًا في الحرب، وفي سلاح المسيرات والصواريخ البالستية والدقيقة الإصابة.

- وإيران الركنية في حلف المقاومة الصاعد، والذي يراكم الانتصارات التاريخية، وفي جميع الساحات منذ تسعينيات القرن المنصرم، قد حققت قفزة هائلة بقدراتها وقوتها، وأصبحت قوة نووية وفضائية ومتقدمة في صناعة السلاح الاستراتيجي، وفرضت شروطها وقوتها في أولى المواجهات مع أمريكا مباشرة في حرب الممرات والناقلات، وكشفت أمريكا على عجزها، وتحول ترامب إلى استجداء التفاوض ولقاء المسؤولين الإيرانيين.

- وسورية التي لم تُغيِّر من قيمها وثوابتها، وكونها قلب وقبضة حلف المقاومة، تشارف على إنهاء الحرب العالمية العظمى التي فرضت عليها، وأتقنتها وغيَّرت العالم وتوازنات قواه لتغير في العرب وإقليمهم، وتَفتحهم على حقبة جديدة تستوجب عصرنة المشروع القومي العربي؛ لإعادة إنهاض الأمة، وتأمين الإقليم، وصياغة جغرافيته ونظمه على قياس تضحياتها وانتصاراتها مع حلفها.

- والمقاومة في لبنان أثبتت صدق ومشروعية وجدوى خيار المقاومة والسلاح والتضحيات كخيار وحيد لفرض الإرادة والتحرير، واستعادة الحقوق، وقررت توازن قوى رادع بل أنجزت في عملية أفيميم نقلة تاريخية نوعية، واستعادت قضية فلسطين كقضية قومية، وانتزعت الحق بالرد على الاعتداءات الإسرائيلية من لبنان، وداخل الخط الأخضر، وتحت الأضواء والنقل المباشر، وكشفت حالة الرهاب والعجز الذي باتت إسرائيل وجيشها وقطعان مستوطنيها يعيشونه، وقَلبت الصورة، وأثبتت تحولات ميزان القوى.

- فلسطين وشعبها الأبدي وشعب الجبارين، أثبت أنَّ حقها لا يضيع ما دام لها رجال وفتية وفتيات لا ولن يموت؛ بل وبخطوات إعجازية وبكفاحية غير مسبوقة؛ اشتقت غزة المظلومة والمحاصرة والجائعة وسائط ووسائل نضال وأدوات حرب من العدم، فتظاهرات حق العودة ما زالت تؤرق الكيان وتؤزمه، والبالونات والطائرات الورقية الحارقة فجرت أزمته السياسية التي لن يُشفى منها، وأقعدت إسرائيل وجيشها وقدراتها المهولة عن الفعل، واضطرت ترامب ونتنياهو للضغط على مصر لفتح المعبر، وعلى قطر لتأمين الحد الأدنى من الأموال والنفط، وبهذا قررت غزة أنّها تعيش كل فلسطين، وتقاتل للتحرير والعودة، ولم يَفُت من عضدها الصراع بين الفصائل والسلطة، والتخلي عن قضية فلسطين ووحدتها، وعلى ذات الخط والنمط لم تهدأ الجليل وفلسطين 48، ولا كف الفتيان وفتيات الضفة عن الانتفاض، وابتدعوا وسائل المقاومة بالدهس والطعن، وبتصنيع السلاح والمتفجرات، والاشتباك اليومي مع قوات الاحتلال، وتعرية أجهزة سلطة دايتون.

والحال، وفي ذكرى عبد الناصر يمكن استنباط تحولات واحتمالات المستقبل؛

- فالاختلال الفاضح في ميزان القوى، وصعود ومراكمة انتصارات حلف المقاومة، يُبشر بأنَّ عصر الانتصارات والتحرير قد دنا والعين على فلسطين.

-وقرب انتهاء الحرب السورية، وبعد تورط إسرائيل وأمريكا وحلفهم وهزيمتهم، يُعيد وضع الجولان والقدس على أولويات المهام.

- انهيار حلف العدوان والتطبيع يطلق احتمالات فشل صفقة القرن، ويجعل المهمة المحورية بعد سقوط حل الدولتين والمحاولات لتصفية حق العودة؛ العمل للتحرير التام، ففلسطين العربية والحق القومي أثبت أنّ لا قابلية لتجزئتها، وَوَهب جزءٍ منها للكيان الاستيطانيَ. كلّ ما جرى ويجري وجميع التحولات العالمية والإقليمية، وفي العرب وقيادتهم من محور المقاومة، تجعل من وعد سيد المقاومة بالصّلاة في القدس أمرًا ممكنَ التحقيق، فتحرير فلسطين أصبح أمرًا راهنًا.

عبد النَّاصر في انفراداته الوطنية والقومية

د. عبد الحسين شعبان/ كاتب ومفكر عربي من العراق

قدّر لي أنْ أقف في جامعة القاهرة مع ثلّة من الشباب العربي بعد مضي نحو أربعة أشهر على وفاة الرئيس جمال عبد الناصر (28 أيلول/سبتمبر 1970)، لنعلن باسمنا وبأسماء منظماتنا وتياراتنا: احموا تراث عبد الناصر، وواصلوا منجزات ثورة يوليو، واستمرّوا بالكفاح لتحرير فلسطين والأراضي المحتلة.
كان ذلك على هامش ندوة التأمت بمناسبة عيد ميلاد عبد الناصر (15 يناير/كانون الثاني 1918)، وحينها قدمت بحثا بعنوان: «عبد النّاصر وحركة التحرر الوطني» (نشر خارج العراق في مجلة لجنة التنسيق للروابط والجمعيات الطلابية العراقية 1971)، وهو بحث بين الوطني والقومي ببعديهما الاجتماعي وأفقهما الإنساني. وحين دعتني مجلة الهدف للكتابة عن تراث عبد النّاصر ما بين الوطني والقومي، استعدت تلك الإرهاصات الأولية الممزوجة بالأمل والمرارة، وبالتاريخ الملتبس والمثير في الآن.

حين التأمت ندوة القاهرة لم يكن تراث عبد النّاصر حينها مهددًا أو منجزات ثورة يوليو قد تعرّضت للهجوم، وكان الأمل كبيرًا جدًا بحركة المقاومة الفلسطينية، لكن الإحساس باحتمالات التراجع والتخلّي، بل والارتداد، كانت واردة جدًا، وتأتي أحيانًا بإشارات غامضة أو واضحة، طردية أو عكسية أحيانًا في إطار ديماغوجيا سياسية وإعلامية ستتضح معالمها بعدها.

وعقب اتهام التيار الأقرب إلى اليسار المصري بالتآمر لصالح السوفييت، فاجأت القيادة المصرية العالم بإقدامها على عقد «معاهدة صداقة وتعاون» مع موسكو في الشهر ذاته (مايو/أيار 1971)، الذي تمَّ فيه تنحية التيار اليساري، ثم ما لبث الرئيس المصري محمد أنور السادات أنْ اتخذ قرارًا بإبعاد «الخبراء السوفييت»، لكنه خطط لحرب أكتوبر التحررية العام 1973، ثم أعلن في وقت لاحق أنَّ 99٪ من أوراق الحل هي بيد الولايات المتحدة.

واستغلت «إسرائيل» تلك السياسة المضطربة بتشبثها بمواقفها المدعومة «أمريكيًا»، ومن جهة أخرى مواصلة عدوانها بالوسائل العنفية، الخشنة والعسكرية من جهة، وبالوسائل اللاعنفية، الناعمة والأكثر مكرًا من جهة أخرى، في إطار مشاريع متعدّدة عبّرت عنها واشنطن بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إطار ما سمّي بالتسوية «السلمية».

لقد بدأ التراجع عن نهج عبد النَّاصر يتراكم عبر سلسلة من الخطوات الداخلية والخارجية، حتّى حصل المحذور في أواخر السبعينيات، حين أقدم الرئيس السادات على زيارة القدس (19 نوفمبر/تشرين الثاني 1977)، وبعدها تمَّ التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد والصلح المنفرد 1978-1979، وانقسم الصف العربي وتصدّع التضامن الذي كان قائمًا وإنْ بحدّه الأدنى، وهو ما حاول عبد النّاصر تعزيزه، وخصوصًا بعد عدوان الخامس من حزيران/ يونيو 1967.

وكان الكثير من مكاسب ثورة يوليو قد اختفى لصالح فئات البرجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، وخصوصًا بإحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وخصخصة العديد من مؤسسات ومرافق القطاع العام، وإطلاق ما سمّي بسياسة الانفتاح الاقتصادي، كما كان التبشير بأنّها ستجلب معها «الخير والرفاه والرخاء»، وتحمل الازدهار والتقدم والتنمية بمساعدة البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى.

ولكي تكتمل صورة المشهد المطلوب، ويتم طي صفحة المدّ العروبي المدعوم بالمنجز الوطني، فلا بُدّ من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد العام 1978، والصلح المنفرد مع «إسرائيل» العام 1979، على الرغم من تعارض ذلك مع المسار العام لحركة التحرّر الوطني العربية، وللمطامح المصرية والفلسطينية المشروعة ولآمال الأمة العربية.

وكان العديد من المثقفين العرب قد نظموا فاعليات وأنشطة فكرية وثقافية وسياسية بالضد من ذلك التوجه، وهنا أستعيد ندوة فكرية توافق فيها مثقفون عرب اجتمعوا في طرابلس (ليبيا) بمناسبة الذكرى الـ 35 لثورة يوليو/تموز 1952 (يوليو/تموز 1987) في ندوة متميزة، قدّموا فيها قراءة ارتجاعية نقدية للثورة بما لها، وهو كثير جدًا، وبما عليها وهو ليس بقليل، وشخّصوا نقاط القوة والضعف في الآن، في إطار برنامج لمواجهة التحديات التي تعترض حركة التحرر الوطني، وقدّر لي أنْ أساهم في ذلك ضمن رؤية لمراجعة العلاقات المصرية - السوفيتية والموقف الدولي.

وحين نحاول اليوم، وبعد مرور 67 عامًا على ثورة يوليو و**49 عاماً** على رحيل عبد النّاصر، قراءة الوطني والعروبي في النهج السياسي لتلك المرحلة، فلا بُدّ أنْ نخضعه لسياق المرحلة التاريخية دون إسقاط من الحاضر على الماضي، وهكذا نلحظ أنّ التحوّلات الاجتماعية كانت تسير في خط موازي للنهج الوطني التحرّري على الصعيد الداخلي، والعكس صحيح أيضا، فالتراجع عن التحوّل الاجتماعي قاد إلى الارتداد عن النهج الوطني التحرّري على الصعيدين الوطني والقومي.

وإذا كانت سنوات الثورة الأولى قد ركّزت على البعد الوطني الداخلي، في مواجهة الإقطاع ونفوذه السياسي، وإعلان

الجمهورية (1953)، وإبرام اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر 1954 التي رحل آخر جنودها في 18 يونيو/حزيران 1956، فإنّها في السنوات اللاحقة عبّرت عن توجهها العروبي، من خلال دعم حركة التحرير في الجزائر حتّى نيل استقلالها العام 1962، وتوقيع اتفاقية ايفيان، ودعم الجنوب اليمني حتّى تحرره من الاستعمار البريطاني العام 1967، والوقوف ضد حلف بغداد الاستعماري العام 1955، وحتّى نجاح الثورة العراقية العام 1958.

وكانت المعركة لمواجهة العدوان الثلاثي على مصر العام 1956 محطة أساسية وجذرية في تطوّر مواقف جمال عبد النّاصر وتعمّق توجهه المناوئ للإمبريالية، لا سيّما بعد حضوره مؤتمر باندونغ العام 1955؛ الأمر الذي أصبح يمثّل بحق رأس رمح حركة التحرر الوطني في المنطقة، وبرز ذلك من خلال مواجهته للنفوذ الأمريكي الجديد، الذي تبلور عبر مشروع أيزنهاور لملء الفراغ العام 1957 والمشاريع الاستعمارية الأخرى.

وكانت الرؤية الوطنية والاجتماعية الداخلية متوائمة مع رؤية خارجية معادية للإمبريالية التي أخذت تتعزز بتعمق النهج العروبي للرئيس عبد النّاصر ذاته الذي رفع لواء القومية العربية؛ الأمر الذي هيأ الأجواء لقيام الوحدة المصرية – السورية في 23 شباط (فبراير) 1958، وكان ذلك بحد ذاته عامل دفع جديد لعموم الحركة التحررية العربية، بل والآسيوية والأفريقية، التي كانت منظمة التضامن الأفرو- آسيوي وليدها الذي تأسس في العام 1957.

وإذا كان ساطع الحصري قد تحدّث عن نشوء الفكرة القومية، وميشيل عفلق تناول القومية بشيء من الرومانسية في كتاباته الأولى في مطلع الأربعينيات بعناوين مثل: «القومية حبّ قبل كل شيء»، و«القومية قدرٌ محبب»، لكن ما واصله عبدالله عبد الدايم، وعبد العزيز الدوري، وعبد الرحمن البزاز، وشبلي العيسمي، وإلياس فرح، وسعدون حمّادي، وقبل ذلك قسطنطين زريق، كان شيئًا مختلفًا أكثر عمقًا وشمولا، وذلك ما وضع الفكرة القومية العربية كشعار سياسي جاذب، وظّفه عبد الناصر شعبيًا بخطاباته المؤثرة، وحوّله إلى أداة تحريك مهمة للأهداف التي أخذت تتعمّق في مسار ثورة يوليو.

وكانت الوحدة تغييرًا في مسار حركة التحرر الوطني، وفي الكفاح ضد «إسرائيل»، لذلك جلبت أعداءها معها من القوى الإمبريالية والصهيونية، ومن قوى الرجعية والتخلف الداخلية، دون أنْ يعني ذلك تنزيهها عن الأخطاء العديدة التي وقعت فيها، والانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان التي رافقتها، لا سيّما اتباع نهج الواحدية والإطلاقية السائد آنذاك، وتقليص حرّية التعبير والهوامش الديمقراطية الأخرى.

وباختصار، فإنّ النواقص والثغرات التي رافقت تجربة الوحدة، ولا سيّما الموقف السلبي من الديمقراطية، وبعض الخطوات غير المدروسة التي أقدمت عليها مثل: التأميمات لبعض الرأسمال الوطني، واحتكار العمل السياسي، دون أنْ ننسى عاملًا أساسيًا، وهو موقف القوى الاستعمارية والرجعية التي تكالبت ضدها؛ مما أدى إلى إجهاضها في العام 1961، وكانت تجربة الانفصال مؤلمة ومريرة على جميع أطراف حركة التحرر الوطني في المنطقة، وإنْ كان كل طرف نظر إليها من زاويته، لكنها كانت ضربة موجعة لحلم عربي واعد، ووقع تأثيرها شخصيًا على الرئيس عبد الناصر، فضلًا عن انعكاساتها على الوضع العربي عمومًا.

لكن ذلك ليس الوجه الوحيد لعبد النّاصر الذي أقام نظامًا وطنيًا، وجعل التعليم مجانيًا، وحقّق تنمية على جميع الصعد، ونهضة صناعية كبيرة، وأمّم قناة السويس، وواجه العدوان الثلاثي الأنكلو – فرنسي «الإسرائيلي» بشجاعة كبيرة، وبنى السد العالي، وعمل على مواجهة «إسرائيل»، على الرغم من هزيمة يونيو (حزيران) 1967 في حرب استنزاف طويلة الأمد، ولم يتنازل أو يساوم أو يستسلم، وهو ما انعكس على الشعارات التي صاغها مؤتمر قمة الخرطوم التي سميّت بقمة اللاءات الثلاثة، (لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض) مع العدو الصهيوني قبل أنْ يعود الحق لأصحابه.

وبالعودة إلى الفكرة الوطنية والفكرة القومية، فكلاهما وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن للمرء أنْ يكون وطنيًا دون أنْ يكون قوميًا، بمعنى التواشج والتواؤم الوجداني المعبّر عنه في هوية مشتركة وموحّدة، بما ينسجم مع فكرة العروبة الثقافية، باعتبارها رابطة حضارية اجتماعية إنسانية، مثل الروابط الأخرى ذات الانتماءات القومية أو الدينية أو غيرها. وهكذا كان عبد النّاصر ينظر إلى ما يتحقق من منجزات على الصعيد الوطني، لا بُدّ أنْ يأخذ بعده العروبي من المحيط إلى الخليج كما كان يردّد.

ولا يمكن للمرء أيضًا أنْ يكون وطنيًا وعروبيًا دون أنْ يكون إنسانيًا، بمعنى الإيمان بحق الشعوب في تقرير مصيرها، صغيرها وكبيرها، ومثلما لنا الحق في تقرير المصير، فإنَّ مَنْ يناضل من أجل حقه في تقرير المصير والتحرر والاستقلال فإنّه يكون رفيق درب؛ لأنَّ قضية الحريّة لا تتجزأ، وهي مثل السبيكة الذهبية لا يمكن اقتطاع أي جزء منها أو إهماله.

تبقى تجربة عبد الناصر خاضعة للدراسة والنقد ضمن سياقها التاريخي، ليس من باب التقديس والتمجيد كما يفعل بعض المعجبين بها حد التولّه، لدرجة إغماض العين عن نواقصها وثغراتها وعيوبها، أو باب التدنيس والتنديد للنيل منها، وعدم رؤية منجزاتها التاريخية، فلا قيمة لأي تجربة إلّا بنقدها من خلال مرحلتها التاريخية.

وقد حاولت التجربة المصرية مثل العديد من تجارب العالم الثالث استنساخ البراديغم السوفييتي أو اليوغسلافي «الأنموذج» أو «الموديل»، وإن بمحاولة خاصة للتمايز، فـ«الطليعة البروليتارية» أصبحت «الشعب العامل» والحزب الشيوعي السوفييتي أو رابطة الشيوعيين اليوغسلاف صار اسمها «جبهة التحرير» أو «الاتحاد القومي» أو « الاتحاد الاشتراكي»، وديماغوجيا الإعلام والأجهزة الأمنية المتنفذة كانت أنموذجًا لأجهزة ألمانيا الديمقراطية «شتازي» أو غيره من أجهزة المخابرات المطلقة الصلاحية. وإذا كانت بعض تجارب الأصل قد تأخرت في الانهيار، فإنَّ بعض تجارب الفرع انهار قبل بعض تجارب الأصل وأحيانًا بعده ، سواءً من الداخل أو من الخارج، مثل الأنموذج العراقي أو الليبي.

ولكي نُعيد قراءة التجربة المصرية، ودور عبد النّاصر الفرد في مسار التاريخ، فلا بُدَّ من إخضاع ذلك كله للسياق التاريخي وللصراع الأيديولوجي الذي كان محتدمًا بين معسكرين؛ أحدهما يمثل الغرب الإمبريالي المعادي للعرب والداعم لـ«إسرائيل»، والآخر الشرق الواعد، والذي أخذ يمدّ يده لمساعدتهم.

حسبي أنْ أقول في الختام: إنَّ القدر اختطف عبد النّاصر وهو في أوج عطائه، ونضج تجربته، ومحاولته مراجعة إخفاقاته وثغرات النظام الذي أسسه، لكنه كان ابن عصره، زعيمًا تاريخيًا حقيقيًا، وطنيًا وعروبيًا بامتياز، أخطأ أم أصاب إلا أنّه كان صميميًا بكل ما للكلمة من دلالة ومعنى.

وكما قال الجواهري شاعر العرب الأكبر

لا يعصم المجدُ الرجال،
وإنّماكان العظيم المجد والأخطاءَ
تُحْصَى عليه العاثرات، وحسبه ما فات
من وثباته الإحصاء

«مات عظيمٌ هذي الليلة»*

أحمد بهاء الدين شعبان/ الأمين العام لـ «الحزب الاشتراكي المصري».

يميل الفكرُ الثوري ذو المنابع الماركسية، بشكل عام، إلى التأكيد على أمر صحيح لا يمكن نفيه، هو الدور الفاعل والإيجابي لجموع «الشعب»، وللطبقاتً الاجتماعية الكادحة والعاملة، مع التحفظ على حدود «دور الفرد في التاريخ»، وقدرته على إحداث تغيير حاسم في مسار الوقائع والتغيرات الاجتماعية والسياسية الكبيرة.

حول «دور الفرد في التاريخ»

غير أنَّ التجربة التاريخية المُعاشة تؤكد، أنَّه في لحظات تاريخية مُعينة، حين تنضج التفاعلات والتناقضات الداخلية للنظام، ويصل الصراع العميق بين الطبقات والفئات الاجتماعية إلى لحظة الاكتمال، فإنَّ دور الفرد، سلبًا وإيجابًا، يكون فاعلًا بدرجة كبيرة لا يمكن نكرانها، بل وكثيرًا ما يكون حاسمًا في توجيه مسار الأحداث.

ما حدث في «الاتحاد السوفييتي»!

ويؤكد هذا الرأي استعادة الدور الواضح لكلٍ من شخصيتي «جورباتشوف» و«يلتسين»، على سبيل المثال، في دفع الكيان العملاق لـ «الاتحاد السوفييتي» السابق إلى هاوية التفكك والتحلل، وهو الدور الذي أصبح عاريًا ومفضوحًا بعد عشرات الشهادات الموثّقة لشخصيات سياسية وعسكرية وأمنية روسية رفيعة، صدرت في السنوات الأخيرة، أثبتت أنَّ أوضاع «الاتحاد السوفييتي» السابق، و«الحزب الشيوعي» الحاكم، كانت قد وصلت إلى درجة ملحوظة من الركود والتآكل والجمود، ساعدت على تشكّل شرائح طبقية نهمة ومؤثرة وعميلة، ذات توجهات برجوازية مُعادية للاشتراكية ومُثُلها، راكمت من السلطة والنفوذ، ما جعلها قادرة على توجيه دفة الوقائع، وسمحت بدفع هذين الرجلين إلى قمة السلطة وموقع الحسم والتأثير، لكي يلعبا دورهما «التاريخي» في تقويض أسس هذا البنيان الكبير وتخريب ركائزه، بالرغم من أنَّه كان بالإمكان معالجة الأخطاء والنقائص بشكل أكثر حكمة ومسؤولية وشرفًا ووطنية، للخروج من الأزمة بخيارات أفضل، تعالج بيت الداء، ولا تقضي على المريض!

و .. «التجربة المصرية»!

وعلى نحوٍ مُشابه؛ يُمكن الجزم، بيقين، أنَّ رحيل الرئيس «جمال عبد النَّاصر»، وصعود خَلفه «أنور السادات» إلى سُدّة الحكم في مصر، كانت لحظة تحول تاريخي حاسمة أيضًا، لا زالت آثارها فاعلة حتّى الآن، في مصر والمنطقة، بل وربما العالم أجمع.

فتطور الأحداث والوقائع يُشيران إلى تحولات اجتماعية وسياسية كانت قد تراكمت خلال أخريات حُكم الرئيس «عبد النَّاصر»، أدت، من ضمن تداعياتها، إلى «النكسة» المريرة، في المواجهة مع العدو الصهيوني عام 1967، وأنَّه كان يدرك مساراتها ويحذّر من خطرها، وطالما ألمح إليها كتحركات لـ «الثورة المضادة» تهدد مسيرة الوطن والثورة، لكن استفحال وضع ما كان يُسميه «مراكز القوى» غلَّ يده عن وضع حد لها.

والحاصل أنَّ هذه التحولات مكّنت لجماعات وقوى الطبقة الرأسمالية، المُعادية للإجراءات الناصرية، والتي وجدت في رحيل الرئيس «عبد النَّاصر»، في مثل هذا الشهر من 49 عامًا، الفرصة لكي تنقضّ على مكاسب الطبقات الشعبية من ثورة يوليو، وأنْ تدفع باتجاه تغييرات جذرية مناقضة، نفذها «أنور السادات»، الرئيس الذي تولّى الحكم بعد «عبد النَّاصر»، إنْ كان على صعيد الأوضاع الداخلية وانحيازات الحُكم الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، أم كان على صعيد السياسات الخارجية والموقف من القضايا العربية الرئيسة، وفي مقدمتها «القضية الفلسطينية»، والصلح مع العدو التاريخي للأمة؛ العدو الصهيوني، وكذا الموقف من قوى وبلدان التحرر في أفريقيا وآسيا أمريكا اللاتينية، ومُعاداة الاشتراكية والمعسكر السوفيتي، والانضمام إلى المعسكر الإمبريالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية،.. إلخ.

انفتاح السداح مداح

كانت أول هذه التغيرات على صعيد تمكين الطبقة الرأسمالية العائدة لتنتقم، والتي تكونت من الأصول القديمة التي كمنت، وبعضها في هيكل السلطة، مُتَحَيِّنةً ظروفًا مناسبة للافتراس، بالتعاون مع الشرائح التي

كانت قد ترعرعت داخل مؤسسات النظام، من خلال بيروقراطية القطاع العام الفاسد، ورأسمالية «المحاسيب» من أبناء المسؤولين وذويهم.

وقد قاد هؤلاء الوضع في منتصف عقد السبعينيات - بضوء أخضر من السادات - لإفراز قوانين «عشوائية» لنمط هجين من «الانفتاح الاقتصادي»، الذي وصفه الكاتب القدير الراحل «أحمد بهاء الدين» بـ «انفتاح السداح مداح»، والذي كان من نتائجه المباشرة توسيع القاعدة الطبقية المعادية للاقتصاد المخطط، وللدور الاجتماعي للدولة، وللقطاع العام، ولدعم الطبقات المحدودة الدخل، وللسياسات الإنتاجية الزراعية والصناعية، وللمناهج المستقلة نسبيًا في الاقتصاد والسياسة، والأهم: فسح المجال أمام رشوة قطاعات فاسدة من المجتمع؛ لتكوين قاعدة اجتماعية مُساندة للحاكم الجديد، شعارها مقولة «السادات» الشهيرة: «مَنْ لم يغتنِ في عهدي.. لن يغتني أبدًا»!

«99٪»

وكان من الطبيعي أنْ تتحمس هذه الطبقة التي أفرزت وأفرزها نظام «السادات»، للتنصل من الالتزام القومي، بعد أنْ تنصلت من التزاماتها الوطني، فاندفعت باتجاه الارتماء في حُضن السيد الأمريكي، بحجة بائسة، أنَّ «99٪ من أوراق اللعبة في يد أمريكا»، ثم وجدت هذه الطبقة في انتفاضة الخبز والحرية يومي 18 و19 يناير 1977، التي أطلق عليها «أنور السادات» كراهية وهلعًا: «انتفاضة الحراميّة»، مُسوغًا لارتكاب واحدة من أكبر الجرائم في حق الشعب المصري والفلسطيني والجماهير العربية قاطبة: زيارة القدس، وتوقيع اتفاقية «كامب ديفيد»، والانسلاخ عن «القضية المركزية» لشعبنا وأمتنا!

كذلك كان من أكبر جرائم هذا النظام، وتلك الطبقة، لنيل الحظوة الأمريكية، توجيهَ ضربةٍ غادرة ثانية للصديق السوفييتي، بعد الضربة الأولى التي تمَّ فيها «طرد» الخبراء الروس الذين ساعدوا في حماية تراب مصر وسمائها، وفي إعادة بناء الجيش المصرى بعد كارثة 5 يونيو 1967.

وقد تمثّلت الضربة الثانية بالمشاركة الفاجرة في التعبئة الإعلامية والمادية، ضد الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان، حيث تعاون مع قوى الإسلام السياسي والتكفير، في تنظيم عملية ترحيل الآلاف من شباب الجماعات الدينية، الذين ربّاهم النظام الساداتي، وأطلقهم؛ لمواجهة معارضيه من اليساريين، إلى مدينة «بيشاور» على الحدود الباكستانية - الأفغانية، لتلقي التدريب العسكري، على يد خبراء من الـ «C.I.A»، وبتمويل من المملكة السعودية، قبل الزّج بهم إلى أتون المعركة التي رفعت رايات «الجهاد ضد الكفر والإلحاد»، وهي - في حقيقة الأمر - لا تخدم سوى المصالح الأمريكية والصهيونية في المقام الأول!

... و«للديمقراطية أنياب»!

وفي خضم هذه التوجهات المعادية لمصالح عشرات الملايين من أبناء الشعب، ما كان للنظام أنْ يستمر إلّا بتفعيل سياسات «القبضة الحديدية»، واستخدام «أنياب الديمقراطية» الساداتية، ضد منتقدي سياساته ومعارضي توجهاته، وهو النهج الذي قاد إلى اعتقال «مصر» كلها، في سبتمبر 1981، بالحملة الواسعة التي تمَّ اعتقال أكثر من 1500 من قادة المعارضة، ولم يسلم منها شخصيات رفيعة المقام، سياسية وفكرية ودينية وفنيّة.

و.. عزل مصر!

غير أنَّ أخطر ما ترتب على تولي «أنور السادات» زمام الحكم، خلفًا للزعيم «جمال عبد النَّاصر»، كان تحقيق أحد أهم غايات الصهيونية والإمبريالية ومستهدفاتهما المركزية، والقاضية بعزل مصر عن محيطها العضوي، وإخراجها بثقلها البشري والحضاري، ووزنها وقدراتها، من دائرة الصراع المصيرى ضد الهيمنة الصهيونية والأمريكية، وترك الخصم التاريخي، يَعْبَث آمنًا في أرض وسماء الوطن العربي، ويعيث فيهما بطشًا وفسادًا، دون خشية من مواجهة، أو خوف من عقاب. وهكذا، وبعد أنْ أتمَّ «أنور السادات» مهمته المشبوهة في تدمير ما بَنَته تضحيات «الشعب» وجهود «الزعيم»، استيقظت البلاد، في 6 أكتوبر 1981، على رصاصات الجماعات المتطرفة، التي ربّاها «السادات» لمواجهة خصومه، وهي ترديه قتيلًا، مُضرّجًا بالدماء، في زيّه العسكريّ، النازي الطراز، الذي كان يعشق التبختر فيه!!

وكما يقول المثل، فـ «بضدها تتمايز الأضداد»، فأمامنا لوحتان خاطفتان لشخصيتين خطيرتين، جمعت بينهما الحياة، منذ فجر شبابهما، في طريق واحد، في الحياة السياسية والعسكرية المصرية، في أخريات النصف الأول من القرن الماضي التي كانت تموج بالحركة والقلق والنشاط والتوقعات، وتُشغل بالتطلع إلى تغيير يُلبي حاجات الشعب، يطيح بحكم الأقلية الفاسد، ويطرد الاحتلال البريطاني البغيض، ويحرر الإرادة المصرية الأسيرة، ويبني مجتمعًا رغدًا لجموع المواطنين، بعد أنْ اهترأ الواقع، وتفسخت مكونات النظام الحاكم، وتعيَّن تبديله جذريًا.

وحدة المتناقضات!

لقد اشتركا معًا في إزاحة الحُكم الملكي التابع المهترئ، وتَعَاوَنَا في بناء النظام الجديد، الذي بدأ بشعار: «الاتحاد والنظام والعمل»، وانتهى إلى شعار: الحرية والاشتراكية والوحدة»، وبينهما وَاكَبَا عصرًا من المعارك والملاحم، من الانتصارات والانكسارات، فاز فيها الشعب بقيادة رمز ثورة يوليو، «عبد النَّاصر»، الذي تفردت زعامته، فصار رمزًا للأمة، وراية لنضال المُعذبين في الأرض، وصعد عبرها إلى مصاف الخالدين، مُعبِّرًا عن الضمير الشعبي في مصر والوطن العربي الكبير، والعالم الثالث بأسره.

لوحتان متمايزتان جمعهما التاريخ في لحظة فارقة، فتركا بصماتهما على واقعنا، ولا زالا، غير أنَّ واحدًا منهما صعد إلى ذُرى غير مسبوقة، من السمو والكبرياء، أما الآخر فقاد بلاده ووطنه، والمنطقة بأسرها إلى مصير بائس، لا

زالت آثاره السلبية تضرب في أعطافها حتّى الآن!

«مات عظيمٌ هذي الليلة»

يوم رحيل «الزعيم» كانت ليلة ليلاء.
صرخ شاعرٌ: «مات عظيمٌ هذي الليلة» *
وكتب «أمير شعراء المقاومة» المصريين،
الراحل «أمل دنقل»: يهدر:
«لا وقت للبكاء
فالعَلَمُ الذي تُنَكسينَهُ على سرادق العزاءْ
مُنَكَّسٌ في الشاطئ الآخر، والأبناءْ
يستشهدون كي يُقيموه على تَبَّة
العلم المنسوج من حلاوة النصر ومرارة النكبة
خيطًا من الحبِّ، وخيطين من الدماءْ
العلم المنسوج من خيام اللاجئين للعراءْ
ومن مناديل وداع الأمَّهات للجنود:
في الشاطئ الآخرَ .. مُلقى في الثرى
ينهش فيه الدودْ
ينهش فيه الدودُ واليهودْ
فانخلعي من قلبك المفئودْ
فها على أبوابك السبعة،
يا طيبَةُ، يا طَيِّبَةُ الأسماءْ
يُقْعَى أبو الهول، وتُقعى أمة الأعداءْ
تشرب من دماء أبنائك قربةً .. قِربة

كان لا بُدَّ لمصر ولأمة العرب أنْ تصمدا، وأنْ ترتفعا عن جراح الجسد وآلام الروح، وأنْ تنهضا من كبوتهما، فكانت لحظة العبور المجيد، الخاطفة، في 6 أكتوبر 1973، قبل أنْ تتآمر على نتائجها تحالف أعداء الوطن والأمة مُجددًا.

لكن المعركة لم تنته بعد، ولم تُحسم نتائجها النهائية حتّى الآن!

وتمر السنون، وتعاودنا ذكرى الرجل الكبير، الذي، كما ذكر الشاعر الكبير «محمد مهدي الجواهري»: «كان العظيم المجد والأخطاء» *، «بحضوره الذي برق في تاريخ أمتنا المعاصر كشهاب من ضوء، لمع قبل أنْ يبتعد، مُخلفًا وراءه واقعًا يتردّى، وأمة تئن، وجراح تنزف، وإرادة تقاوم الموت بالإصرار على الصمود، فنتأمل ماضينا وحاضرنا، ونهتف: لا يأس مع الحياة، والغد أفضل!

.....

*من قصيدة الشاعر «محمد إبراهيم أبو سنّة»: «خالدةٌ مصر».

*من قصيدة «أكبرت يومك أنْ يكون رثاء».

التيار الناصري في موريتانيا

د. الحسين الشيخ العلوي / باحث وناشط سياسي موريتناني

شأ التيار الناصري في موريتانيا، في مطلع ستينيات القرن المنصرم، بتأثير من صوت العرب بالقاهرة، والتأثير الكاسح لخطب الزعيم جمال عبد النّاصر، وتركز طيلة عقد من الزمن في جنوب شرق موريتانيا في المنطقة المعروفة محليًا بالشرق، وكانت مدينة العيون عاصمة الحوض الغربي العاصمة التقليدية للنّاصرية في موريتانيا، ومنها انتشر التيار في عموم البلاد، وفي أوائل سبعينيات القرن العشرين انتقل ثقل التيار إلى العاصمة نواكشوط، وساعدت حرب رمضان ونتائجها عام 1973 بين العرب والكيان الصهيوني الغاصب، التي أعادت الاعتبار الذاتي للمواطن العربي، وعززت ثقته بجيوشه، على الظهور العلني للتيار النّاصري، والإفصاح عن نفسه كتيار سياسي علني، بعد أنْ ظل ولمدة 13 سنة، تنظيمًا سريًا يعمل في الخفاء

حتّى منتصف سبعينيات القرن المنصرم ظلّ التيار النّاصري في موريتانيا، الحاضنة الأبرز للعروبيين في موريتانيا، وثاني أهم حركة سياسية في البلاد بعد الحركة الوطنية الديمقراطية (التيار الشيوعي الموريتاني)، المعروف محليًا بحركة الكادحين، إلا أنّ ظهور التيار البعثي (الجناح العراقي)، شكّل تنافسًا جديًا عَمَلَ مع مرور الوقت على سحب القوَاعد الشعبية العروبية من التيار النّاصري، ومع نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، كانت حركة البعث العربي الاشتراكي الموريتانية الأكثر انتشارًا، وتمكّنت بفضل الدعم العراقي السّخي وآلاف الطلبة الموريتانية الذين درسوا في العراق من اكتساح الساحة العروبية في موريتانيا، ولولا احتضان الزعيم الراحل معمر القذافي للنّاصريين الموريتانيين ودعمهم؛ لقضت عليهم محن الثمانينيات جرّاء الاعتقالات الواسعة والملاحقات الأمنية لأهم الرموز والكوادر الحزبية للتيار.

المسار التاريخي للتيار النّاصري الموريتاني

شكّل دخول مجموعة من الرموز التاريخية للناصريين عام 1974 في حزب الشعب (الحزب الحاكم بقيادة المختار ولد داداه)، أول حالة انشقاق في الحزب، سرّعت من إعلان الحزب عن نفسه، واعتبار نفسه في صف المعارضة للنظام المدني الحاكم.

ورغم أنّ التيار البعثي في موريتانيا اختار الانحياز إلى صف العسكر بعد إجهازهم على النظام المدني صبيحة العاشر من يوليو 1978، الذين أدخلوا البلاد في دوامة الانقلابات العسكرية ولمدة ثلاثة عقود، إلا أنّ الناصريين آثروا معارضة الانقلابيين وبطرق سلمية. هذا الموقف فتح عليهم حملة اعتقالات واسعة طالت أبرز قياديي التيار ورموزه.

في العام 1983، وأمام رفض الناصريين الانخراط في حركة اللجان الثورية الليبية بدعوة من الزعيم الراحل معمر القذافي، تخلى الأخير عنهم، وتحالف مع الرئيس الموريتاني في ذلك الوقت محمد خونا ولد هيدالة، وبالمقابل نَشطَ النّاصريون في قيادة المعارضَة، ونجحوا في السيطرة على نقابة العمال الموريتانية طيلة حقبة الثمانينيات، فضلا عن سيطرة مطلقة على اتحاد الطلبة الموريتانيين، وشكّلوا خطرًا حقيقيًا على النظام العسكري الحاكم، وبلغت ذروة المواجهة بين الطرفين في انتفاضة ربيع 1984 التي أفضت إلى عصيان مدني كاد يشل حركة البلد.

وأدت تلك الانتفاضة إلى الزج بمئات المعتقلين من الأطر والعمال والطلاب والتلاميذ في السجون والمعتقلات، حيث واجهوا مختلف صنوف التعذيب والإيذاء النفسي والبدني؛ أسفرت عن وفاة اثنين من مناضلي الحركة النّاصرية في

موريتانيا، هما: المهندس سيدي محمد ولد لبات، الذي لفظ أنفاسه تحت التعذيب بمعتقله بنواكشوط في 13 أبريل 1984، والطالب أحمد ولد أحمد محمود، الذي توفي هو الآخر تحت التعذيب بمعتقلة في أطار (شمال موريتانيا) في 03 مايو 1984, وعمّت المناشير والكتابات على الجدران والإضرابات مختلف أنحاء البلاد، كما أدت تلك الانتفاضة إلى تفكك الطغمة العسكرية الحاكمة، وهو ما قاد لانقلاب 12 ديسمبر 1984؛ بقيادة العقيد معاوية ولد الطايع، الذي سارع بإخلاء السجون والمعتقلات من مناضلي الحركة النّاصرية في محاولة للحدّ من السخط الشعبي المتعاظم جرّاء القمع الوحشي الذي واجه به نظام هيدالة تلك الانتفاضة السلمية.

من أبرز نتائج تلك الانتفاضة التي قادها الناصريون؛ إنشاء الجناح العسكري للحركة داخل صفوف الجيش، وعمل نظام ولد الطايع على تعيين قادة التيار النّاصري في أهم مناصب الدولة، وفي أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم، كان الناصريون يسيطرون بالفعل على مفاصل الدولة الموريتانية.

كان من نتائج الأحداث العرقيّة التي عرفتها موريتانيا (1987 – 1990) بُعيد المحاولة الانقلابية التي قادها ضباط من حركة المشعل الإفريقي الموريتانية (ضباط زنوج موريتانيين)، أن قامت الدولة ذات الأغلبية العربية (يشكل الزنوج خمس السكان) على إثرها بحملة اعتقالات واسعة النطاق داخل صفوف الزنوج، ما زالت تداعياتها ترمي بظلالها بين عرب وزنوج موريتانيا حتّى الآن.

تلك الأحداث العرقيّة عملت على تقريب البعثيين من النظام الحاكم، وإبعاد أهم رموز وقادة التيار الناصري الذين رفضوا تأييد ودعم توجهات الدولة الظالمة ضد الزنوج الموريتانيين، ومع مطلع 1991، بدأ شهر العسل بين النظام والبعثيين، ومع توجه الدولة إلى التعددية السياسية، وفتح الباب أمام تكوين وتشكيل الأحزاب السياسية؛ انقسم الناصريون إلى أربع مجموعات، هي:

1- مجموعة كبيرة من الناصريين (الفئة الغالبة من أعضاء التيار)، عملت على تشكيل حزب سموه التحالف الشعبي التقدمي.

2- المجموعة الثانية بقيت مع النظام، وكانت من المؤسسين للحزب الجمهوري الحاكم.

3- مجموعة ثالثة اختارت التوجه إلى المعارضة، وشكّلوا مع الكادحين (الشيوعيين في موريتانيا) حزب اتحاد القوى الديمقراطية صيف 1991، وفي نهاية العام كاد هذا الحزب أنْ يتغلب على الحزب الحاكم في أول انتخابات رئاسية عرفتها البلاد لولا التزوير.

4- مجموعة رابعة قررت الصمت والابتعاد عن الأضواء، معظمها دبلوماسيين وأساتذة جامعيين.

وفي النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم، أقام نظام معاوية ولد الطايع، علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني الغاصب، لقيت معارضة شديدة ورفضًا شعبيًا صارمًا، وتزعم الناصريون والإخوان المسلمين حملة شعواء ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب. وفي العام 1998 قرر حزب التحالف الشعبي التقدمي الانضمام إلى حزب اتحاد القوى الديمقراطية.

في عام 2002 خرج الناصريون من حزب اتحاد القوى الديمقراطية.

قاد الجناح العسكري للتيار النّاصري الموريتاني المُسمى فرسان التغيير ثلاث محاولات انقلابية فاشلة ضد الرئيس معاوية، أولها كانت عام 2000، اُكتشفت أثناء التخطيط لها، والمحاولة الثانية كانت عام 2002، والتي رغم السيطرة على القصر الرئاسي وقيادة الأركان والإذاعة بعد معارك شوارع دامية لمدة يومين، إلا أنَّ الرئيس معاوية تمكن من الهروب من القصر الرئاسي قبل سيطرة فرسان التغيير عليه، مكّنت الرئيس من إعادة لملمة الأمور وقيادة هجوم عسكري مضاد من الشمال بمساعدة لوجستية من فرنسا، أدت إلى سحق الانقلابيين، وعودة الرئيس معاوية إلى العاصمة، والمحاولة الثالثة كانت عام 2004 بتخطيط ومساعدة لوجستية من معمر القذافي اكتشفت قبل ساعات من التنفيذ، وتمَّ إلقاء القبض على جميع المشتركين باستثناء قائد الانقلاب صالح ولد حننة، الذي هرب إلى ليبيا عبر مالي والنيجر.

بعد الإطاحة بنظام معاوية عام 2005، رجع النّاصريون إلى الواجهة من جديد، حتّى عام 2009، حيث حلّ الحزب نفسه، وانخرط منتسبوه في أحزاب أخرى معظمها ذات توجه ديني.

راهنًا لا يمكن القول: إنَّ هناك تيارًا ناصريًا أو حزبًا يتبنى أدبيات كتاب» الميثاق»، في موريتانيا ما تبقى من تركة التيار الناصري هو رموز وقيادات تاريخية للتيار النّاصري يعيش معظمها مرحلة التقاعد.

الناصرية في ليبيا

محمد عمر أحمد بن جديرية/ ناشط وسياسي ليبي

بدأت التنظيمات القومية في الظهور في ليبيا تزامنًا مع نشأة دولة الاستقلال مطلع خمسينيات القرن المنصرم، وكان أول تلك التنظيمات، حزب البعث العربي الاشتراكي الليبي الذي أعلن عن تأسيسه أواخر يونيو 1951 في كل من بنغازي وطرابلس، أي ستة أشهر قبل إعلان الاستقلال الليبي في الرابع والعشرين من ديسمبر من العام ذاته. وتمكن حزب البعث العربي الاشتراكي الليبي تحت قيادة عمرو طاهر دغايس (1) * من تحقيق انتشار واسع في معظم المدن الليبية في الشمال الشرقي والغربي لليبيا، بناءً على قواعده الشعبية وعدد نوابه في البرلمان الليبي. عُدَّ الحزبُ في الحقبة الملكية ثالثَ الأحزاب السياسية الكبرى في ليبيا بعد حزبي رابطة عمر المختار في الشرق، والحزب الوطني في طرابلس، وعمل التنظيم طيلة السنوات (1959-1964) على استقطاب ضباط من كبار ومتوسطي الرتب في الجيش الليبي، تحضيرًا لانقلاب عسكري في أواخر العام 1964، إلا أنَّ القصر الملكي أحبط تلك المحاولة (2) *، وزجّ بمعظم قادة الصف الأول من العسكريين والمدنيين في السجن، في محاكمات شهيرة تراوحت أحكامها بين ثمانية أشهر إلى سنتين. وعمل قادة الصف الثاني في الحزب، البالغ عددهم 150 عنصرًا، على إعادة تنظيم أنفسهم، واختيار قيادة جديدة مؤقتة، ريثما يخرج قادة الصف الأول من السجن.

تشكّل التنظيم الناصري الليبي أواخر خمسينيات القرن العشرين (3) *داخل صفوف الجيش الليبي، وظلّ انتشارهُ محدودًا في الأوساط الشعبية حتى العام 1964، وبتأثير من إذاعة صوت العرب بالقاهرة، بدأ التنظيم يحقق الانتشار الشعبي، ولا سيّما في المنطقة الشرقية من ليبيا، وجرت العديد من التنسيقات بين البعثيين والناصرين خلال المدة من 1964–1969؛ لتوحيد الجهود وخلق جبهة قومية واحدة، إلا أنَّ ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969، أعلنت عن توجهاتها الناصرية بوضوح من أول وهلة، تمخضت عن إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي في 11 يونيو 1971، كالواجهة السياسية الوحيدة الشرعية المسموح لها بالعمل في ليبيا.

تأثير الناصرية

تأثّر الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي منذ كان على مقاعد الدراسة بالثورة الناصرية، وزعميها جمال عبد الناصر، والمتتبع لمسار ثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا، سيرى أنَّ الفترة الممتدة من 1969 إلى غاية منتصف العام 1977، كانت تقليدًا حرفيًا لمسيرة الثورة الناصرية حدّ التطابق، بل إنَّ أدبيات ثورة الفاتح بما فيها الاتحاد الاشتراكي كانت تجسيدًا لأدبيات الناصرية كما ورد في الميثاق، وظلّ النظام السياسي في ليبيا يعتبر نفسه الوريث الشرعي للثورة الناصرية حتّى سقوطه في العام 2011.

حقبة حركة اللجان الثورية (1977 – 2011)

ومن العام 1977، وفي ظل تراكم التجارب السياسية التي مرَّ بها النظام الجديد في ليبيا، حدثت القطيعة التنظيمية مع الناصرية، حين رأى العقيد القذافي أنَّ حركة اللجان الثورية، تتجاوز الناصرية وتستوعبها، وأنَّ الكتاب الأخضر تجاوز كتاب الميثاق إلى آفاق العالمية.

خلال هذه الحقبة، تمَّ الإبقاء على أبوية الناصرية، والاحتفاء برموزها وتخليد إنجازاتها، وأصبحت ليبيا ملاذًا للناصريين العرب المضطهدين في بلدانهم والمتابعين أمنيًا، إلا أنّه على المستوى السياسي والفكري، ترى ثورة الفاتح من سبتمبر أنّها بأطروحات الكتاب الأخضر، تجاوزت المرحلة القومية والإقليمية إلى العالمية، ومن هنا تطلعت القيادة الليبية إلى لعب دور إقليمي ودولي يفوق قدراتها بكل المقاييس، وذلك عبر مفهوم تصدير الثورة الشعبية والنظرية العالمية الثالثة إلى جميع أنحاء العالم، من خلال حركة اللجان الثورية والمثابة العالمية!

العمل القومي في ليبيا بعد أحداث 2011

بمجرد سقوط النظام الليبي في أغسطس 2011، انهارت مؤسسات

الدولة بالكامل، وَطَفَت على السطح الدعوات والنزعات القطرية، والدعوة إلى الاهتمام بالداخل الليبي فقط، والتطلع شمالًا لإقامة علاقات مع دول شمال المتوسط، وبرزت مجددًا الدعوات الداعية إلى التخلص من الإرث الإفريقي والعربي، الذي شكّل أبرز توجهات النظام الجماهيري (نظام القذافي) في ليبيا طيلة أربعة عقود من الزمن.

شكّلُ السقوط المدوي والمريع لنظام سياسي راهنَ عليه القوميون طويلًا، شكّل صدمة للقوميين في ليبيا، شلّت قدرة الكثيرين منهم على المراجعة الصحيحة، وفهم المآلات وطبيعة الزلزال الذي عصف بالمنطقة.

مواقف ومقاربة القوميين في ليبيا لأحداث ما يُعرف بالربيع العربي

خَفَتَ صوتُ القوميين الليبيين طيلة العامين 2012 - 2013، ثم بدأ يظهر على استحياء مع منتصف العام 2014، بعد التقاط الأنفاس قليلًا من هول الصدمة! وانقسموا إلى ثلاث فئات متباينة وفق مقاربة كل فئة لما حصل، ورغم اختلاف مقاربة ومواقف كل فئة عن الأخرى، إلا أنّهم أجمعوا على أنَّ ما حصل مؤامرة غربية صهيونية؛ لتقسيم وتفتيت الأمة العربية، وأدواتها قطر، وتركيا، وحركة الإخوان المسلمين، والموساد!

بعد السقوط المدوي لنظام القذافي، هاجرت معظم الواجهات والشخصيات القومية والقيادية، التي تمكّنت من الفرار، أو نجت من الموت أو الاعتقال بعد حملة التصفيات والاعتقالات لمَن تبقّى منهم في ليبيا. ورغم أنَّ معظم قادة الصف الأول في حركة اللجان الثورية تمكّنت من الفرار خارج ليبيا، استقرّ معظمها في جمهورية مصر العربية، والباقي اختار الإقامة في العواصم الغربية! إلا أنَّ معظمهم آثر الصمت والانكفاء حتّى الآن، بل إنَّ الموقع الإلكتروني لحركة اللجان الثورية (4)* الذي كان يُعَدُّ الموقع الأكثر زيارةً وتصفحًا في ليبيا، بواقع خمسة ملايين في الشهر، توقف تحديثه لمَا يزيد على خمسة سنوات، ومنذ سنتَين تمَّ إعادة فتحه من قبل الحركة الوطنية الشعبية الليبية، التي أنشأها الدكتور مصطفى الزايدي؛ أحد أبرز الوجوه القومية والثورية في ليبيا قبل 2011، والمقيم في القاهرة حاليًا، والذي يحاول أنْ تكون حركته الوريث الشرعي لحركة اللجان الثورية العالمية، لكن المتمعن في أدبياتها وأطروحاتها يلاحظ خلوها من أي توجه قومي، وتجاهل لافت وغير مبرر لقضية العرب المركزية «فلسطين»، التي شكّلت الوجدان القومي العربي، وكانت ولا زالت بوصلة التوجيه للعمل العربي.

تركيز التنظيمات السياسية التي تشكلت بعد العام 2011 من قبل سياسيين ليبيين، كانوا من المحسوبين على التيار القومي في ليبيا؛ على العمل الوطني المتعلق بالأزمة الليبية الراهنة، يرجعه المراقبون إلى ثلاثة عوامل:

1.خيبة أمل ليبيا من العمل القومي، وإحساس الكثيرين منهم أنَّ العرب تخلوا عنهم في محنتهم!

2.تعوُد تلك القيادات على العمل وسط إمكانات مادية كبيرة، لذا؛ أدى شح الموارد والإمكانات إلى تقليص مجالات العمل وانحسارها في حيثيات معينة بذاتها ضمن الأزمة الليبية الراهنة.

3.تشظي الهوية العربية الليبية الجامعة التي كانت تلم الجميع وتجمعهم، وبروز هويات ضيقة ذات بعد إثني ومناطقي!

تغلغل دعاة النيوليبرالية في المشهد العام الليبي

وجد دعاة النيوليبرالية في سقوط النظام السابق، فرصة ذهبية للبروز والظهور بقوة على ساحة المشهد الليبي، والترويج لدعواتهم التي تتمحور في معظمها حول التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب، وأحدث هؤلاء على قلتهم رجة وخضة عميقة للوجدان والمخيال الشعبي الليبي، طيلة الأعوام (2011 - 2014)، رغم أنَّ الهالة بدأت تنحسر عنهم منذ صيف العام 2014، إلا أنَّ أثرهم سيظل باقيًا لفترة؛ نظرًا إلى عمق الشرخ الذي أحدثه هؤلاء في البيئة الليبية المحافظة، التي ظلّت ولستة عقود تعادي الكيان الصهيوني، وترى في القضية الفلسطينية قدس الأقداس.

أبرز الشخصيات المطبعة في ليبيا

راهنًا يمكن تصنيف دعاة التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى مجموعتين، هما: المجموعة الأولى: الشخصيات السياسية التي تتصدر المشهد العام، ولها علاقات وثيقة مع الجماعات والتنظيمات الصهيونية في العالم، لكنها تتحاشى الإفصاح عن تلك العلاقة، أبرز رموز هذه المجموعة:

-محمود جبريل (عضو المجلس الانتقالي).

-علي زيدان (رئيس وزراء أسبق في ليبيا).

-عبد السلام كاجمان (عضو المجلس الرئاسي الحالي).

-علي العيساوي (عضو المجلس الانتقالي).

-عبد الرحيم الكيب (أول رئيس وزراء بعد سقوط نظام القذافي).

-عبد الرحمن السويحلي (الرئيس السابق للمجلس الأعلى للدولة).

-جمعة القماطي (رئيس حزب التغيير الداعم لحكومة الوفاق).

-سليمان علي دوغة.

-صدام خليفة حفتر.

ولفيف من الأستاذة الجامعيين، ورجال الأعمال، يتركزون أساسًا في مدينتي طرابلس ومصراته.

المجموعة الثانية: تضم الشخصيات التي تجاهر بولائها للتنظيمات الصهيونية ولا تخفيه، وهذه المجموعة أبرز رموزها:

-رافائيل لوزون، رئيس منظمة اتحاد يهود ليبيا.

-عمر القويري، وزير الإعلام والثقافة السابق في الحكومة المؤقتة.

-عبد الباسط اقطيط، الذي سبق أنْ ترشح لرئاسة الوزراء مرتين في ليبيا في العامين 2012، وهو متزوج من سارة برونفمان؛ ابنة الملياردير اليهودي إدغار برونفمان؛ الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي.

مقترحات بخصوص العمل القومي في ليبيا في مواجهة التحديات

لا شكَّ أنَّ الزلزال الذي أصاب ليبيا وأدخلها عنوة في لعبة الأمم دون تبصر من ثلة من أبنائها، عاد بالضرر البالغ، على مجمل النشاط الإنساني في ليبيا، وأحدث تصدعات وتشوهات في النسيج الاجتماعي الليبي، عبر انتشار ثقافة الكراهية والأحقاد والتشفي والفجور في الخصومة، تجلّى في حرب أهلية طاحنة، عملت على إعادة إحياء ثارات ونعرات قديمة.

من هنا نرى أنَّ العمل الوطني الليبي لا يتعارض مع العمل القومي، بل هما وجهان لعملة واحدة، يتكاملان مع بعض، دون أنْ يلغي أحدهما الآخر، فسيظل العمل الوطني قاصرًا ومهددًا بالخطر إنْ لم تدعمه روافد قومية

مبنية على أسس سليمة، أسس علمية وعملية، فقد كان جلّ العمل القومي السابق في ليبيا مرتكزًا على العاطفة واستثارتها، وتهييج المشاعر القومية دون عمل مؤسساتي حقيقي.

عليه، وحتّى يكون العمل القومي فاعلًا ومؤثرًا، وذي مخرجات بعيدة المدى، نوصي بالآتي:

1. ضرورة فصل العمل القومي عن النظام الرسمي والأجهزة الرسمية للدولة.

2. يجب أنْ يكون مجال العمل القومي مؤسسات المجتمع المدني، ذات الطبيعية التطوعية، بحيث ينخرط في مجال العمل القومي، الأفرادُ المقتنعون وأصحاب المبادرات الحقيقية، حتّى يتم تجنب أخطاء ما قبل العام 2011، حيث كانت الدولة توفر إمكانات مادية معتبرة لأجهزة العمل القومي في ليبيا، جعل معظم المنتسبين لهذه الأجهزة بمكانة موظفين في أجهزة رسمية، وكان العاملُ المادي أبرز دوافع الانضمام لتلك الأجهزة والهيئات القومية، وليس القناعة أو التطوع.

3. وضع برامج توعية تطال المناشط الثقافية والفنية والرياضية، وبشكل دوري للتوعية بأهمية العمل القومي، مع التبصير بخطورة التطبيع مع العدو الصهيوني.

4. التنسيق مع هيئات العمل القومي في الدول العربية الأخرى؛ للعمل على تفعيل آليات العمل العربي المشترك.

الهوامش

(1)* - Simons Geoff : Libya : Survival The Struggle for Fifth 175 ,Press s'Martin . St Avenue, New York,N. Y.10010, . Second Edition, 1993, P.166

(2)* - Wright John: Libya: a Modern History, Taylor & ISBN 0-7099- .Francis. P.123 .2727-4. First edition,1981

(3)* - زيد بن علي الفضيل: أوراق مبعثرة: حركة الناصرين في المملكة الليبية، دار سيبويه للطباعة والنشر الرقمي، القاهرة،2012,

(4)* - https://books.google.tn/

موقع حركة اللجان الثورية الليبية : https://rcmlibya.wordpress.com/

الفكرة القومية والحركة القومية العربية

ألم يحن الوقت للمراجعة والتجديد السياسي؟

النفطي حولة / ناشط نقابي وسياسي وكاتب صحفي تونسي

شرعية التساؤل: أولًا وبادئ ذي بدء، لا بُدَّ من طرح السؤال، ولعلّه في السؤال تكمن المشكلة والإشكال؛ ذلك، أنه في بعض القضايا والمسائل والموضوعات، يكون طرح السؤال أهم بكثير من الجواب، ولا سيّما إذا كانت تلك القضايا: أولًا: تقادمت عبر الزمان حتّى أصبحت كلاسيكية في طرحها، وتقليدية في طريقة أطروحاتها. ثانيًا: إذا كانت تلك القضايا تُعنى بقضية التغيير والحركة، وبالتّالي تحمل في طياتها التزامًا تاريخيًا بتغيير الواقع بشكل عام، والواقع العربي القومي بشكل خاص. وتبعًا لذلك، وارتباطًا بالعلوم الاجتماعية والسوسيولوجية في معالجة الظواهر الاجتماعية والأشياء، وقوانين الحركة والتطور، فإنه سيكون لزامًا علينا اعتماد المنهج التاريخي الاجتماعي الديالكتيكي في قراءتنا هذه للفكر القومي، وبالتالي للحركة القومية العربية.

لا يشكّنّ أحدٌ في أنَّ انسداد الوضع السياسي في الأقطار العربية التي استهدفها ما يسمى بـ «الربيع العربي» بسبب ممارسة سياسة الاستبداد الممنهجة، بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي المأزوم في تلك الأقطار، هي التي كانت العوامل الأساسية والرئيسية وراء تلك الاحتجاجات والانتفاضات المشروعة للجماهير العربية، ولا سيّما في تونس ومصر في بداية المشوار كنماذج للأنظمة الرئاسية الجمهورية التي سيأتي عليها الدور تباعًا، وليست الأنظمة الملكية والوراثية. تلك الجماهير التي تعالت أصوات حناجرها بقوة، متحدّية عصا البوليس وقنابل الغاز المسيّلة للدموع، وكل أدوات قمع الأجهزة الأمنية، بل تحدّت حتّى إطلاق الرصاص الحي في الشغل والحرية والكرامة الوطنية، لذلك نراها رفعت بكل يقين وإيمان، وعزيمة وإصرار، وثبات الثوار، ذلك الشعار المركزي في تونس «شغل حرية كرامة وطنية»؛ ذلك لأنّها كانت تتطلّع في الحقيقية إلى فكّ قيودها من الاستبداد السياسي لحكّامها الذين نصّبهم الاستعمار، في نفس الوقت الذي ستفكّ فيه قيودها من مستغليها. وبعبارة أخرى كانت تقود معركتها في ذات الوقت ضد رأس المال والاستعمار، التي كانت تعبّر عنها طبقة الكمبرادور وسماسرة رأس المال ومافيات الفساد. ولعلّه، سرعان ما ستنتقل تلك العدوى الثورية التونسية، إلى مصر الجناح الآخر للربيع العربي.

ولكن، بقدر ما كانت سرعة انتشار نار

الانتفاضة المشروعة للجماهير العربية في مقاومة الاستبداد، والفساد، والقطع مع الاستعمار وأعوانه، خاصة في كل من تونس ومصر، جَنَاحا الربيع العربي، كان الاستعمار وطابوره الخامس أسرع في تغيير مسارات تلك الانتفاضات الثورية، ولعلّ هذا ما سيعمل عليه الاستعمار لاحقًا في كل من ليبيا وسورية خاصة.

ولكن، وعلى الرغم من محاولات الإدارة الأمريكية وحليفها الاستراتيجي العدو الصهيوني، وطاقم المعارضات الأجنبية التي ستلد في الدوحة ثم في إسطنبول، بتواطؤ من الرجعية العربية، بزعامة قطر والسعودية وتحالفها مع العثمانيين الجدد في أنقرة، في سبيل تبديل وجهة تلك الانتفاضات الثورية المشروعة عن مسارها الصحيح، إلا أنَّ ذلك لا يبرّر بالمرّة الأخطاء التي ارتكبتها الأنظمة القومية، سواءً في ليبيا أفي سوريا أو في العراق الشهيد من قبل، بل وفي مصر عبد الناصر منذ ستينيات القرن الماضي.

إنَّه لمن نافلة القول، كما يقول مالك بن نبي أنْ نقطع نحن العرب مع ثقافة القابلية للاستعمار، وبالموازاة إلى ذلك، يجب على الحكام العرب أنْ يقطعوا مع الاستبداد وثقافة التسلط، وما أريكم إلا ما أرى بالمعنى الفرعوني الصرف. وفي سياق ما نحن بصدد الحديث عنه، أي مراجعة الفكر القومي والتجديد فيه، كان لزامًا على الأنظمة التي تدّعي أنها تنتصر للفكر القومي، أو تنتصّب نفسها على أنّها امتداد للحركة القومية فكريًا وسياسيًا، أنْ تقبل بالتداول السلمي على الحكم منذ أمد بعيد، وبالتالي كان عليها أنْ تدرّب الجماهير العربية على اختيار حكامها بملء إرادتها. وباختصار شديد، كان مطلوبٌ منها أنْ تكون أنظمة وطنية وديمقراطية في نفس الوقت.

ومن هنا، كان مطلوبٌ من تلك الأنظمة على اعتبار أنّها أنظمة وطنية وتقدمية تحمل معها المشروع القومي التحرّري الاشتراكي الوحدوي، أنْ تستجيب لحركة الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي، قبل غيرها من الأنظمة العربية اللاوطنية، بل لقد كان مطروحٌ عليها قبل غيرها باعتبارها رافعة لقضية فلسطين كقضية مركزية للأمة العربية، أنْ تتجاوز مبكرًا الانقلابات العسكرية، بل أنْ تقطع مع الحكم العسكري، وإنْ كان مدخلًا وطنيًا وثوريًا. وما سيبيّن لاحقًا مدى حتمية ومشروعية ما ذهبنا إليه، هو تلك الذرائع السياسية الداخلية والخارجية بسبب أزمة الكويت المشبوهة، وغير المشبوهة التي ستنصبّ على البوابة الشرقية في بغداد عاصمة الرشيد، حيث كانت عين الإمبريالية العالمية والاستعمار والصهيونية على العراق كونه بدأ يمثل نموذجًا حقيقيًا في الاستقلال العلمي والتكنولوجي والصناعي.

ولعلّ أحد النقاط التي سوّقتها الإدارة الأمريكية، ومن ورائها الطابور الخامس، هي اللعب على معزوفة دكتاتورية النظام العراقي، وحقوق الإنسان في مرحلة تغول العولمة العسكرية، زمن القطبية الأحادية، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي مباشرة. وغني عن البيان، أنَّ ذلك ما كان إلا الذريعة التي ستحجب حقيقة مصلحة الإمبريالية والصهيونية، وتواطؤ عربان الخليج في التآمر على العراق، الذي كان يمثل قوة ممانعة للمشروع الإمبريالي الصهيوني والرجعية العربية، ودليلنا على ما نقول إنَّ حكام العراق الجدد كانوا الأكثر دموية ودكتاتورية وفاشية من نظام صدام حسين الوطني.

وعلى الرغم من تلك الحقائق الموجعة، إلا أنّه كان بوسع النظام العراقي في ذلك الوقت سحب البساط وسد كل الذرائع، خاصة في ظل انفراد أمريكا بالعالم. نقول ذلك من باب حماية المشروع الوطني التحرري، الذي كان رمزه صدام حسين الشهيد وقتئذ. ولكن، وعلى الرغم من ذلك، لم تستفد الأنظمة القومية، سواءً في سورية أو في ليبيا من تلك المحن والدروس القاسية، التي كانت أحد أسبابها المباشرة هو تواصل العزف على أوتار الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولعلنا ما زلنا نذكر تلك الحزمة من الوعود والإصلاحات السياسية التي نادى بها، سواءً بشار الأسد في سورية، أو سيف الإسلام القذافي في ليبيا، والتي تأخرت كثيرًا، خاصة إذا علمنا بأنَّ النظامين القوميين في سورية وفي ليبيا يعلمون علم اليقين بأنهما مستهدفان في وجودهما كأنظمة وطنية. إذن، هذا يؤكد أنَّ حتمية المراجعة والتجديد التي كانت مُلقاة على عاتق تلك القيادات، إلى أي درجة كانت ملحّة وضرورية، وذلك لسببين رئيسيين على الأقل.

أولًا: الاستجابة لمطلب ملحّ للجماهير العربيّة في حكم نفسها بنفسها ديمقراطيًا، وبكل حرية في الاختيار، بعيدًا عن الوصاية والدولة الأمنية، ودولة العسكر والمراقبة للضمير.

ثانيًا: سد الباب نهائيًا على عملاء الداخل والخارج المتربصين بالدولة وليس بالنظام في حد ذاته، ومن ورائهم طبعًا الإمبريالية والاستعمار والصهيونية.

وفي نهاية هذه الورقة، لا يسعنا إلا أنْ نطرح السؤال العملي والعملياتي: ما العمل؟ وما الذي يجب أنْ يقوم به القوميون وأنصار الحركة القومية عمومًا؟

ولعلّ أول شرط حسب رأينا، يجب أنْ يتوفر في مثل هكذا أسئلة تبحث لنفسها عن مخارج عملية، أو خارطة طريق أولية، هو بالنسبة لنا أولًا وقبل كل شيء، الوعي بأزمة الفكر القومي، وبالتالي أزمة الحركة القومية. وهذا يعني على القوميين أنْ يتمثلوا تلك الأزمة بعيدًا عن التعصب لهذا الزعيم أو لذاك، بل وبعيدًا عن جملة الاصطفافات الفئوية والحزبوية الضيقة، تلك أول خطوة في القطيعة الابستمولوجية للقوميين إذا أرادوا الخروج من الأزمة، والقطع مع البكاء والعويل على الماضي السلفي بالمعنى السياسي الدغمائي.

والشرط الثاني المتداخل والمتشابك والمتفاعل مع الأول، هو العمل على بناء نواة حركة قومية جديدة تستجيب لمتطلبات العصر الجديد، وتتسع لكل ذوي العقول النيرة من النخب الفكرية والنضالية المستنيرة التي قامت بالقطيعة مع التجربة الماضية بما لها وما عليها. تلك التجربة التي يجب أنْ تخضع للنقد والنقد المضاد حتّى يتبيّن الخيط الأبيض من الأسود؛ ذلك أنّها تجربة مثقلة بالتقديس والتعصب والتقليد، ما جعل منها تجربة كلاسيكية حجبت عن أغلب النخب القومية الفكرية والسياسية كل محاولة مبكرة في حركة الإصلاح والتغيير، بل في أغلب الأحيان هناك مَنْ يطالعنا بتقديس الزعيم الرمز الإله وكأنّه الرب، هذا الزعيم الرمز الإله وكأنّه لا يأتيه الباطل لا من يديه ولا من خلفه. ألا يدعو هذا إلى القطع النهائي مع عقلية التقديس لتجربة أو لأخرى؟ أليس من واجب تلك النخب أنْ تضع تلك التجارب على السفود وعلى المحك؟ ألا يجب علينا أنْ نتعرّض لتلك التجارب بالنقد والنقد الذاتي، ولو كان مؤلمًا وموجعًا أحيانًا؟ أليست هذه سلفية جديدة؟ فهل نرفض السلفية الإسلاموية والسلفية الاستشراقية، والسلفية الليبرالية والسلفية الماركسية النصوصية، لنقبل نحن القوميون بالسلفية القومية؟

فلسطينيو لبنان:
بين حلم الجماعة المهدور وكابوس الفردانية المبتور

موسى جرادات/كاتب فلسطيني

تعيش المخيمات الفلسطينية في لبنان في مواجهة الاستحقات الداهمة والمتدحرجة بسرعة كبيرة، حيث يواصل فلسطينيو لبنان مسيرة البؤس السياسي، بمرافقة بؤس الحياة، وما بينهما حياة تزخر بالمعاناة، التي تشتبك بمختلف مناحي الحياة، فلا المكان يمتلك الحد الأدنى من شروط الحياة الآدمية، ولا الخدمات ترتقي لمستوى يمكن قراءته ومشاهدته للحكم عليها، وتبيان الخلل فيها.

وعلى هذا المنوال، تُحاك قصتهم، وتُبنى عليها روايات لا تنتهي، تبدأ من النمو الكبير والمتسارع لمنظمات المجتمع المدني متعددة التمويل والأهداف، وتنتهي بموت القوى الفلسطينية التي تمثلهم، والتي تسير وتمارس العمل السياسي من باب الاستجداء والتسول إنْ جاز التعبير، فلا هي قادرة على صناعة رؤية وبرنامج عمل قادر على تلبية احتياجات اللاجئين، ولا هي تسمح بولادة تصورات جديدة قادرة على النهوض بهم.

لهذا، فليس من المستغرب أنْ تقوم مؤسسات المجتمع المدني طوال أربعة عقود بأنشطة داخل المخيمات أقل ما يقال فيها إنَّها أنشطة خبيثة، هدفت وتهدف إلى تدمير الوعي القيمي العام، وبناء وعي جديد قائم على الفردانية، والذي لا يصلح في هذا المكان، يضاف إليه إدارته من قبل نخبة فلسطينية امتهنت العمل التنظيمي في السابق، فالممول الغربي اصطاد عصفورين بحجر واحد، الأول؛ أفسد تلك النخبة وحوّلها إلى نخبة مفسدة، تتمثل بقيادتها لمؤسسات داخل المخيمات، وتعتمد على موازنات مالية كبيرة لأنشطة وهمية دون رقابة من أحد.

أما العصفور الثاني؛ فيتمثل بعزل المجتمع الفلسطيني عن العالم الخارجي، وبناء المنظومة القيمية الفاسدة، والتي عايشها أكثر من جيل فلسطيني، يتوسل اليوم الحياة بالغرب عبر طلب اللجوء.

وكلا العصفورين الآن يعيش مأزقًا وجوديًا كبيرًا، فالوقت لم يعد يتسع لهما في ظل الهجمة الغربية والإقليمية المسعورة على ملف اللاجئين.

فيما يظهر الخلاص الفردي والجماعي على صورة الرحيل من لبنان، والتخلي عن كل الأحلام التي راودت الآباء والأجداد بالعودة إلى فلسطين.

وقد يسأل البعض عن كيفية الخروج من هذا المأزق المتعدد الأوجه والشعاب، في ظل حالة الاستعصاءات الكبرى التي يعيشها الواقع السياسي الفلسطيني بشكل عام. وهل الوقت قد فات لإعادة ترميم ما هدمته تلك المؤسسات الممولة غربيًا بأيادٍ فلسطينية احترفت اللصوصية؟

ربما من المبكر الحديث عن النهايات المأساوية للحالة الفلسطينية في لبنان، سيَّما أنَّ القضية الفلسطينية سرعان ما تخرج من عنق الزجاجة، وهذا أكدته دروس التاريخ القريب للشعب الفلسطيني ونضالاته منذ أكثر من قرن.

لكن من المهم دومًا الإشارة إلى العامل الذاتي في خراب تلك الوضعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، فالعامل الذاتي مشاهد وملموس، وله عناوين واضحة، رضعت ثقافيًا وماديًا من مؤسسات ودول معادية لقضيتنا، وانطلاقًا من مفهوم» الضحية» عاش الفلسطيني في لبنان خلال الأربعة عقود الماضية في فخ هذا المفهوم، وبنى عليه أحلامه؛ للخروج من مأزق العيش، ومأزق فقدان التمثيل السياسي القادر على حماية وجوده المادي والمعنوي في لبنان.

أربعة عقود مضت كانت كفيلة بوصوله للحائط المسدود، بعد أنْ وُضع على طاولة العمليات الجراحية الدقيقة، والتي لم يخرج منها حتّى هذا الوقت، خاضعًا لكل شروط منظمات المجتمع المدني الممولة غربيًا ضمن برامج ورؤى معدة

سلفًا لإخماد الرواية الأم التي يعيشون عليها ويواصلون حياتهم اليومية في إطارها، وفي ظل الحصار اللاأخلاقي المطبق عليهم من كل حدب وصوب.

وإذا كان مفهوم الضحية بمعناه العام ينطبق على الحالة الفلسطينية في لبنان، فإنَّ هذا المفهوم له تداعياته السلبية الواضحة اليوم، وله تجلياته في جميع مناحي الحياة اليومية التي يعيشونها، من انخفاض نسبة التعليم لدى طلاب المرحلة الثانوية والجامعية، مرورًا بالسكوت عن كل الظواهر السلبية، والتي كان من الممكن رصدها والتعامل معها بجدية وصرامة، وخاصة ظاهرة تعاطي المخدرات وترويجها وتوزيعها في المخيمات، بحيث تحوّلت عصابات المخدرات إلى كيان مواز للقوى الفلسطينية داخل المخيمات، وإنْ كان بنسب متفاوتة ضمن توزع المخيمات في لبنان، حيث تحوّل السكوت عن هذه الظاهرة، المشاهدة والملموسة، ومع الوقت، إلى أداة اتهام لبعض القوى الفلسطينية العاملة ضمن نطاق المخيمات بالتواطؤ مع تلك العصابات الممتهنة للإجرام لقاء مصالح متبادلة فيما بينهم، وكل هذا التمدد الأفقي لتلك العصابات، جاء متزامنًا مع غياب المرجعيات الفلسطينية وانسحابها شبه الكلي من مسرح الحياة العامة للفلسطينيين في لبنان، وقد يكون هذا النص قاسيًا في وضع الحقائق أمام الناس، إلا أنَّ هذه القسوة تنطلق من باب شرح الفساد الداخلي المستشري في بنية تلك القوى السياسية والاجتماعية، والتي امتهنت التسول أيضًا عبر بوابات منظمات المجتمع المدني.

والسؤال المركزي هنا، كيف مرّت كل تلك السنوات، وكيف صرفت عشرات الملايين من الدولارات ضمن برامج وتصورات الممول الغربي، والذي لم يلتفت للحاجات الضرورية لهؤلاء الناس؟ وكيف صمتت تلك النخب عن هذا المسار؟ والجميع يعلم أنَّ البنية التحتية لجميع المخيمات مدمرة ومستهلكة، ولم يُجرَ عليها أي تطوير منذ عقود، وكذلك المؤسسات الصحية العاملة في تلك المخيمات، والتي تراجعت عن تقديم خدماتها سنة بعد سنة، في ظل الادعاءات التي تقدم دائمًا عن عدم وجود التمويل اللازم لتلك الأعمال، في حين اهتمت منظمات المجتمع المدني بعناوين تربوية وقيمية تتصل بحقوق الطفل والمرأة والجندر وحقوق الإنسان، كأنَّ مشكلة اللاجئ متصلة بأبعاد ثقافية ومنفصلة عن الواقع المعاش.

وعلى هذا المنوال، حاكت تلك المنظمات بإدارة تلك النخب الفلسطينية المتورطة حتّى أذنيها بتلك المهام، وإنْ اختلفت الانتماءات الأيديولوجية لتلك النخب، إلا أنّها وقفت في نفس الصف تستجدي التمويل لبرامج ومشاريع وهمية ليس لها مصداقية، وتكررت المسرحية في فصول عبثية، تبدأ من توزيع الآلاف من الاستمارات لتعبأتها داخل المخيمات، وبعدها دراسة تلك الاستمارات، وتقديم تصورات ونتائج لها، وبعدها تقدم للممول من أجل الموازنة، ولم تفلح أطنان الاستمارات التي خطتها أيادي الناس طوال تلك العقود الماضية، من أنْ تُبلسم جراحهم، أو أنْ تزيل عنهم بعض الظلم اللاحق بهم.

فيما تلك النخب التي تنظر لتلك الحقوق ما تزال تتربع على عرش المؤسسات وتورثها لأبنائها في مفارقة عجيبة، حيث لم يُسمع ولم يُشاهد حتّى هذه اللحظة أنْ تخلى رئيس جمعية عن دوره القيادي في إدارة تلك الجمعيات ضمن الدين الديمقراطي الجديد الذي بشّر به طوال عقود داخل المخيمات.

وأمام هذا الاستعصاء، نبتت على جوانب تلك النخب والقوى الفلسطينية أزهار شبابية، أدركت بوعيها الفطري وبتجربتها العملية إنّها ضحية لواقع تتزاحم فيه كل القوى المعنية ببقاء الحالة الفلسطينية على ما هي عليه، ومن خارج مفهوم الضحية، بدأت تلك القوى بمبادرات شخصية ومحلية تتصدى لمشكلات الحياة اليومية للناس، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي استطاعت تلك القوى، ولو بشكل جزئي، أنْ تحقق بعض النجاحات المحدودة، سواءً في حملات التبرعات للحالات العلاجية الطارئة، وانتهاءً بكونها جزءٌ لا يتجزأ من هذا الحراك الجديد الذي يسود المخيمات منذ أشهر.

أخيرًا: إنَّ تعدد اللغات وولادة لغات جديدة ضمن هذا الحيز المحاصر والمذبوح من الوريد إلى الوريد يبشر ببعض الخير، علّه يطوي صفحة سوداء طال تخييمها على حياة الناس.

اليسار ونماذجه الاقتصادية

جبريل محمد/باحث في مركز بيسان للبحوث والإنماء

حتّى الآن لا نجد ما يميز اليسار الفلسطيني على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي عن غيره من التيارات السياسية، سواءً الدينية أو العلمانية الوطنية في هذا المجال، سوى لغة الخطاب والشعار، فيما الممارسة غير مختلفة أبدًا، وهي ممارسات قائمة على تقديم الهبات والأعطيات قَدْر الإمكانات للفقراء والمحتاجين، أو الانسجام مع الخطاب الاقتصادي الاجتماعي الليبرالي والنيوليبرالي، الذي عممته أيديولوجيا المنظمات غير الحكومية المرتهنة للتمويل الأجنبي، المرتهن أصلًا لسياسات الاحتكارات الرأسمالية الكبرى التي يمثلها واقعيًا صندوق النقد الدولي، وينفذها عمليًا البنك الدولي، فيما باقي ما يسمى بمنظمات غير حكومية، سواءً كانت مانحة أو ممنوحة، لا تعدو سوى أطراف بعيدة من المركز، ومتعاقدة من الباطن، مباشرة أو غير مباشرة مع المركز الدولي للاحتكارات، حتّى التمويل القطري والسعودي والإماراتي مرتهن بذلك أيضًا، ولذلك ما يجري ليس تنمية وإنّما إعادة توزيع لفتات الريع على الأطراف؛ لتمييع أي شكل من أشكال الصراع الطبقي الجذري والحقيقي، الذي يمكن أنْ يشطب أيديولوجيا النيوليبرالية، الذي عزز الشرذمة والهويات الفرعية.

في حالتنا الفلسطينية، وإلى حد كبير العربية أيضًا، تمَّ تدمير أيّ توجه إنتاجي أو ثقافة إنتاجية في وعي الفقراء، وبدل التعاون حلّ مفهوم الريادة، وبدل خطة إحلال البدائل أو استراتيجية الاحتياجات الأساسية حلّت لغة التوجه التصديري، وبدل الزراعة والصناعة حلّ اقتصاد المول الخدماتي الريعي، ووكيل إعادة تدوير الريع في المنطقة دون إحداث أي تراكم حقيقي في رأس المال، يمكن الاعتماد عليه في تقوية النسيج المجتمعي. إنَّ ثقافة المول والكوفي شوب وصرعة قطاع الخدمات تغزو وعي الشباب العربي والفلسطيني، باعتبارها عملية تسويق ما بعد حداثية للنظام الرأسمالي المعولم، على قاعدة القناعة والرضا بالدور والحجم المُعطى للمحيط.

هنا أخفق اليسار الفلسطيني والعربي بشكل عام، بعدم تقديم أنموذجه الاقتصادي الاجتماعي مجسدًا على الأرض لا مجرد مواعظ ووعود متخيلة وغير ملموسة، رغم أنّه يمتلك من الفرص الكثير، ومن الإمكانات البشرية أكثر وقابلة للتوسع، لكنه لم يخرج من دائرة ما حددت له مؤسسات التمويل الدولية من دور.

فبدل أنْ يقدم اليسار أنموذجه التعاوني على الصعيدين الإنتاجي والاستهلاكي ذاب كغيره في اقتصاد المول، ليدخل في غيبوبة أو اغتراب عن فكرته وهدفه، باتت الطبقة الوسطى أسيرة ما حدده لها النظام العالمي اقتصاديًا في البلدان المتخلفة، كطبقة مستهلكة تعتاش على الريع، تسحرها الياقة البيضاء ومظاهر الاستهلاك الأخرى، وباتت الوظيفة والراتب الشهري دينها وديدنها.

اليسار يقدم خدمات للجمهور بوصفها منّة تمامًا كما يقدمها اليمين دينيًا كان أم علمانيًا؛ خدمات اليمين أدسم من خدمات اليسار، لذا يذهب الفقراء إلى اليمين، وكل ما يأتي من اليسار هو مكسب أيضًا، على قاعدة (ما جاء منهم أحسن منهم)، هكذا بلغت الصفاقة في الوعي حد سحق الكرامة الإنسانية للفقراء، واليسار ليس بريئًا من ذلك.

اليسار ليس بريئًا من جهة أولى؛ لأنّه لم يقل هأنذا نهج متمايز في الممارسة الاقتصادية الاجتماعية لا في الشعار المفعم بالجمل الثورية، أي أنّه لم يقدم أنموذجه، فيما كانت الفرصة متاحة أمامه ولا زالت.

ومن جهة ثانية؛ أنّه لم يقدم خطابًا حقوقيًا حقيقيًا حول حق الفقراء في الثروة الاجتماعية، وتنظيمهم للمطالبة بحقوقهم لا الاعتماد على ورشات المنظمات غير الحكومية، التي وعبر ربع قرن من نشاطها لم تفعل سوى تفريغ اليسار من محتواه الثوري، وخصي كثير من كوادره التي استطاب لها العيش في ظل رواتب جيدة، وظروف سفر، ومكانات اجتماعية زادت من طبقة الشحم على أجسادهم ورهلتهم.

اليسار لم يستطع الربط الجدلي بين التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي الاقتصادي، لم يقرأ واقعه بمنظار لا ماركس ولا لينين، ولا ماو ولا هوشي منّه، قرأه جملا عامة، لم يستطع أنْ يوطنها، أنْ يخلق خاصّه الاقتصادي الاجتماعي، وبالتالي خسر اليسار جمهوره، في ظل ثقافة المنح والأعطيات، لا ثقافة العمل والإنتاج، وتنظيم الاستهلاك، وبناء النماذج التعاونية التي تشكل إحدى علامات الاستقطاب الشعبي لفكر العدالة الاجتماعية والاشتراكية من جهة، وعلامة أخرى باتجاه الاعتماد على الذات في تمويل نشاطاته الحزبية المختلفة بدل الارتهان لتمويل شحيح من منظمة يتحكم بها مزاج فرد واحد.

هذه مهمة أمام اليساريين الحقيقيين في استعادة هويتهم، الفكرية والسياسية، وفي تجربة مهام جديدة تُغني تجاربهم السابقة، وفي تعليم الجماهير والتعلم منها فنون إدارة الصراع؛ فاليسار اليوم يركن إلى قاعدة بائسة هي (ليس بالإمكان أبدع مما كان)، وهذا مقتل للفكر الثوري وروح الثوار المسكونة بالتجديد والانطلاق إلى آفاق أرحب.

إنّ مسألة الدمج بين الوطني التحرري والتقدمي الاجتماعي لا ينعكس فقط على توفير الكفاية الذاتية لمهمات النضال الوطني التحرري فقط، إنّما ينعكس أيضًا على الثقافة والقيم التي تتولد نتيجة الانخراط في مثل هذه المهمات، حيث تنتهي ظواهر تخلفية اجتماعية كثيرة، أولها: الفردانية، وثانيها: كل منظومة القيم التقليدية القائمة على تهميش وتحجيب المرأة في كل المجالات، أو تشويه وعي الشباب بتقديس الإنجاز الفردي وغيره من القيم التي أسس لها نظام المنح والأعطيات، وهذا يحتاج إلى حزب جماهيري حقيقي، وليس إلى نخبة تنحت المصطلحات غير المفهومة، هنا يستطيع المنتجون من خلال الممارسة أنْ ينحتوا مصطلحاتهم الخاصة من تجاربهم، وأنْ تكون لهم قسمات المناضل الحقيقي لا المتفرغين لِلغو في كل المقاهي.

دمنا والنفط

خاص بالهدف

لم ينتبه العالم طيلة (5) سنوات من العدوان الهمجي المُميت على الشعب اليمني، أو بالأصح أنه لم يرَ ما يستدعي اتخاذ أي خطوة لوقف الحرب، بل وواصل دعم قوى العدوان لتستكمل مجزرتها بحق الشعب اليمني، فقط عندما أصاب أهل اليمن شرايين نفط هذا العالم وقلبه النابض، اهتزّت أروقة صنع القرار في المركز الرأسمالي، وبتنا نُشاهد عشرات التصريحات التي تصدر عن مسؤولين غربيين، ساسة واقتصاديين ومؤسسات دوليّة.

خلال الساعات المُمتدة من تاريخ الضربة التي تلقّتها مُنشآت «بقيق» و«خريصة» النفطيّة، جرى تداول مئات الأرقام الخاصة بسعر النفط، وحجم الخسائر في الإنتاج النفطي السعودي، واحتياجات سوق الطاقة العالمي، وأثر كل ذلك على النمو الاقتصادي، لكن آلاف الأيام منذ بداية العدوان، وملايين من ضحايا الحرب اليمنيين لم يعتبرهم هذا العالم أرقاماً تستحق الوقوف عندها، ولم يجد لها موضعاً إلا في تقارير هامشيّة خافتة ردّدتها بعض المؤسسات الإنسانيّة والدوليّة، دون أي اكتراث بوقف عدوان يُعد من الأكثر وحشيّة في تاريخ هذا العالم.

الدرس الذي كتبه الشعب اليمني لنا واضح السطور والمعاني، لن يكترث أحد لموتك وتمزيق بلادك وإبادة شعبك، وفي المركز الرأسمالي المُهيمن، وفي عهد إمبراطوريّة الوحشيّة الإمبرياليّة، وعند أذيالها وأذرعها في المنطقة العربيّة، تكتسب الاهتمام فقط حينما تستطيع الإضرار بمصالح هذه المنظومة القاتلة، القيمة الحقيقيّة ليس للبشر، بل فقط للدولار والنفط، لذلك لا فائدة تُرجى من توسّل هؤلاء، أو استعراض جراحك وحجم آلامك أمامهم، إنّ الخير الوحيد المُمكن من إحصاء ضحايانا وتدوين سجلّات طويلة تُحصي آلامنا وعذاباتنا، هي في المُراكمة وإنعاش الذاكرة لأجل يوم الحساب الطويل مع هؤلاء، وهو يوم سيأتي بسواعد أبطال اليمن و فلسطين والعراق.

الصولةٍ البطوليّة اليمنيّة المُستمرة، أعلنت جدارتنا جميعاً بالحياة، بما حقّقته من قُدرة على إصابة عين العدو وقلبه، نفطه ودولاراته، مراكز حُكمه وسيطرته في المنطقة، وربما قريباً في قلب المركز الإمبريالي المُهيمن.

لأجل هذا اليوم صعد الكثير من الشهداء، من الحُفاة والفقراء والمُعذّبين، لأجل يوم تتحقّق فيه مقولات المُعلم الشهيد غسان كنفاني .. «لا تمُت قبل أن تكونَ ندّاً.»

لاتفاوض مع القتلة

خاص بالهدف

لم تتضح بعد هوية الجزار القادم الذي سيجلس على كرسي رئاسة الوزراء في الكيان الصهيوني، الجزار الحالي بنيامين نتنياهو، أو القاتل المسؤول عن سلسلة من المجازر الجماعية بيني غانتس، ولكن يبدو أن هذا الأمر .يعني الكثير بالنسبة لبعض الفلسطينيين والعرب

هناك في أوساطنا من اعتاد أن يتابع كل تطور ولو صغير في المشهد السياسي للعدو، لا من باب معرفة العدو ومقارعته، ولكن من باب فقدان الإيمان بالذات الوطنية ومجموعها وفعلها، وتعليق الآمال على العدو، وإمكانية وجود قتلة أقل قسوة في منظومة الإبادة الصهيونية. هذا هو خيار المهزوم وطنيًا وهوياتيًا، الذي لا يقيم أي وزن لنضالات شعبه، ويصر على دفن رأسه في رمل السياسة الصهيونية وتوازناتها متصورًا أن هذا .سيعطيه فرصة لاستسلام أفضل

شعبنا قال لا، قالها ألف مرة، هذا الشعب لا يرغب بالاستسلام، وهو إن تعب من شيء فقد تعب من رهانات هؤلاء، ومغامراتهم، وإصرارهم على العجز، تعب من التفرد الفاسد المفسد، من سرقة حقه، وموارد صموده، والضغط عليه لمنعه من ممارسة تعبيره الأساسي عن الوجود، ممارسة المقاومة فعلًا وقولًا ومنهج حياة، هذا الفعل الذي يتنفسه شعبنا، ويبنى له فلسفة خاصة تمتد جذورها عميقًا في تاريخه، وتتصل بكل نضالات شعوب .العالم

طروحات العودة للتفاوض مع الاحتلال إذا تغير من يترأس حكومته، تأتي على النقيض التام من التوجه الواضح لكل القرارات السابقة عن المؤسسات الفلسطينية، وعن موقف الإجماع الوطني الفلسطيني، وتعبر عن إصرار على الرهانات العبثية على خيار المفاوضات ومسارها وما .أهدرته من تضحيات شعبنا لسنوات طويلة

هي إعتداء على شعبنا، وحقه في التعبير السياسي عن هويته الحقيقية، فشعب الشهداء والتضحيات لم يراهن يومًا على جزار صهيوني، أو مجرم حرب، ولن يستسلم لأي من هؤلاء، ومن يتحدث سياسيًا باسم هذا الشعب عليه أن يحترم حقيقته، وطبيعة معدنه، وموقفه الثابت من هذا العدو، الذي نظم نضاله دومًا، وقدم في سياقه الكثير من التضحيات وحقق الكثير من الانتصارات كما عرف الانتكاسات والهزائم، لكنه أبدًا لم يعرف الاستسلام فالاستسلام هو الهزيمة النهائية التي لا قائمة بعدها

العلاقة الروسية مع الكيان الصُّهيوني: بين التفاهم والتهديد!!

خاص بالهدف

طوال الشهور الممتدة السابقة، ظهر وكأنّ الموقف الروسي بدأ بالاقتراب من موقف الكيان الصهيوني، وبدا للبعض في حينه، وكأنه افتراق عن الموقف الإيراني السوري، وأوحى بوجود تفاهم روسي مع الكيان الصهيوني في العديد من الملفات، وأبرزها الملف السوري، خاصة لجهة الوجود الإيراني على الأراضي السورية، وهذا جاء من خلال غض نظر الروس عن الضربات التي يوجهها الكيان ضد أهداف في الداخل السوري يزعم إنها إيرانية. فعلى الرغم من إقدام الكيان على إسقاط طائرة النقل العسكرية الروسية «إيل -20»، وأدت إلى مصرع 15 جنديًا روسيًا كانوا على متنها في سبتمبر من العام الماضي، والاعتراف من الكيان الصهيوني بإسقاطها بالخطأ، إلا أنه تمّ معالجة الأمر بقليل من توتر العلاقات بينهما، ومعالجة الآثار المترتبة على هذا الحدث الضخم في حينه.

العلاقة الروسية مع الكيان الصهيوني قديمة، وتسبق التدخل الروسي في سوريا بعد «أحداث» 2011، ويحكمها العديد من الاتفاقيات والتفاهمات والالتزامات والمصالح منها؛ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، والعلاقات العسكرية والأمنية والاستخبارية، وإنتاج الغاز، والتعاون التكنولوجي، عدا عن ذلك، وجود جالية روسية كبيرة في فلسطين المحتلة، لكن التدخل الروسي في سوريا أضفى بُعدًا جديدًا على هذه العلاقة، من خلال تطور المصالح الجيوسياسية الحيوية لروسيا، والتي ترسّخت بعد وجودها على الأراضي السورية، بحيث أصبحت هذه العلاقة محكومة في جزء كبير منها لتطورات الأوضاع في سوريا، وما يجري على أرضها وفي سمائها أيضًا.

رحيل القوات الأجنبية مع استمرار القصف الإسرائيلي!

بعض الخبراء ذهبوا إلى أنَّ تطورات العلاقة بين روسيا والكيان، كانت وراء دعوة الرئيس فلاديمير بوتين، في الربع الأول من هذا العام، لرحيل القوات الأجنبية عن الأراضي السورية، وإنْ عنت في أحد أوجهها الوجود الأمريكي والتركي، إلا أنّ هذا البعض اعتبرها تطال الوجود الإيراني بالأساس، مع بقاء وجود الاحتلال الصهيوني في الجولان المحتل، وكذلك استمرار قصفها للأراضي السورية، حيث اعتبر بأنَّ ذلك تقديم للعلاقة مع الكيان الصهيوني، والتفاهم بينهما على حساب العلاقة مع إيران، خاصة وأنّ القصف الصهيوني استمرّ بعنف واتّساع في الأراضي السورية، بزعم استهداف الوجود الإيراني فيها.

من جهة أخرى، يرى بعض الخبراء، بأنّ نيران التوتر في العلاقة الروسية مع الكيان الصهيوني «تغلي» بالأحداث الساخنة التي تجري في الأرض السورية، وعلى مسرح الصراع الدولي فيها وعليها، وأنّ هذا التوتر سينعكس على طبيعة وشكل العلاقات والتحالفات التي ستوظف لصالح تحالفات جديدة، أو تقوية تحالفات قائمة، بما في ذلك التحالف الروسي –السوري –الإيراني.

اجتماع مستشاري الأمن: اتفاق وخلاف

في حزيران/ يونيو الماضي، اجتمع مستشارو الأمن القومي الأمريكي والروسي والإسرائيلي: جون بولتون، ونيكولاي باتروشيف، ومئير بن شبات؛ لمناقشة ما أسموه «قضايا الأمن الإقليمي»، وقيل بأنَّ نتنياهو هو مَنْ اقترح على ترامب وبوتين تشكيل لجنة ثلاثية أمريكية روسية إسرائيلية تجتمع في القدس؛ لمناقشة الوضع الأمني في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من تواتر أخبار تقول بأنَّ هنالك مصلحة مشتركة للأطراف الثلاثة بخروج القوات الأجنبية من سوريا، بما في ذلك الإيرانية، وعودة الوضع في سوريا لما كان عليه قبل عام 2011، إلا أنَّ العدَيد من نقاط الخلاف طفت على السطح خلال هذا الاجتماع كان أبرزها؛ عدم توافق وجهات النظر بين الأطراف الثلاثة بخصوص الوجود الإيراني على الأراضي السوريّة، لجهة أخذ مصالح إيران في سوريا بالحسبان، وعدم تناولها وكأنها تهديد لأمن العالم.

وكان الموقف الروسي قد أكّد في الاجتماع الثلاثي، بأنّها وإيران تعملان معًا في الحرب على الإرهاب، في حين أنَّ الموقف الأمريكي عَدَّ إيران بأنّها

مصدرُ التطرف والإرهاب والعنف في العالم، وعليه، يجب أنْ تنسحب من سوريا ضمن انسحاب شامل لكل القوات الأجنبية.

كما كان من نتائج هذا الاجتماع في إطار التوافق بين الأطراف الثلاثة، هو تعهد روسيا بتقليص حجم الأسلحة التي تنقلها إيران عبر سوريا لحزب الله اللبناني، وتحسين الرقابة الأمنية على المناطق الحدودية، والبدء بإخراج قوات ليست ذات صلة بالحرب، تقاتل إلى جانب الجيش السوري.

بعض المراقبين اعتبر أنَّ الاجتماع كان مهمًا للغاية، رغم أنَّه لم يخرج بخطوات عملية؛ كونه الأول من نوعه منذ سنوات طويلة، ووضع أسس لعلاقات تفاهم حول مستقبل الوضع وتطوراته في سوريا، ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا، بما لا يضر بالمصالح والعلاقات بين الأطراف الثلاثة.

رغم هذا التطور الذي رسمه اجتماع مستشاري الأمن، لا يمكن القول بأنَّ العلاقات وصلت للمستوى الذي ترغبه أطرافه، لكن وضعت قواعد «تفاهم»، قد يُبنى عليها مستقبلًا، في ظل غياب عربي عن المشهد الحاصل.

الجديد: تهديد بالاشتباك

في تطور جديد، وبعد الهجمات الأخيرة التي شنّتها مقاتلات ومسيرات إسرائيلية خلال هذا الشهر في كل من سوريا ولبنان والعراق، نقلت صحيفة «اندبندنت عربية» عن مصدر روسي كبير قوله «الخلاف بين إسرائيل وروسيا بشأن الهجمات التي تشنها تل أبيب على أهداف تزعم أنها إيرانية وغيرها في سوريا والعراق، لا يزال على حاله، على الرغم من اللقاء الذي جمع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين».

وأفاد المصدر ذاته بأنَّ «روسيا منعت في الآونة الأخيرة هجمات إسرائيلية عدة على مواقع تابعة للنظام السوري، مُهددة بإسقاط المقاتلات الإسرائيلية عبر إرسال مقاتلات روسية لاعتراضها أو بواسطة منظومة «أس 400»».

وتابع المصدر أنَّ «مثل هذا الأمر حصل مرتين خلال الفترة الأخيرة، ففي نهاية أغسطس (آب) الماضي، منعت موسكو هجومًا على موقع للجيش السوري في قاسيون، حيث كانت إسرائيل بصدد استهداف بطارية صواريخ وأجهزة تعقب وتحكم تتبع لمنظومة «أس 300» الروسية التي استلمها النظام من موسكو، كما منعت روسيا هجومًا آخر بعد ذلك بأسبوع على موقع سوري في منطقة القنيطرة السورية، وغارة كان مقررًا أنْ تستهدف منشأة سورية حساسة في اللاذقية».

وبحسب المصدر، دفعت هذه التطورات نتنياهو إلى زيارة روسيا في 13 أيلول الجاري على وجه السرعة؛ لمحاولة إقناع بوتين بالاستمرار في سياسة «غض النظر» عن هجمات «إسرائيل» في سوريا، إلا أنَّ الرئيس الروسي أبلغ زائره الإسرائيلي أنّ بلاده «لن تسمح بالمس بقوات الأسد أو بالأسلحة التي تزود النظام بها».

واعتبر بوتين أنَّ «السماح بذلك سيُعدّ تواطؤًا مع إسرائيل، ويشكّل مصدرَ إزعاج للروس»، فيما أفاد المصدر بأنّ نتنياهو «حاول تصوير اللقاء على أنّه إيجابي، ويندرج ضمن سلسلة التعاون بين البلدين، وحاول استغلاله لمصلحته انتخابيًا، إلا أنّه لم ينجح بذلك، وفق مصادر إسرائيلية مطلعة أفادت بأنّ اللقاءَ كان فاشلًا، وإسرائيل الآن تعيد حساباتها بشأن استهداف مواقع في سوريا والعراق».

خلافات تكتيكية

المصدر الروسي ذكر بأنَّ بوتين عبّر «عن استيائه من خطوات إسرائيل الأخيرة في لبنان، مُشددًا أمام نتنياهو على رفضه ورفض بلاده للاعتداءات على السيادة اللبنانية».

وأشار المصدر ذاته إلى أنَّ «هناك شيئًا ما تصدّع في العلاقات الروسية-الإسرائيلية، وبوتين يشعر بأنَّ أحدًا ما يخدعه في مسألة سوريا ولبنان، وهذا ما لن يمر عليه مرور الكرام، ووجّه تحذيرًا لنتنياهو من مغبة ضرب الأهداف المذكورة مستقبلًا».

هل تتطور الخلافات؟

إنَّ الإجابة عن هذا السؤال، يرتبط بجوهر السياسة الروسية الجديدة مع بداية القرن الحادي والعشرين، حيث تسعى لاستعادة مكانتها على المسرح الدولي، وفي مشهد النظام الدولي، من خلال عودة نفوذها في المنطقة العربية، ومن البوابة السورية بشكل خاص، سواءً من خلال اتفاقيات التعاون المشترك، أو التبادل الاقتصادي والتجاري، وبيع الأسلحة، والتعاون الاستخباراتي.. وصولًا إلى وجود قواعد عسكرية متقدمة لها في المنطقة، وهنا موقع إسرائيل في المنطقة، كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية التي تتنافسها روسيا في زعامتها للنظام الدولي، وتسعى لأنْ تصل لنظام متعدد الأقطاب، يحفظ نقاط نفوذ كل منهما.

رغم ذلك، لا يمكن غض النظر، عن وجود صفقتين مرتبطتين بروسيا حول المنطقة وضعتا على الطاولة، الأولى؛ تعزيز روسيا لحلفها الإيراني، ما يعني مزيدًا من التوتر مع الكيان الصهيوني وأمريكا، وهذا الأمر أقرب بالضرورة إلى تحقيق روسيا لرغبتها في أنْ تعود قطبًا دوليًا منافسًا وموازيًا للولايات المتحدة، حيث الشرق الأوسط مسرح رئيسي لتوازن القوى هذا.

الصفقة الثانية؛ روسية - أمريكية-إسرائيلية، يُكثر نتنياهو من الحديث عنها، بغض النظر عن التفاسير الحقيقية، ولكن هذا يعني موافقة روسيا على إخراج الإيرانيين من المشهد السوري، وسكوتها عن الانتهاكات «الإسرائيلية» المتصاعدة في المنطقة، ويعني أنّ بوتين يقترب من أنْ يكون حليفًا معادلًا للكيان الصهيوني تحت المظلة الأمريكية.

لكن الوضع الجيوسياسي لا يذهب في هذا الاتجاه، فروسيا تعرف أنَّ إيران لن تتخلى عن مصالحها، وأنَّ الولايات المتحدة لم يعد لديها ما تفعله ضد هذا البلد، خصوصًا في وضع حدوث ارتخاء في الوتر المشدود بين إيران والغرب برعاية فرنسية، ويدرك الروس أنهم لا يستطيعون كسب إيران والكيان معًا.

يبقى التوقيعُ على إحدى الصفقتين رهنًا بالواقع الروسي، وما يظنه بوتين صحيحًا بالنسبة للاستراتيجية التي تخوضها حكومته.

أخيرًا؛ رغم السيناريوهات العديدة المتوقعة، وفي نظرة للمستقبل، فإنَّ العلاقة الروسية مع الكيان الصهيوني ستبقى عرضة لتناقضات المصالح فيما بينهما، خاصة الكيان في سلوكه وممارسته تجاه روسيا ستظل محكومة بالسياسة الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك تجاه روسيا، لكن هذه التناقضات لن تصل إلى مستوى الخلافات الاستراتيجية التي تهدد عُرى هذه العلاقة واستمراريتها، طالما ضمنت روسيا عدم تضرر مصالحها الجيوسياسية والاستراتيجية في المنطقة.

قراءة في الانتخابات «الإسرائيلية»

شاكر شبات/باحث مختص بالشؤون الإسرائيلية

على خلفية فشل نتنياهو تشكيل حكومة بعد انتخابات الكنيست الواحد والعشرين نتيجة الخلاف مع ليبرمان زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي بدونه لم يتمكن نتنياهو من الحصول على أغلبية النصف زائد واحد؛ الخلاف نشب بين الاثنين على خلفية مطالبة ليبرمان الموافقة على تمرير قانون التجنيد لليهود المتدينين «الحريديم»، والمصادقة عليه في الكنيست، في حين ترفض أحزاب المتدينين «حركة شاس، وحزب ديجيل هتوراة» تمريره بالصيغة التي قدّمها ليبرمان، والتي تهدف إلى رفع نسبة أولاد المتدينين «الحريديم»، وطلاب المدارس الدينية في المؤسسة العسكرية، إما من خلال التجنيد الفعلي في الجيش، أو من خلال الانضمام في الخدمة الوطنية، وينص القانون على أنّه يجب على المدارس الدينية إرسال طلابها إلى الخدمة العسكرية، ويحدد السقف الأدنى من المتجندين للجيش بـ 3648 مجندًا، تزداد تدريجيًا حتّى يصل العدد في العام 2027 إلى 6844 مجندًا، وفي حال لم تقم المدارس الدينية بتوفير العدد الوارد في القانون، تقوم الدولة بفرض عقوبات اقتصادية على المدرسة التوراتية، وهو ما ترفضه الأحزاب الحريدية، ويتمسك به ليبرمان الذي صاغ مشروع القانون، وقدّمه أصلًا للكنيست خلال وجوده في منصب وزير الأمن.

الأزمة بين الطرفين أوصلت الحلبة السياسية إلى طريق مسدود، ولم يبقَ من خيارات إلا الذهاب إلى انتخابات جديدة في سابقة لم تحصل من قبل في تاريخ «إسرائيل» على أثر الفشل في تشكيل الحكومة.

بعد أنْ استنفذ نتنياهو المدة الزمنية الممنوحة له وفق القانون، وفَشِل في تشكيل الحكومة وعرضها على الكَنيست لنيل الثقة، لم يبقَ أمامه من خيارات إلا الذهاب لانتخابات جديدة؛ ليقطع الطريق أمام رئيس الدولة تكليف منافسه زعيم حزب «أزرق أبيض» ثاني أكبر الأحزاب بثلاث وثلاثين مقعدًا فرصة إجراء مفاوضات لتشكيل حكومة بقيادته، ولكي يمرر نتنياهو هذا المخطط، لجأ إلى الاتفاق مع أحزاب اليمين على حل الكنيست الحادية والعشرين نفسها، والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة؛ تمَّ التصويت على هذا الاقتراح، وحاز على عدد 74 صوتًا، وبذلك تمَّ التوافق على إجراء انتخابات جديدة بعد أربعة أشهر في 17 سبتمبر الحالي.

- قراءة في محددات العملية الانتخابية:

1- تمحورت النقاشات العامة الحزبية الرسمية والشعبية والشعارات ومضمون الحملات الدعائية في التركيز على الشخص، على زعماء الأحزاب؛ قوتهم، وضعفهم، تاريخهم، وملفاتهم الشخصية، فمن جهة أحزاب الوسط واليسار ركّزوا حملتهم الانتخابية على شخص نتنياهو مستغلين ملفات الفساد التي تواجهه من رشاوى، وخيانة الأمانة، وإهدار المال العام في خطوة اعتقدوا أنّها ورقة قوية لجذب أصوات الناخبين من معسكر الليكود واليمين، وأمام هذه الحملة على شخص نتنياهو تمَّ إعداد حملة ليكودية يمينية مضادة للتصدي لهذه الحملة، ركّزت هي الأخرى على محورين.

-الأول: التركيز على حضور وقوة شخصية نتنياهو وتجربته وإنجازاته السياسية والاقتصادية والأمنية، وإبرازه كزعيم وحيد «لإسرائيل»، وزعيم وقائد تاريخي بدون منافس لحزب الليكود ولكتلة اليمين.

- المحور الثاني: ركّزت الحملة الهجوم الشخصي على «بيل جانتس» زعيم حزب «أزرق أبيض»، المنافس القوي لليكود ونتنياهو، من خلال الإشارة إلى نقاط ضعفه، وقلة خبرته السياسية، إذ ليس لديه تجربة الانضمام في الحياة السياسية، حيث إنّه لم يكن يومًا قائدًا سياسيًا، ولا عضوَ كنيست ولا وزير.

2 - المحدد الآخر في الانتخابات الإسرائيلية:

رغم ما قد تبدو عليه الصورة بأنَّ الانتخابات بين كتل «اليمين والوسط واليسار» إلا أنّها في الواقع ليست كذلك؛ لأنَّ إسقاط صفة يمين ووسط ويسارٍ على هذا الحزب أو ذاك لم يعد توصيفًا دقيقًا.

- فاليمين فيه القومي، والديني، والعلماني، وبين كل منهم ما يحول دون الاتفاق في قضايا مفصلية، واتّضح ذلك بعد الفشل في تشكيل الحكومة نتيجة الخلاف بين الحريديم والعلمانيين داخل معسكر اليمين، بالاتفاق على قانون التجنيد. فالأحزاب الدينية «حركة شاس، وديجل هتوراة» هي أحزاب قطاعية تمثل قطاعات محددة، هدفها الأساسي المشاركة في الحكومة مقابل مخصصات تحصل عليها لدعم مؤسساتها التعليمية، والصحية، والاجتماعية، وتمرير قوانين تخدم الجمهور الذي تمثله، أما قضايا السياسة والأمن ليست من الأمور التي تثير اهتماماتهم، وعادة يتجنبوا الانضمام في النقاشات التي تخصها.

- وكذلك في الوسط واليسار، هناك تنوع بينهم تجاه القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية، فلم يعد مجرد إطلاق صفة أو تسمية على هذا الحزب أو ذاك سببًا ليكون ضمن هذا الائتلاف أو ذاك، فمن الصعب مثلًا تصنيف حزب «أزرق أبيض» على أنّه حزب يساري، فقادة هذا الحزب، ويطلق عليهم «الرباعية»؛ جنرالات محسوبين على الصقور السياسيين في «إسرائيل»، فبالأمس فقط انشق الرجل الثالث في الرباعية «بوغي يعلون» عن حزب الليكود، نتيجة لتنحيته عن منصب وزير الدفاع، عندما انضم ليبرمان لحكومة نتنياهو، حيث كان الاتفاق بينه وبين نتنياهو أنْ يحصل علي حقيبة وزارة الدفاع،

وكذلك «يائير لبيد» زعيم حزب «يوجد مستقبل»، الذي كان شريكا لنتنياهو في حكومة سابقة، وكان وزيرَ المالية، ولم يتحفظ أثناء وجوده في الحكومة على أي موقف سياسي يميني لنتنياهو ووزراء الحكومة، وكذلك مواقف رئيس الحزب جانتس وشريكه «جابي أشكنازي» لا تقل صقرية ويمينية عن يعالون ولبيد، ففي قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لم يقدموا رؤية سياسية تستند إلى خيار المفاوضات لحل الصراع، ولم يتحدثوا بكلمة عن مبدأ حل الدولتين؛ دولة فلسطينيّة على حدود 67، فمن الخطأ الموافقة على قبول هذه التسمية لحزب «أزرق أبيض»، وكأنّه يتساوى مع حركة ميرتس اليسارية أو حزب العمل من الوسط.

- أمام هذه الضبابية في التقسيم يمين ويسار، يقفز السؤال الكبير، مَنْ المستفيد من تكريس هذا التصنيف في المجتمع والحياة السياسية لمعسكرات وكتل يمين ويسار؟

من خلال المتابعة وفحص المصالح، يتبيَّن أنّ نتنياهو هو صاحب هذا التوجه، فهو لا يريد أنْ يكون زعيمًا لحزب الليكود فقط، بل يريد أنْ يكون قائدًا وطنيًا وقوميًا تاريخيًا، زعيمًا لتيار واسع في «المجتمع الإسرائيلي»، تيار اليمين الذي سيطر على الدولة ومؤسساتها منذ سنوات. طموح نتنياهو وخلفيته الأيديولوجية الصهيونية الدينية دفعته لتعميق هذا التوجه وهذه الثقافة في مجتمع اليمين لتجديد الثقة به كزعيم لليكود ومعسكر اليمين، وليستخدم هذا التقسيم في كل المحطات المهمة، فهو يعرف أنه في أزمة حقيقية نتيجة وجود ملفات الفساد المفتوحة أمام القضاء التي تتهمه بخيانة الأمانة وتلقي الرشاوى؛ أزمة نتنياهو عميقة وصعبة، ونتائجها خطيرة على مستقبله السياسي والشخصي، ولكي ينجح في الانتخابات ويتفادى المحاكم والاعتقال لم يكن تركيزه على تقسيم المجتمع والأحزاب تركيزًا عفويًا، فلقد ركّز نتنياهو طيلة الحملات الانتخابيّة التي قادها بنفسه مع طاقم مستشارين وخبراء، للتأثير في الرأي العام والناخب الإسرائيلي؛ ليضعه أمام خيارين:

1- إما نتنياهو كرئيس حكومة يمين قوية ومستقرة، رغم محاولات الخصوم السياسيين من تشويه صورته بإثارة ملفات الفساد.

2 - أو حكومة «يسار» برئاسة بيل جانتس، تشكل خطرًا على الدولة وأمنها واستقرارها.

هذه الفلسفة الإعلامية التي قادها نتنياهو على خلفية خبرته التي راكمها، نتيجة خوضه العديد من الحملات الانتخابية، ومعرفته بالمحتوى الذي تتضمنه الرسائل الإعلامية التي تؤثر في الرأي العام.

هذه السياسة الإعلامية أدت إلى شق الساحة السياسية الإسرائيليّة كليًا إلى معسكرين، رغم عدم وجاهة هذا التقسيم أيديولوجيًا وسياسيًا، إلا أنَّ نتنياهو استطاع - كما أسلفنا- مستخدمًا التضليل في تمرير هذه الثقافة، من خلال اعتماده في خطاباته ولقاءاته على استنفار اليمين الإسرائيلي، وتحريض قواعده الانتخابية المتمثلة بالقطاعات الشعبية من الفقراء والطبقة الوسطى، وغالبيتهم من اليهود الشرقيين، وهم الأقل ثقافة في «المجتمع الإسرائيلي» للتصويت لصالح الليكود؛ لمواجهة الخطر الداهم في حال عدم حصول الليكود على أكبر عدد ممكن من المقاعد تحت شعار «فشل الليكود يعني حكومة يسار يرأسها جانتس ولبيد».

هذا النجاح في تعميم تقسيم المجتمع إلى كتلتي اليمين واليسار أسلوب وفلسفة مع خبرة مكّنت نتنياهو من تعزيز حزب الليكود، وتكديس أحزاب اليمين بين بيديه؛ ليحافظ على قوة الليكود ووحدة وقوة معسكر اليمين وحفظ توازنه، ويسجل هذا النجاح لنتنياهو كتتويج لاستراتيجيته الانتخابية التي يمكن تركيزها في عاملين مهمين:

1- استطاع نتنياهو صناعة «يسار» وهمي غير موجود فعليًا، وإلصاق مصطلح يسار تجاه كل الخصوم، فاليسار ونتيجة للتحريض المستمر تحول ليكون خطرًا على الدولة وأمنها واستقرارها، وبات تهمة وشتيمة لمَن يوصف بأنّه يسار، سواء أحزاب أو أفراد أو مؤسسات، فلقد نجح نتنياهو بالربط بين خصومه واليسار الذي صوّره لمناصريه بأنّه هو الذي يقف خلف الهجوم عليه ومحاولة تشويهه، فلقد استطاع نتنياهو أنْ يربط بين مَنْ يهاجمه وكأنّه يهاجم اليمين القومي والديني، حيث استطاع أنْ يربط بين حكمه والهجوم الشخصي عليه، وفي هذا الربط استطاع نتنياهو بعد سنوات طويلة من الهجوم على الإعلام ومؤسسات الدولة، خاصة القضائية والتنفيذية واعتبارها متآمرة على حكمه.

2- نجاح نتنياهو رغم الاستقطاب الحاد، بالحفاظ على معسكر اليمين بشقيه الوطني العلماني الكهناتي ممثلًا بالتحالف بين البيت اليهودي وممثلي

كتلة «كهانا»، وكذلك مع الأحزاب الدينية الأصولية ممثلة بحركتي «شاس واجودات إسرائيل»، وبهذا التوافق ضَمِنَ نتنياهو استقرار معسكر اليمين ممثلًا بوجود كتلة جاهزة قوية مستقرة.

3- المحدد الثالث:

تُوارى القضايا السياسية والاقتصادية لتكون في ذيل النقاش الرسمي والشعبي أثناء الحملات الانتخابية، حيث لم تعد هذه القضايا ذات أولوية شعبية، وبذلك لم تعد موضوعًا مهمًا في جلب الأصوات، إضافة إلى تلاشي الفروقات والخلافات بين الأحزاب في المواضيع السياسية نتيجة لتدخل الإدارة الأمريكية القوي والمباشر، وعملها كوكيل لتنفيذ مطالب «إسرائيل»، هذا التدخل السافر تجلّى بالإقدام على اتخاذ قرارات كانت تُعَدّ خطوطًا حمراء ليس سهلا الاقتراب منها وتغييرها «الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية للقدس، والاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل».

- المحددات ومفاجأة الفشل:

- نتنياهو بكل قواه ومناوراته، ومحاولة دعم الإدارة الأمريكية له في حملته الانتخابية، ومحاولته استخدام الجيش لتعزيز تفوقه، وضمان نجاح معسكر اليمين لتجاوز نسبة النصف زائد واحد لم ينجح، فلقد أظهرت النتائج تراجع كتلة ما يُسمى باليمين، وتقدم كتلة ما يسمى بالوسط واليسار، فلقد حصدت كتلة اليمين بزعامة نتنياهو مقعدًا، وهو عدد لا يمكنه من تشكيل حكومة إلا بانضمام ليبرمان الذي كان أحد أطراف أزمة الذهاب إلى انتخابات جديدة، يعني أنَّ فرص نتنياهو باتت صعبة في تشكيل حكومة برئاسته. تراجع نتنياهو واليمين عقابًا لإدارة حملة انتخابية ارتكزت على ثقته بفوز كتلة اليمين دون أنْ تكون هناك معطيات واقعية ملموسة باستثناء حالة الثقة المزيفة لدى نتنياهو، وكذلك عقابًا لإدارة حملة انتخابية فتحت حربًا في كل الاتجاهات فلم تستثنِ هذه الحرب حزبًا سياسيًا أو شخصية سَياسية، فلقد حرقت هذه الحرب الأرض من تحت أقدام جانتس كمنافس طبيعي في العملية السياسية والانتخابية، وكذلك شنَّ حربًا قاسية ضد ليبرمان، الذي من المفترض أنْ يكون شريكه في تشكيل الحكومة لو حاول استقطابه وتلبية بعض مطالبه من الأحزاب الدينية؛ حرب نتنياهو توسعت لتشمل الحرب على الإعلام والمؤسسات الشرطية والقضائية.

- هناك أسباب أخرى لتراجع كتلة اليمين الانتخابية، أسباب مرتبطة بسلوك نتنياهو في استفزاز جمهور فلسطينيي الـ 48 ، عندما أطلق ضدهم تصريحات أقل ما يمكن وصفها بأنها عنصرية، تصريحات دفعت الناخب الفلسطيني في الـ 48، التوجه بكثافة على صناديق الانتخابات، حيث استطاعت القائمة المشتركة من حصد 13 مقعدًا لتصبح الكتلة الثالثة في الكنيست الثانية والعشرين، وزيادة مقاعد القائمة المشتركة بالتأكيد ينعكس سلبًا على عدد مقاعد اليمين، وتشل قدرة نتنياهو على تشكيل حكومة يمين.

- الفشل ليس فقط لنتنياهو بل فشل لمرحلة تاريخية امتدت سنوات لفكر وسياسة اليمين الصهيوني القومي بالشراكة مع الأصولية الدينية، الفشل في الانتخابات يُعَدُّ بداية تآكل حقيقي في جدار أيديولوجية جابوتنسكي التي سيطرت على حياة الدولة ومؤسساتها وسياستها، وربما يمثل هذا التراجع بداية مرحلة السقوط لهذا التيار، كما حدث لتيار الاشتراكية الصهيونية ممثلة في حزب العمل الذي بات يصارع البقاء التمثيلي في الكنيست. حديثنا عن الفشل ليس مبالغة ولا رغبة بقدر ما هو تشخيص واقعي، ملامح الفشل باتت مرئية تتمثل في هذه المرحلة بعدم قدرة نتنياهو زعيم الليكود واليمين تشكيل حكومة، وفي هذه الحالة من الممكن أنْ يتسلل سوس الانقسام لينخر جسد حزب الليكود ومعسكر اليمين، ليذهب بعدها نتنياهو لمواجهة مصيره أمام القضاء والمحاكم لطي صفحة سنوات من حكم وسيطرة هذا التيار، والانتقال لمشهد سياسي جديد يحكم «إسرائيل».

- النتائج وتشكيل الحكومة:

بالتوقف أمام عدد مقاعد الأحزاب التي تمَّ الإعلان عنها نرصد الآتي:

1- تقدم حزب «أزرق أبيض» ليحتل المركز الأول، 33 مقعدًا، بفارق مقعدين عن حزب الليكود 31 مقعدًا.

2 - تقدم حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة ليبرمان ليحصد 8 مقاعد، بتقدم 3 مقاعد عن الانتخابات السابقة.

3- حصول القائمة المشتركة على 13مقعدًا بعد خوض الانتخابات لتمثيل فلسطينيي الـ 48 بقائمة واحدة.

4- يتراجع الليكود ليحصل على 31 مقعدًا، وينتقل إلى ترتيب المركز الثاني بعد «أزرق أبيض».

- محافظة الأحزاب الدينية على المقاعد نفسها، مع زيادة مقعد لحركة شاس.

6 – بالمجمل، وبحساب المقاعد وفق تقسيمة يسار يمين ووسط، الوسط واليسار مع القائمة المشتركة 7 مقعدًا، كتلة اليمين 55 مقعدًا، ليبرمان 8 مقاعد.

- توزيع المقاعد بهذه النتيجة لم يخرج الساحة السياسية من أزمة تشكيل الحكومة، فالخيارات والسيناريوهات معقدة، وبالتالي ستكون المفاوضات لتشكيل الحكومة صعبة ومعقدة، وليس من السهل توقع شكل الائتلاف القادم، مع ذلك هناك احتمالات وخيارات لأنَّه لا مفر إلا تشكيل حكومة، لأنَّ خيار الذهاب إلى انتخابات جديدة ليس أمرًا سهلًا. الاحتمالات بالتأكيد من المفترض أنَّها تحاكي النتائج، من ناحية عدد المقاعد، والتموقع في الخارطة السياسية، والمصالح الحزبية والشخصية، وعليه؛ فإنَّه يمكن الحديث عن الخيارات الآتية حسب الأقرب للمنطق والممكن:

1- حكومة وحدة بين حزبي أزرق أبيض والليكود، مع إمكانية التناوب على رئاسة الحكومة بين جانتس ونتنياهو أو أي شخص آخر بديلًا عن نتنياهو بعد إزاحته عن رئاسة الليكود، حكومة تستثني كل الأطراف من الكتلتين.

2 - حكومة وسط ويسار برئاسة بيل جانتس بمشاركة ليبرمان والعمل والمعسكر الديمقراطي بدعم خارجي من القائمة المشتركة، التي ترى في إسقاط نتنياهو هدفًا مركزيًا.

3 -حكومة يمين برئاسة نتنياهو بمشاركة ليبرمان بعد تلبية مطالبه، وقبول الأحزاب الدينية المصادقة على قانون التجنيد.

4 - حكومة برئاسة جانتس ينضم إليها العمل والديمقراطي وليبرمان، وبعض أعضاء من الليكود الغاضبين على نتنياهو بدون دعم من القائمة المشتركة.

- استمرار الأزمة وعدم قدرة أي طرف تشكيل الحكومة، وبالتالي الذهاب للانتخابات.

الإعلام العبريّ وحدة نخبوية بجيش الاحتلال

زهير أندراوس/كاتبٌ عربيٌّ من فلسطين

بات الإعلامُ على مُختلَف مشاربه في زمن العولمة والطفرة التّكنولوجيّة عاملا أساسيًا في الحرب الدائرة بين الأمّة العربيّة بشكل عام، والشعب العربيّ الفلسطينيّ بشكل خاصٍّ من ناحية، وبين كيان الاحتلال وأبواقه الإعلاميّة التي لا تنفكّ عن شيطنة العربيّ، مُستخدمة جميع أنواع الأاعيب الخسيسة والدنيئة لتحقيق مآربها السياسيّة والإعلاميّة، كما نُلاحظ أنَّ كيان الاحتلال يعمل بدون كَلل أو ملل على استدرار عطف الإعلامِ الغربيّ، المتواطئ أصلا مع "الربيبة - الحبيبة" إسرائيل، حتّى هنا يُمكن القول إنَّ الأمر يبدو طبيعيًا في إطَار الحرب النفسيّة، على الرغم من عدم تكافؤ الفرص والقوّة في الإعلام بيننا وبين إعلام الكيان ومؤيّديه، ومع ذلك، يجب التنويه والتشديد على أنّ الإعلاَم العبريّ يتحوّل في زمن الـ "طوارئ" والحروب، إلى وحدة مُختارة ونُخبويّة في جيش الاحتلال، تعمل وفق أوامر الرقيب العسكريّ، وذلك في مُحاولة لكبح الحقيقة التي قد تدفع الصهاينة إلى الانكسار معنويًا، وهو الخطر الذي تخشى منه الطُغْمة الحاكمة بالكيان، ذلك أنّه كما قيل، فإنَّ الرصاصة تقتل رجلا واحدًا، ولكنّ الكلمة قد تقتل أمّة كامَلة.

من المفارقات الطبيعيّة في زمن الذلّ والهوان العربيين، أنّ دويلة مثل قطر، وهي حتى اللحظة لم تصل إلى دولة المُواطنة، إضافةً إلى أنّها تابعة قلبًا وقالبًا، نفطًا وغازًا لأمريكا، تمكّنت بفضل المال المنهوب من شعبها، تمكّنت من مصادرة الجامعة العربيّة، والاستحواذ على قراراتها وتحويلها إلى جامعة التآمر على أمّة الناطقين بالضاد، فضلا عن أنّ هذه المشيخة تقع في أكبر قاعدة عسكريّة أمريكيّة في الشرق الأوسط، قاعدة (العيديد)، وترقص على موسيقى النشاز التي يعزفها البيت الأبيض، وتُقيم مع بقية دول الخليج علاقات "سريّة" وطيدة مع "إسرائيل"، وهنا المكان وهذا الزمان الذي يجب التأكيد فيه أنّ فضائية (الجزيرة)، التي تزعم زورًا وبُهتانًا أنّها تتبنّى شعار "الرأي والرأي الآخر"، تستضيف حتّى اللحظة شخصيات صهيونيّة للدفاع عن موقف الكيان، مع أنّها، أيْ (الجزيرة)، لم تألُ جُهدًا منذ اندلاع الأزمة السوريّة في تأليب الرأي العام العربيّ على النظام السوريّ، وبطبيعة الحال ما زالت تُحرِّض على سوريّة، شعبًا وقيادة؛ بأن المهمة التي أنيطت بالفضائيّة القطريّة عملت على شيطنة النظام السوريّ، واستأسدت على محور المُقاومة والمُمانعة، بهدف تحقيق حلم الصهيونيّ الحاقد بن غوريون القاضي بتفتيت الدَولة السوريّة، وتمزيق النسيج الاجتماعيّ، وبين هذا وذاك، إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، هذا النظام الذي لم يعترف بالدولة العبريّة، وبتقديرنا لن يُقدم على ذلك.

المؤسفَ حقًا، كما قال مارتن لوثر كينغ: "إنّه لا شيء يُؤلم الناس مثل التفكير"، ذلك أنّكَ عندما تُحاول النقاش حول المصداقيّة، يُواجِهك الآخر بالصورة، ويقول بدونَ استخدام العصف الذهنيّ، و(لكن رأيت الصور في "الجزيرة")، الأمر الذي يجعل مهمتك صعبة، إنْ لم تكن مستحيلة، وفي هذا السياق، لا غضاضة بالتذكير برواية 1984، وهي رواية ديستوبية من تأليف جورج أورويل قدّمها في عام 1949، والتي كان يتنبّأ من خلالها بمصير العالم الذي ستحكمه قوىً كبيرة تتقاسم مساحته وسُكّانه، ولا توفر أحلامهم وطموحاتهم، بل تحوّلهم إلى مجرد أرقام في جمهوريات الأخ الأكبر الذي يُراقب كلّ شيء ويعرف كلّ شيء، حيثُ يُمثل حكمه الحكم الشموليّ. وفي هذه الرواية نرى نظامًا شموليًا قمعيًا، فيه حزب واحد حاكم وشخص يدعى "الأخ الأكبر" يُمثّل رئيس الدولة. لم يرَ أحد الأخ الأكبر يومًا ما، ولكن في كلّ مكان أنتَ ترى صورًا لرجل قويّ الملامحَ ذي شارب، وتحتها العبارة الساحقة الشهيرة "الأخ الأكبر يُراقبك" Big Brother Is Watching You.

كما يُمارس الحزب تزييفًا للحقائق والتاريخَ، والناس يُصدّقون كلّ شيء وأيّ شيء، وهذه الرواية تنطبق على مشيخة قطر وبوقها الإعلاميّ، ذلك أنّه بعدما كنّا نغتال الزعماء أو ننقلب عليهم، كما فعل أمير قطر الحالي مع والده بدعم أو بالأحرى بقرار أمريكيٍّ، بتنا نغتال الدول والأوطانَ،

كما حاولوا فعله في سوريّة، إذْ إنّ قطر ترى نفسها الراعي السياسيّ لما يُسمى الـ"ربيع العربيّ"، وتُطلق العنان لفضائية "الجزيرة" لتكون "سبونسر" الـ"ثورات العربيّة" (!) من الناحية الإعلاميّة.

إذن، نحن، والقصد الأمّة العربيّة والشعب الفلسطينيّ على حدٍّ سواء، نخوض معركة شرسة ضدّ ماكينة الإعلام الصهيونيّة، المدعومة من الغرب الاستعماريّ على جميع أشكاله وأنماطه، ومن كيان الاحتلال، والأخطر من ذلك، من إمبراطوريات الإعلام الذي تقع تحت سطوة دول الخليج، هذه الدول، ولا نكشف هنا سرًا، تُهرول بسرعة نحو التطبيع مع الكيان الغاصب والغاشم، دون أنْ تُقيم وزنًا لأفظع جريمة ارتُكبت في التاريخ، وهي تشريد وتهجير الشعب العربيّ الفلسطينيّ من أرضه، وهتك عرضه في النكبة المنكودة عام 1948، والمُريب، المُخزي والمُشين أنّ هذه الإمبراطوريات الإعلاميّة تُساعد "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير في تسويق روايتها الكاذبة أمام الرأي العام العربيّ، وأحيانًا يشعر المُتلقّي أنّنا نحن نحتلّ تل أبيب وليس العكس، أي إنّ الإعلام الخليجيّ يُحوّلنا إلى إرهابيين وجلّادين، فيما يُصوّر الصهاينة بأنهم ضحايا ومساكين، ولا تتوقف المهانة عند هذا الحدّ، بل تتعداها بكثير، ذلك أنّه باعتقادنا المُتواضع فإنّ الإعلام المُستعرب وليس العربيّ، يعمل على مدار الساعة بـ "مهنيّة" وبـ "علميّة" لكيّ الوعي العربيّ واستدخال الهزيمة لدى الناطقين والناطقات بالضاد، واستدخال الهزيمة لا تقل خطورة عن خسارة معركة، وليس حربًا في الميدان العسكريّ، فإذا واجهت إنسانًا مهزومًا ومهزوزًا ومأزومًا داخليًا، من الصعب، إنْ لم يكن مُستحيلًا، أنْ تدفعه للتفكير بالنصر، ن بصُنعه؟ وفي هذا الإطار/فما بالكم يُشارك الإعلام المُستعرب من حيث يدري أوْ لا يدري في تعظيم قدرات "إسرائيل" من جميع النواحي، وتأليه جيش الاحتلال الذي لا يُقهر، مع أنّ وزير الأمن السابق، أفيغدور ليبرمان، الذي يكره العرب أكثر من الموت، قال أخيرًا في مقابلة صحافيّة إنّ "إسرائيل" لم تنتصر في أيّ حرب أوْ معركة منذ عدوان يونيو من العام 67 ا، وعوضًا عن قيام الإعلام العربيّ بالتشديد على هذا التصريح وتحليله ودراسته، نجد أنّ الثالوث

غيرُ المُقدّس: الإمبرياليّة بقيادة رأس الأفعى أمريكا، والصهيونيّة بزعامة كيان الاحتلال، والرجعيّة العربيّة تحت سطوة آل سعود وَمَنْ والاهم، يعملون على إقناع الأمّة العربيّة بأنّه لا يُمكن قهر "إسرائيل" أو الانتصار عليها.

الإعلام العبريّ هو إعلامٌ صهيونيٌّ بامتياز، ولا يُمكن أنْ تكون في الوقت عينه صهيونيًا وديمقراطيًا، ذلك أنّ الصهيونيّة تسير سويّة مع العنصريّة- الفاشيّة في خط مُواز مع الديمقراطيّة، وبالتالي لا يُمكن أنْ تلتقيان، وبما أنّ الصهيونيّة قامت على العنصريّة والشوفينيّة، فإنّ إعلامها لا يتوقف ولو للحظة عن استخدام التعبيرات النمطيّة ضدّ العرب: مُخرّبون، مُغتصبون، لصوص، مُتخلفون، وتعبيرات أخرى مبنية على أفكار مُسبقة، وبالتالي عندما يسألون من أين أتت العنصريّة إلى الكيان؟ نُجيب بأنّ أحد أعمدة بقاء الكيان هو العنصريّة المتأصلة والمُتجذرّة، التي تقوم، عبر إعلامها، باحتقار العرب والنظر إليهم بدونيّة وازدراء، إذْ إنّه من المُعيب أنّ العربيّ في أحيان كثيرة بات يرفع المظلة حتى عندما تُمطر الدنيا حريّة.

وفي هذا السياق لا بُدّ، وللأسف الشديد، من الاستعانة بوزير الإعلام النازيّ جوزيف غوبلز ومقولته الشهيرة، ولكن ليست المأثورة: "أعطني إعلامًا بلا ضمير، أعطك شعبًا بلا وعي". وبعيدًا عن غوبلز، فإنّ المخطط الإمبرياليّ- الصهيونيّ، الذي يعكف على إخراجه إلى حيّز التنفيذ، وكلاء الإمبرياليّة والصهيونيّة، لم يَعُد يكتفي باستباحة الوطن العربيّ، بل إنّ هدفه يكمن أيضًا في احتلال العقول العربيّة وكيّ وعيها تمامًا، وهذا ما يجعل دور الإعلام العربيّ المُعادي لسوريّة مُطابقًا لدور الإعلام الصهيونيّ والغربيّ في شيطنة النظام السوريّ، وتحويله إلى ألدّ أعداء الأمّة العربيّة، بالإضافة إلى شيطنة كلّ حركة مُقاومة في الوطن العربيّ من المُحيط إلى الخليج، والأمر أصبح أكثر خطورة في زمن العولمة، التي حوّلت العالم إلى قرية صغيرة، بحيث إنّ دور الإعلام الهدّام بات أكثر هدمًا، واقترب بخطى حثيثة إلى التدمير الكليّ لكلّ ما يمُتّ للعرب بصلة.

ما سُقناه أعلاه لا يعني بأيّ حال من الأحوال أنّ وضعنا في مُواجهة الإمبرياليّة، الصهيونيّة والرجعيّة العربيّة بات ميئوسًا منه في مجال الإعلام، لا، وألف لا، نحن على ثقة بأنّ الأمّة العربيّة ستتعافى تدريجيًا مع بدء تعافي سوريّة ومحور المُقاومة والمُمانعة، وهذه العملية، أيْ عودة سوريّة، قلب العروبة النابض لتأدية دورها العربيّ كما كان سابقًا، بالإضافة إلى تأكيد المقاومة في لبنان وفي فلسطين بأنّهما قادرتان على قهر "إسرائيل" سيُعطي دفعة للإنسان العربيّ لكي يكون فخورًا بكونه عربيًا أولًا، ويحفّزه هذا الأمر على الاقتناع أولًا وقبل كلّ شيء أنّ زمن الهزائم ولّى، ونحن أمام بزوغ فجر الانتصارات، مُستدركين في الوقت عينه وجازمين أنّ مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة.

قبل هتلر بقرون..
إنجلترا أول مَنْ طرد اليهود وأجبرهم على وضع شاراتٍ تميّزهم!

هاني حبيب– كاتب صحفي من فلسطين

يتذكر العالم في هذا الشهر مرور 74 عامًا على الحرب العالمية الثانية، والتي ذهب ضحيتها حتّى نهايتها قرابة 80 مليون قتيلًا، من بينهم 27 مليون قتيلًا من الاتحاد السوفييتي، وفي أوروبا حوال 17 بالمئة من عدد السكان (6 ملايين قتيلًا)، وحوالي 14 مليون من آسيا معظمهم من الصين، وعشرات الملايين من دولٍ وشعوب أخرى، إلا أنه مع تذكر هذه الحرب وويلاتها، يتم تجاهل كل هذه الملايين من الضحايا، ويبرز على السطح ما يُقال عن 6 ملايين يهودي قُتلوا على يد النازيين الألمان في تلك الحرب، ونجحت الآلة الإعلامية الصهيونيّة في ربط مباشر بين هذه الحرب بنتائجها المدمّرة والتركيز على «المحرقة»، مع محاولة تجاهل خسائر البشرية من جرّاء هذه الحرب.

وفي كلمات قليلة، وفي سياق هذه المقالة، سنعود إلى مفاهيم سادت حول المحرقة النازية لليهود، الألمان والبولنديينً، إذ إنَّ المعروف أنَّ النظام النازي هو أوّل مَنْ نظّم وبشكلٍ ممنهج عملية اقتلاع اليهود من عموم أوروبا، وهو أول نظام يطبّق بشكلٍ معلن عنصرية فاشي

خارج النص

بالعودة إلى الوثائق التي نشرتها BBC مؤخرا تبين أن بريطانية هي أول دولة طردت اليهود من أراضيها، وذلك عندما أصدر ملك إنجلترا إدوارد الأول أمرا بطرد كل اليهود من بلاده عام ١٢٩٠ وذلك قبل اسبانيا بثلاثة عقود..

قبل ذلك شجّع وليام الفاتح استقبال المزيد من اليهود إلى إنجلترا، بهدف تمويلهم لبرنامجه الخاص ببناء القلاع والكاتدرائيات، وذلك أنَّ التعاليم الكاثوليكية لا تسمح للمسيحيين الإقراض بفائدة، وأصبح اليهودُ فاحشي الثراء، وتزايد وجودهم في ويلز وإنجلترا، مع السماح لهم بالاختلاط بالمواطنين الإنجليز، وتمَّ توفير حماية خاصّة للأغنياء منهم، الأمر الذي أشاع أجواء من أنَّ اليهود في صف الحاكم، إلا أنَّ هذه الحماية كانت تكلّف اليهود من الضرائب أكثر من المواطنين العاديين.

حسب وثائق «بي بي سي»، فإنَّ العداء لليهود والساميين عمومًا تزايد في القرنين 12 و13، مع تسجيل العديد من حالات الاعتداء عليهم، وتحميلهم مسؤولية الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها البلاد، ومع اعتماد التاج على البنوك الإيطالية للاقتراض، تناقصت أهمية اليهود في الاقتصاد التمويلي والإقراضي، ولم يعد التاج بحاجة إليهم، وانقلب الملك عليهم في نهاية الأمر على إثر مذابح ضد اليهود بين عامَيْ 1189 إلى 1190، خاصةً في لندن ويورك، وفرض الملك إدوارد الأول على اليهود ارتداء شارات صفراء لتمييزهم، ولم يكن مسموحًا لهم في العيش إلا في مناطق ومدن محدودة.

وبعد أنْ طردت إنجلترا اليهود عام 1290، طردتهم المجر عام 1349، وفرنسا عام 1394، والنمسا عام 1421، وناوبلي عام 1510، وميلانو عام 1597، وإسبانيا عام 1492، والبرتغال عام 1497.

هذه المسيرة التاريخية لأوضاع اليهود في أوروبا من شأنها أنْ تُعيد النظر في العديد من السوابق التاريخيّة، وفي هذا السياق يُمكن لنا أنْ نُشارك في تفسير الأسباب التي دعت بريطانيا إلى إصدار وعد بلفور عام 17 ا، الوثائق التاريخية تشير إلى أنَّ هذا الوعد جاء لحصول بريطانيا على دعم اليهود والأميركيين للضغط على واشنطن حتّى تدخل الحرب العالمية الأولى معها، في الوقت الذي يقف وراء صدور هذا الوعد التخلص من اليهود كهدف الأول، ولعبت جملة المتغيرات التاريخية والسياسية في حينه لأنْ يكون هذا الوعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

إذن، هتلر لم يخترع معاداة اليهود والسامية، ولم يكُن البادئ في الحرب عليهم، بل بريطانيا قبل قرونٍ عديدة، وهتلر لم يكن الأول الذي فرض الشارات التي تحمل النجمة السداسية لتمييزهم عن بقية المواطنين، بل بريطانيا صاحبة وعد بلفور كما ذكرت البي بي سي.

تقرير

اليمن: عن جبهة العدوان المتصدعة

إعداد:عرفات الحاج/ مسؤول قسم الشؤون العربية والدولية في الهدف

أعلنت شركة أرامكو النفطية العملاقة، كُبرى شركات النفط في العالم، توقف نصف إنتاجها من النفط، وأعطى دونالد ترامب توجيهاته ببدء السحب من الاحتياطي الاستراتيجي النفطي الأمريكي؛ لتغطية العجز في الاحتياجات النفطية الأمريكية، هذا، فيما ارتفعت أسعار النفط عالميًا بمقدار 18٪، إذن، يبدو أنَّ واحدًا من أقسى كوابيس النظام العالمي الرأسمالي تتحقق؛ اضطراب كبير يصيب أسواق وإمدادات النفط، نتيجة للصراعات التي تديرها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

حتّى اللحظة لم تتضح التفاصيل النهائية لطبيعة الهجوم الذي أعلنت جماعة (أنصار الله) اليمنية عن تنفيذه بواسطة الطائرات المسيّرة، لكن المؤكد أنَّه أصاب أحد أكثر الأهداف استراتيجية في هذا العالم، وهو منشأة "بقيق" بجانب معمل "خريص" للإنتاج النفطي.

ورغم تعدد الهجمات التي نفذتها القوات اليمنية، من جماعة أنصار الله، والجيش، واللجان الشعبية، يبدو أنَّ الهجوم الحالي نجح فعليًا في نقل الحرب إلى مرحلة أخرى، تدفع فيها السعودية ثمن عدوانها المستمر على اليمن، ومن عصبها الحي: النفط.

ما يجعل من هذا الهجوم مفتاحًا ممتازًا لفهم المرحلة المقبلة في اليمن، ليس فقط ما ألحقه من ضرر بالسعودية، ولكن ما أظهره من قدرة يمنية، على المستوى العسكري والتقني؛ فالهدف الذي تمت إصابته يبعد حوالي 1500 كيلو مترًا عن اليمن، وقد تمَّ إصابته بدقة نقطية، فضلا عن شبكة الدفاعات الجوية المنتشرة في هذه المنطقة بالذات من السعودية، ورغم إطلاق تفسيرات غربية وسعودية مختلفة لنجاح هجوم بهذا الحجم والتعقيد، محاولة من خلالها نفي قدرة اليمنيين على تنفيذ هذا الهجوم، يبدو من الواضح أنَّ كل هدف ذي قيمة في كامل منطقة الخليج يبدو متاحًا أمام خصوم التحالف السعودي.

الذيل المقطوع:

كذيل مقطوع تُرك النظام السعودي يتلوى، فرغم ما ذكرته صحيفة واشنطن بوست عن كون إدارة ترامب تفكر في رد عسكري جدي على هجمات أرامكو، فإنَّ الحقيقة الواضحة التي تبرزها ردود فعل المنظومة الأمريكية، هي أنَّ لا أحد في الولايات المتحدة يريد شن حرب لحماية السعودية، وأنَّ أي تحرك عسكري للولايات المتحدة سيخضع لاعتبارات مختلفة تمامًا عن ذلك.

وزارة الدفاع الأمريكية دعت إلى ضبط النفس، وسارع أعضاء عدة في الكونغرس للإعراب عن رفضهم لأي تدخل عسكري، فقال السيناتور الديمقراطي كريس ميرفي ردًا على ترامب: "ليس لنا حلف دفاعي مشترك مع السعودية، ولا يجب أن نتظاهر بذلك"، كما قال السيناتور الديمقراطي البارز بيرني ساندرز: "إنَّ الكونغرس لن يمنح ترامب السلطة لشن حرب كارثية فقط؛ لأنَّ النظام الوحشي السعودي طلب منه ذلك"، أما السيناتور الديمقراطي تيم كين، فاعتبر أنَّه يجب على الولايات المتحدة ألّا تذهب للحرب لحماية النفط السعودي.

وقالت كيليان كونواي مستشارة ترامب؛ إنَّ رد فعل بلادها على الهجوم على المواقع النفطية السعودية لا يزال قيد الدراسة، ومفتوحًا على كل الاحتمالات.

سارع أعضاء عدة في الكونغرس للإعراب عن رفضهم لأي تدخل عسكري، فيما قال السيناتور الديمقراطي كريس ميرفي ردًا على ترامب: "ليس لنا حلف دفاعي مشترك مع السعودية، ولا يجب أن نتظاهر بذلك".

ذيول أخرى:

مشهد الطائرات الإماراتية نهاية أغسطس، وهي تنقض على مئات من جنود جيش عبد ربه المنصور هادي، الحليف الرئيس لقوى العدوان، والذي يجري التدخل باسمه في اليمن، يفصح عن حقائق كثيرة بشأن العدوان والمرحلة التي يمر بها، فحين سقطت قنابل هذه

الطائرات كانت تضرب ما يعرف في أدبيات قوى التحالف المعادي لليمن بجيش الشرعية، وتقتل مئات الجنود الذين جندتهم وسلحتهم ودربتهم قوى العدوان.

الزعم الرئيسي الذي تمَّ تقديمه كمسوغ للعدوان على اليمن طيلة السنوات الخمس الماضية، أنَّ هناك رئيسًا وحكومةً شرعية، يتدخل التحالف لدعمها في مواجهة تمرد على سلطاتها، لكن الإمارات التي قرأت استحالة تحقيق انتصار في هذه الحرب، انتقلت لتنفذ خطتها الخاصة، فبادرت لسحب الجزء الأساسي من قواتها في اليمن، ثم أوعزت لكل تلك التشكيلات الميليشيوية المرتبطة بها لتعمل على السيطرة على المدن والنقاط الرئيسية في جنوب اليمن، وخصوصًا مدينة عدن؛ الميناء الأكثر حيوية واستراتيجية في اليمن، بداية من وسط أغسطس.

ما يعرف بقوات "الحزام الأمني" و"قوات النخبة" المدعومة إماراتيًا، والمغطاة سياسيًا من قبل ما يعرف بـ "المجلس الجنوبي الانتقالي"، أطلقت عملية واسعة، بدأت من عدن، وامتدت لأبين والمدن الرئيسية جنوب اليمن، هدفت لطرد القوات التابعة لعبد ربه المنصور هادي، وبقية التشكيلات العسكرية، وخصوصًا تلك التابعة لحزب الإصلاح، والهدف واضح ومباشر، وهو أخذ حصة الإمارات من هذه الحرب وثمن مشاركتها فيها.

وبعد حوالي أسبوعين من المعارك الطاحنة، التي استعان فيها عبد ربه المنصور هادي، بميلشيات تابعة لحزب الإصلاح، وتشكيلات قبلية تمَّ استدعاؤها على عجل لسد العجز في قواته، باتت مناطق السيطرة في الجنوب اليمني موزعة بين القوات التابعة للمجلس الانتقالي والمدعومة إماراتيًا، وبين تلك التابعة لعبد ربه المنصور هادي، والمدعومة سعوديًا.

إقليمان متجاوران!

فيما يعرف تاريخيًا باليمن الديمقراطي "الجنوبي"، باتت هناك ملامح تتشكل لإقليمين متجاورين تتقاسم قوى العدوان السيطرة على كل منهما، فتحظى الإمارات بعدن ومحيطها، بما يضمن تأمين سيطرتها على أحد أكبر الموانئ الطبيعية في العالم، وهو ميناء عدن، بكل ما له من أهمية استراتيجية وتجارية، وكذلك تحظى بالسيطرة على جزء من حقول النفط والغاز اليمني، وتبقى للسعودية - إلى الآن- السيطرة على المناطق الممتدة بين الإقليم الذي اقتطعته الإمارات لنفسها، وجبهات القتال المتقدمة مع القوات اليمنية، وهو ما يمكن اعتباره إقليم جنوب الوسط.

هذه الخريطة الجديدة قد لا تبدو مرشحة للاستمرار طويلًا، فقوى العدوان تستند فعليًا إلى الأرض لمجموعات من الميلشيات المستأجرة في معظمها، وخليط من القوى والتشكيلات العسكرية غير المتجانسة سياسيًا وقبليًا، وهو ما يعني أنَّ أيَّ انسحاب محتمل للسعودية والإمارات من هذه الحرب قد يعني تفكك كل هذه التشكيلات.

خاتمة:

دخلت قوى العدوان الحربَ ضد الشعب اليمني معلنة أهدافًا متعددة، منها ما يتعلق بحماية سلطة عبد ربه المنصور هادي، الذي بات يتوسل لحماية قواته من التحالف نفسه، أما الهدف الثاني الذي تغنت به وسائل الإعلام العربي سيئة الصيت، كان حماية أمن المملكة السعودية من تهديد إيراني يأتي من جوارها اليمني.

اليوم بات يقينًا قاطعًا أنَّ مملكة آل سعود باتت مهددة أكثر من أي وقت مضى بتاريخها، بل إنَّ الضرر الذي أصابها جرّاء هذه الحرب لم يسبق له مثيل بتاريخها، وهو ضرر لا تبدو الإمارات أيضًا في منأى عنه، بعدما تفككت جبهة العدوان تدريجيًا، فتراجعت مصر عن التورط مبكرًا جدًا، وانسحبت قطر وأبواقها ومرتزقتها في اليمن والإقليم من هذا الرهان، ثم خرجت القوات السودانية من المعادلة، بفعل الأنموذج اللافت الذي قدّمه الشعب اليمني وقواه الحية في المقاومة والقتال والصمود.

هل اختطف عسكر السودان الثورة؟

د. موسى العزب /عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

دشّن توقيع الوثيقة الدستورية يوم 17 آب، بدايةَ عهد جديد، وفترة انتقالية تمتد إلى 3 سنوات، وسؤال معلق؛ هل حقق المتظاهرون نصف انتصار؟ ولم يكن من المفاجئ أنْ تأتي الاحتفالات بالدستور الانتقالي الجديد، متحفظة وخجولة في شوارع المدن السودانية، ولا تقارن بشيء مع التظاهرات المليونية التي خرجت احتفاءً بخلع البشير! الذي جاء إلى السلطة قبل 30 عامًا، عبر توافقات بين المؤسسة العسكرية والإخوان.

يرى بعض قادة «الثورة» في السودان أنّ مغالبة العسكر لهم كانت ظاهرة منذ البدء، وقد شكّل الحادي عشر من نيسان، اليوم الفعلي لمحاولة التفاف المؤسسة العسكرية على مسار «الثورة»، ثم عبر التحكم بمسار المحادثات، تمكّن العسكر بالمحصلة من الحفاظ على مواقعهم ونفوذهم. يُغلب قادة حزبيون ومهنيون، بأنّ عسكر السودان كانوا ينفذون مخططهم منذ أكثر من عام، توج بقيام جهاز الأمن الرئاسي تحت قيادة مديره السابق «صلاح قوش» بخلع البشير، وكان هذا قد آسرّ لأحد قادة المعارضة المقربين، أنّ هناك ضرورة لإيجاد مَنْ يرث تركة رئيسه، وضرورة تحديد مَنْ ستؤول إليه رئاسة النظام.

في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، استعمل المجلس العسكري تكتيكَ العنف والمجازر، والخداع، وصولًا إلى المفاوضات، مع استمرار التلويح بالهراوة. وقد نصّ الاتفاق على تكوين مجلس سيادة عسكري مدني مشترك لقيادة البلاد لأكثر من 3 سنوات حتّى موعد الانتخابات في2022، يمتلك المكون العسكري داخل المجلس، حق الفيتو على القرارات في أعلى سلطة في البلاد، مع السيطرة على وزارتي الدفاع والداخلية، وإبقاء مكونات المجلس العسكري خارج إشراف المدنيين. يقول منظمو احتجاجات «الثورة»؛ إنّ الاتفاق لا يرقى لتطلعاتهم، وتؤكد سارة عبدالجليل؛ المتحدثة باسم (تجمع المهنيين السودانيين)، وهو طرف رئيسي في الاحتجاجات: «لم نحقق ما ناضلنا من أجله بعد، لقد سقط عمر البشير، لكن نظامه ما زال موجودًا، نحن نواجه انحرافًا عن مسار نضالنا»!!.

ويتخوف مراقبون أمميون في منظمات إنسانية، من أنّ استيلاء العسكر على السلطة في نيسان الماضي، كان عبارة عن استعادة لسياسات حقبة البشير، ولكن بمدير أعمال جديد، حيث يبرز محمد حمدان دقلو، المعروف بحميدتي، الذي رغم دعم السعودية والإمارات، إلا أنّ البلاد تحت قيادته، ستكون أقل استقرارًا مما كانت عليه تحت حكم البشير.

وقد اتّضح شكل السلطة الحاكمة الجديدة في السودان منذ مراسم التوقيع، عندما حمل قائد قوات الدعم السريع، حميدتي الأمي، والمتهم بارتكاب فظائع وجرائم حرب، الوثيقة الموقعة رأسًا على عقب!

لم يكن مفاجئًا تمكن عسكر السودان من المناورة والتعنت أمام الحراك الديمقراطي والثورة، لإجهاض أهدافها، فقد بدأت حكاية حفاظ عسكر السودان على السلطة منذ حوالي عام ونصف، عندما كان قوش؛ مدير جهاز أمن البشير، يفكر في تغيير رأس السلطة، خاصة وأنّ البشير يخضع لضغط مذكرة المحكمة الدولية.

بعد أنْ انطلقت مسيرة الحراك الديمقراطي في البلاد، في كانون أول 2018، التقى قوش بقيادات المعارضة أثناء احتجازهم بمعتقلاته كما نشرت رويترز سابقًا، وكان من ضمن القيادات المعتقلة رئيس حزب المؤتمر السوداني، والقيادي بتحالف أحزاب المعارضة، الذي أكّد هذا اللقاء، وبدا له بأنّ قوش، كان يحاول أنْ يسوّق نفسه كبديل للبشير"!.

وبموازاة تحرك الملايين في احتجاجات لأشهر عدة لإسقاط البشير، كان الانقلاب العسكري يقوم بدور حاسم بالإطاحة بالبشير، ورغم عدم ظهور تفاصيل واضحة حول الأطراف اللاعبة، إلا أنّ الكثيرين يقولون بأنّ الإمارات قد لعبت دورًا في دعمه إلى جانب أطراف أخرى، وهذا ما أكّده حميدتي في لقاء خاص لاحقًا!!

بعد الممانعة والحديث عن شروط، وافق قادة الحراك على التفاوض

مع المجلس العسكري حول تفاصيل الانتقال السلمي للسلطة، وتسلمها، رغم تصريحات قادة الحراك الديمقراطي بعدم استعدادهم بعد للتفاوض مع المجلس العسكري، كما بدا واضحًا بأنَّ الطرف العسكري الذي واصل عمليات القتل حتّى عشية توقيع الاتفاق بأحرفه الأولى، بأنَّه لن يغير من أساليبه!

تتكون قوى إعلان الحرية والتغيير، الممثلة للمتظاهرين من تحالف عدد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وفي واقع الأمر، لم يكن قادة الحراك عشية المفاوضات، يمتلكون استراتيجية تفاوضية واضحة، ونادرًا ما استطاعوا الوصول إلى قرار موحد. وحسب أقوال أحدهم، فقد بدأوا التفاوض من الحد الأدنى وليس من السقف الأعلى للمطالب. كانت الثقة البينية، بين أطراف التحالف ضعيفة، وتجربة عملهم المشترك حديثة، وبعضهم كان يقيم علاقات «جانبية» مع العسكر، والتحدي الحقيقي الذي واجههم، كان التحول من حركة أفقية مترامية، إلى قيادة حاكمة مركزية!

في الأثناء قام المجلس العسكري باستعمال أسلوب المماطلة والتسويف والرهان على إضعاف حركة الشارع؛ للتمكن من السيطرة على الحكومة الانتقالية، وقد وجد المجلس العسكري السوداني الدعم في استراتيجيات الأطراف الدولية المؤثرة (واشنطن، لندن، باريس)، في توافق فريد بين الأطراف الدولية؛ للوصول إلى مساومة بين العسكر وقادة الحراك، عوضًا عن تسليم السلطة للمدنيين بالكامل.

لخص ستيفن كوتسيس؛ المسؤول الأمريكي رفيع المستوى بالخرطوم، استراتيجية الحكومة الأمريكية تجاه السودان، نهاية شهر أيار بقوله: «إنَّ أمريكا تدعم التوجهات المبيتة للسعودية والإمارات ومصر»، وبعد سقوط البشير دعمت الدول الثلاث المجلس العسكري، حيث منحت السعودية والإمارات السودان3 مليار دولار، وتقوم الدولتان بدفع مقابل مادي لحميدتي على مشاركة جنوده في حرب اليمن، وتقوم مصر بتوفير الغطاء الدبلوماسي للمجلس العسكري على مستوى الاتحاد الأفريقي.

مكن المجلس العسكري سلطته في 3 تموز، حين هاجمت قواته مقر الاعتصام، وروّعت المعتصمين واقترفت مذبحة، قُتل فيها أكثر من 100 وفقًا لتقارير الأطباء، وكان معظم المهاجمين من قوات الدعم السريع التابعة لحميدتي، ولمّحت أطراف سودانية في الحراك، بأنَّ الرياض وأبو ظبي، كان لهما دور متواطئ في المجزرة. بعد هذا التاريخ تغيّرت أشياء كثيرة، «وتراجع بشدة حس التفاؤل الساذج الذي تعاملنا به مَع الوضع»، كما صرّح أحد الموقعين على وثيقة آب!! حتّى بعد المجزرة، استمرّ المجتمع الدولي في تكثيف الضغط لفرض «تسوية» بين العسكر والمدنيين، وحول هذا الموضوع يصرح محمد يوسف؛ القيادي في تجمع المهنيين: «يضغطون علينا لتكون أكثر مرونة في تقبل المزيد من المساومات، رغم أنّ المجلس العسكري هو امتداد لنظام البشير».

كان للمتظاهرين آراء مختلفة حول اتفاق الحكومة الانتقالية مع العسكر، فقد دعم قادة تجمع المهنيين الاتفاق، وكان مبررهم في ذلك، بأنَّ من الأفضل العمل على التغيير بكوننا جزءًا من الحكومة، ورغم اعترافهم بأنَّ الاتفاق لا يحقق كل أهداف الثورة، إلا أنّه قد يحقق مناخًا مواتيًا لتحقيقها، إلا أنَّ وجهة نظر قيادات أخرى، ومن بينها قيادات الحزب الشيوعي السوداني، جاءت متشككة بالعمل مع العسكر، «المسير مع العسكر، لن يسفر عن الانتقال الديمقراطي»، حيث ارتأت بأنَّ المفاوضين كانوا منقطعين عن الشارع، واستبدلوا مرجعية الشعب بمرجعية العواصم، وأنهم متلهفين للوصول إلى السلطة السياسية، بينما كانت الذراع القمعية ما تزال تقتل المدنيين المحتجين، وأنه قد تمّ دفعهم من أطراف المجتمع الدولي للمساومة مع المجلس العسكري، وأنّ هذا المنحى يحتوي على كثير من الأفخاخ، ولا يعمل إلا على تأجيل الأزمات، و «أنَّ الجماهير التي فرضت إرادتها يجب أنْ لا يسمح لتجار المواقف من سرقة ثورتهم»!.

وقد تساءلت هذه الأطراف، أين ذهب شعار الثورة (حرية - سلام - عدالة)؟، واستهجنت عدم جدية قادة تحالف قوى الحرية والتغيير المشاركين في المفاوضات، من تصحيح المواد التي تقوض الطبيعة المدنية للحكومة، ويشمل ذلك بعض المواد المبهمة التي يستطيع العسكر توظيفها لصالح هيمنتهم.

وفي جاء في مقال لقيادي شيوعي سوداني: «الحزب يعي تكتيكات الثورة المضادة وأساليبها الماكرة في الاحتفاظ بنفوذها؛ لإفراغ انتفاضة الجماهير من محتواها الثوري التغييري، والقائم على تهديم النظام السابق برمته، وتصفية مكامن وجوده في الاقتصاد، الذي تسيطر عليه الرأسمالية الطفيلية الإسلامو-ربوية، تحت حماية المؤسسة الأمنية التي صارت رأسًا للدولة»!.

وقد قدَّم الحزب الشيوعي برنامجًا من 11 بندًا، من بينها؛ إبعاد الفاسدين من الخدمة العامة، ومحاكمتهم، واستعادة أموال الشعب، وإعادة المفصولين، وتحسين الأوضاع المعيشية لـ40 مليون سوداني، وإلغاء قانون الأمن والقوانين المقيدة للحريات، وإعادة النظر في كل الاتفاقيات العسكرية والدولية والإقليمية التي تمس السيادة الوطنية.

نتيجة للاتفاق، تمَّ تعيين عبد الله حمدوك، رئيسًا للوزراء في 21 آب، وكلف بتشكيل حكومة ضمن مواصفات وحصص محددة. رئيس الوزراء المكلف، يبلغ من العمر 61 عامًا، من ولاية كردفان، ويحسب كخبير اقتصادي، حاصل على درجة الماجستير من جامعة مانشستر، وعمل لفترات طويلة في المنظمات الدولية والإقليمية، آخرها في أثيوبيا، وعند وصوله الخرطوم صرّح: «بأنّ أولويات الحكومة ستكون وقف الحرب، وبناء السّلام، والتعامل مع الأزمة الاقتصادية الحادة، وإعادة بناء القطاع المصرفي المنهار، ووضع سياسة خارجية متوازنة».

ويوصف بأنّه يتمتع بمصداقية كبيرة داخل مؤسسات التمويل والتنمية، وصندوق النقد الدولي ونادي باريس.

أعلنت الحكومة السودانية التي تشغل فيها قوى الحرية والتغيير 14 وزارة، و4 مجالس متخصصة، في الوقت الذي تمّ تحصين عسكر السودان، لهذا يبقى السؤال مشروعًا: هل اختطف عسكر السودان الثورة؟!

الليكود و»أزرق أبيض» يمضيان قدمًا في محادثات الوحدة

والمشتركة: قبل أنْ توصي بغانتس كانت قد تواطأت مع نتيناهو أيضًا..

خاص بالهدف

رغم التشاؤم المُخيم، بعد جولة المحادثات الأولى بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، بحضور رئيس الكيان الصهيوني في سعي لتشكيل حكومة (وحدة وطنية)، إلا أنّ النتائج لا يمكن أنْ تظهر قبل الأربعاء لتحديد مدى تقارب الحزبين معًا وسط العديد من الخلافات.

وسَيعقد فَريقا التفاوض لأكبر حزبين، اجتماعهما الأول اليوم الثلاثاء؛ لمناقشة تشكيل حكومة وحدة بناءً على طلب الرئيس روفين ريفلين، بعد أنْ أجرى زعيما الحزب؛ بنيامين نتنياهو وبيني جانتس، محادثات حول القضية ليلة الاثنين.

واتفق نتنياهو وغانتس على الاجتماع مرة أخرى يوم الأربعاء، وستنتظر فرق التفاوض، التي يرأسها وزير السياحة ياريف ليفين، ويورام توربوفيتش؛ التقدم.

وقال وزير السياحة ياريف ليفين ممثلًا لليكود أنَّ هناك الكثير مما يجب وأضاف «الأمر لا يخصنا فقط، بل عمله، هناك جانب آخر أيضًا".

ولكن على الرغم من الأجواء الايجابية التي شهدها يوم الاثنين، لم يُعرب أي من الطرفين عن الكثير من التفاؤل، ويقول كلاهما إنَّ الفجوات بينهما واسعة للغاية، وأنَّ الاجتماع لم يقدم لهما خطوة واحدة حول القضايا الأساسية.

على سبيل المثال، يتصور «أزرق أبيض» حكومة علمانية تروج للزواج المدني، وتسمح لمحلات السوبر ماركت ووسائل النقل العام بالعمل في يوم السبت في مدن معينة، وتمرير مشروع قانون للتجنيد بخطوطه العريضة، والحد من سلطة رئيس الوزراء في وأكثر من ذلك، ولكن بالنسبة لليكود، الذي يقود كتلة يمينية راسخة تتمحور حول الأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة، لا يمكن تلبية أي من هذه الشروط.

النقطة الشائكة الرئيسية الأخرى، هي قضية التناوب كجزء من حكومة الوحدة، حيث يصر غانتس على توليه منصبه أولًا ، ومن غير الواضح ما إذا كان نتنياهو سيوافق على هذا الطلب.

ومع صعوبة التغلب على هذه الانقسامات، تعتقد شخصيات سياسية بارزة في دولة الكيان أنَّه على الرغم من النوايا الحسنة، فإنَّ السيناريو الأكثر منطقية في هذه المرحلة حيث لا هو جولة جديدة من الانتخابات، يمكن لليكود ولا «أزرق أبيض» حشد عدد كاف من مقاعد الكنيست في انتخابات 17 أيلول/سبتمبر لتشكيل ائتلاف أغلبية واضحة، كون «أزرق أبيض» صعد بميزة بسيطة بفوزه بـ 33 مقعدًا من أصل 120 مقعدًا ، فيما حصل الليكود على 31 مقعدًا، تضم كتلة نتنياهو اليمينية ولكن عضوًا من الكنيست، بينما يضم مزيج غانتس يسار الوسط 4.

نتنياهو بعد الاجتماع طمأن حلفاءه بأنَّه ملتزم بما وعد به، وإنْ كان قال إنَّ المفاوضات كانت بداية جدية، ولكنه أكد أنَّه يتحدث باسم جميع كتلته بدون استثناء.

وفي بيان صدر بعد الاجتماع، اتّهم «أزرق أبيض» نتنياهو بعدم الصدق، ودفع البلاد نحو جولة ثالثة من الانتخابات في أقل من عام؛ لأنَّه يعتقد أنَّه سيكون قادرًا على الحصول على 61 من أصل 120 من مقاعد الكنيست التي يحتاجها لتشكيل ائتلاف.

في غضون ذلك ، قال غانتس بعد الاجتماع إنَّه أصرَّ لنتنياهو وريفلين على أنَّ الوحدة هي الوعد الذي قطعه على الناخبين، لكن حزبه هو الذي يجب أنْ يقود.

قال: «لقد انتخبنا لأنَّ الناخبين يريدون التغيير، وليس لدينا أي نية للتخلي عن مسؤوليتنا في قيادة هذا التغيير مع شركائنا الطبيعيين».

في سياق متصل كشف أحد أعضاء القائمة المشتركة، كيف ساعدت قائمته بنيامين نتنياهو والليكود في حل الكنيست المنتخب في نيسان الماضي وفتحت الطريق أمام انتخابات جديدة، حيث تمكنت صحفية صهيونية من ايقاع عبد الحكيم الحاج يحيى في فخ مُحكم موهمة إياه عبر اتصال هاتفي أنه سيتحدث مع نتنياهو، وبالفعل تحدث الحاج يحيى مع منتحل شخصية نتنياهو، وأكد معتقدًا أنَّه يخاطبَ رئيس الحكومة أنَّ الليكود طلب من حزبه بعد انتخابات نيسان/أبريل المساعدة في التشريع لحل الكنيست، وعقد الجولة الثانية من الانتخابات في ستة شهور.

وفي التفاصيل أنَّ مناحيم توكر، مذيعة إذاعة القدس المحلية، اتصلت بعبد الحكيم الحاج يحيى لإجراء مقابلة حية، وربطته بمنتحل نتنياهو؛ لمناقشة عروض الليكود تجاه الفصيل العربي.

واعتقادًا منه أنه كان يتحدث إلى رئيس الوزراء الحقيقي، كشف الحاج يحيى أنَّ مبعوثي نتنياهو ناتان إيشيل، والليكود ميكي زوهار قد اتصلا به في أعقاب انتخابات أبريل.

على الرغم من نفي كلا الطرفين، فقد أخبر عضو الكنيست بأنَّ فصيله تعاون من أجل حشد الدعم لجهود نتنياهو لحل الكنيست المنتخب حديثا بعد فشله في تشكيل ائتلاف ديني يميني.

ومن خلال الأصوات من القائمة المشتركة، تمكن نتنياهو من تمرير قانون يحل الكنيست، ويدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة أُجريت في وقت سابق من هذا الشهر.

تحدث الحاج يحيى عبر الراديو ببث مباشر، عن الكيمياء الجيدة التي كانت قائمة بين عضو الكنيست منصور عباس ومستشار نتنياهو المقرب.

يذكر أنَّ إيشيل هو مبعوث رئيس الوزراء تمَّ طرده من لحل المشاكل السياسية، منصبه الرسمي في مكتب رئيس الوزراء بسبب سوء السلوك الجنسي، لكنه استمرّ في تقديم الخدمات لرئيس الوزراء بصفة غير رسمية.

قال الحاج يحيى يوم الثلاثاء، إنَّه غير قادر على سماع مكالمة الراديو بوضوح بسبب الاستقبال السيِّئ، لكنه أكد أنَّ المناقشات مع الليكود جرت في أبريل.

وقال: «لقد أجرينا دائمًا مناقشات مع أعضاء الكنيست والوزراء ومكتب رئيس الوزراء»، مضيفًا: «نحن دائمًا على استعداد للتفاوض».

محنة المثقف العربي

هل حقًا تأتي محنة المثقف العربي كونه يعيش حالة من التمزق على مستوى الوعي كما كتب المفكر المغربي عبد السّلام بنعبد العالي في أحد مقالاته ؟ وفي تفسير ذلك، فلقد أرجع بنعبد العالي ذلك التمزق إلى ازدواجية المثقف التي تكمن في أنّه أدرك ثقافة غير ثقافته، بمعنى الثقافة التي ولد ونشأ في جنباتها، ولكنه ليس حرًا، كما قد يتوهم، في القدرة على تخطيها، لينتقل وعيًا وسلوكًا إلى الثقافة الجديدة التي أدركها، لكن السؤال هنا أيضًا، هل التخطي هذا كي تزول حالة التمزق، يمكن أنْ يكون دون أنْ يكون ثوريًا ؟! وهذا بدوره يفتح سؤالًا آخر : أيّ مثقف ذلك المقصود ؟

إنَّ المثقف في فهمنا هو الحامل للوعي الثوري، وأداة العمل الثوري أيضًا، ويقوم بمهمة ممارسة نقد للواقع القائم من أجل تغييره جذريًا، أما إذا كان دور المثقف غير ذلك، فهو ينطبق عليه فقط قول أنه «كلب حراسة» للوضع السائد، فهو ليس أكثر من حام لنير الديكتاتورية دون القيام بالمهام التاريخية المطلوبة والملحة. أيّ أنَّ مهمة المثقف الثوري أو «العضوي» كما أسماه المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، ليس تبرير الوضع القائم وإضفاء الشرعية الأيديولوجية عليه، وإنما ممارسة النقد الجذري الثوري لمَا هو كائن، تحقيقًا لما يجب أنْ يكون. ولكي يقوم المثقف بهذه المهمة التاريخية حقًا، عليه أنْ ينطلق من موضعة المجتمع العربي على مختلف الصعد والمستويات التاريخية، والاقتصادية – الاجتماعية، والفكرية، والسياسية.. في سياق محاولة نقد الأوضاع من داخله، للوقوف على أرضية تسمح للمثقف الثوري/العضوي، أنْ يؤسس لما يمكن تسميته «بعلم الواقع»، الذي يربط بينه وبين مهمته ودوره، وبين الجماهير التّواقة للحرية والاستقلال والمساواة والعدالة والوحدة والتقدم.

إذن، نكون والحال هذا، أمام فرق بيّن وواضح بين مثقف وآخر، بين مثقف يكتفي بتحليل وتفسير الأوضاع القائمة دون الجرأة على نقدها، وتقديم البدائل الثورية المستقبلية، وبين المثقف الذي يحمل على عاتقه مسؤولية توعية وتحريض وحشد الجماهير واستقطابها وتأطيرها وقيادتها، من خلال نقد الواقع والعمل من أجل تغييره، إيمانًا بصناعة حاضر ومستقبل تستحقه هذه الجماهير، بل وتسعى إليه إذا ما وجدت مَنْ يشكل لها بوصلة نحوه.

بتكثيف شديد، إنَّ محنة المثقف العربي، تكمن في محاولة تبريره للواقع القائم، من خلال إضفاء شرعية أيديولوجية عليه، بحيث يكون هنا التمزق الحقيقي في الوعي، والذي يحتاج إعادة تآلفه أو التحامه إلى المثقف العضوي بحسب التعبير الغرامشي، المُطالب بالقيام بدوره التاريخي، والأخذ على عاتقه مسؤولية نقد مستويات البنية التحتية والفوقية في الوطن العربي، وتحديد موقعه، والابتعاد عن الازدواجية في المواقف، أو الحياد والاغتراب.

مأساة الفكر العربي الحديث المستمرة

د.فيصل دراج– كاتب وناقد فلسطيني

عرف المثقفون العرب في بداية القرن العشرين مصطلحات متفائلة مترادفة، مثل: التقدم، والتطوّر، والارتقاء، اختصرت جميعها في مصطلح: النهضة، التي تشير إلى وضع مختلف سمته الركود والسّبات والثبات، وغيرها من الصفات التي تعني: انحطاط العرب وتخلفهم. قال هؤلاء المثقفون بميلاد عربي جديد يُقصّر المسافة بين الواقع العربي والغربي المتقدم، ويُعيد للعرب أمجادًا قديمة..

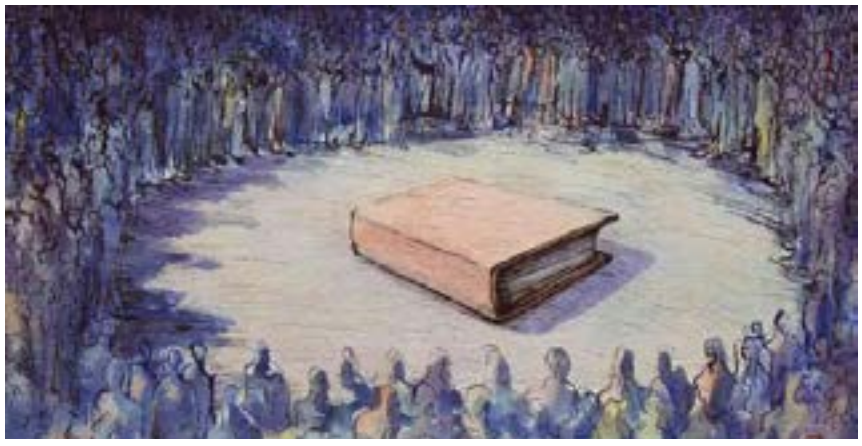

حملَ الفكرُ النهضوي ثلاثةَ أبعاد أساسيّة: النقد الذاتي، فلو لم يلمسْ تخلف العرب لما طالب بتقدّمهم، والانفتاح على الآخر الغربي والتعلّم منه، ذلك أنَّ على الأضعف أنْ يستفيد من معارف طرف تجاوزه، والبُعد الثالث هو الإيمان بالمستقبل الذي تأتي به الإرادة الوطنية إنْ كانت صادقة ومتعلمة.

جاء الحلمُ النهضوي بظواهر فكرية وسياسيّة، أولها: مواجهة الاستبداد الموروث عثمانيًا التي صاغها السوري عبد الرحمن الكواكبي في كتابه الشهير: «طبائع الاستبداد»، والإصلاح الديني بشكل يوائم متغيرات الأزمنة الحديثة، عبّر عنه الشيخ محمد عبده في كتابه «الإسلام والمدنيّة»، وقال قاسم أمين بتحرّر المرأة، ودعا شبلي شميل إلى التطوّر والأفكار التطوريّة، ودافع جبران خليل جبران عن اللغة العربية، وهجس فرح أنطون بظواهر أدبية جديدة، مثل: الرواية والمسرحية..

جاءت هذه الأفكار في زمن كان المجتمعُ العربي فيه خاضعًا للاستعمار والسلطات المركزية ضعيفة، والشعب يتطلّع إلى الاستقلال والتحرّر؛ تمثّلت السمة الأساسية فيه: ضعف السلطة المركزية، وقدرة الشعب على الحركة والتمرد.

تطوّرت الأفكار السابقة بفعل الكفاح الشعبي- الوطني، والاقتراب من «دولة الاستقلال الوطني»، حيث ظهرت أيديولوجيات حزبية، أو متحزّبة، انطوت على مشاريع اجتماعية- قومية. دعا البعض حال طه حسين إلى دولة ليبرالية، تقوم على وحدة الديمقراطية والتعليم، ورفع الإخوانُ المسلمون، الذين أسس حركتهم الشيخ البنّا في مصر عام 1928، شعار الدولة الإسلامية، وطالب الماركسيون بدولة اشتراكية مستلهمين أفكار ثورة أكتوبر الروسية عام 1917، وأعطى زكي الأرسوزي في سوريا، وقسطنطين زريق مشروعًا قوميًا- عربيًا طموحًا، غايته الوحدة العربية و«مجد العرب»، وتحرير فلسطين التي اغتصبها المشروع الصهيوني.

تميّزت تلك الأيديولوجيات بالتنوّع وتعدد الاجتهادات وبالتنافس الفكري، الذي ضمّ علمانيًا صريحًا مثل طه حسين، وإسلاميًا متشددًا مثل حسن البنا. ولم يكن ذلك التعدّد الفكري إلا تعبيرًا عن «فضاء سياسي حديث»، اعترف بحرية الانتماء السياسي، وبحق الفرد العادي أنْ يقبل أو يرفض ما شاء من الأفكار.. وعن هذا التعدد الحديث صَدَّرَت الأحزاب السياسية التي أعلنت عن وجودها؛ الصحف والمجلات، ودور النشر والنقابات. وبسبب هذا التنوّع الفكري الذي يبدأ بالخيار السياسي وينتهي به، ازدهرت حركة الترجمة، فترجم طه حسين ما شاء من الفكر الفرنسي، وقام الماركسيون بترجمات عن الروسية والفرنسية، ولم ينسَ المصري سلامة موسى الاشتراكية الفابية الإنجليزية، فنقل إلى العربية أفكارها بأشكال مختلفة. وفي مقابل ذلك عني التراثيون باللغة العربية، وحققوا نصوصًا قديمة، وظهر مَنْ يمزج بين الفكر الإسلامي والفكر الحديث، حال المصري خالد محمد خالد، الإسلامي القريب من الماركسية.

جاء الفكر العربي الحديث، الذي صعد في النصف الأول من القرن العشرين، بظاهرة المثقف الحديث، الذي يوكل إلى أفكاره رسالة بناء مستقبل مزدهر. عبّر عن ذلك طه حسين في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر»، الذي حلم بمجتمع مصري يحاكي الحضارة الأوروبية، وأنشأ لاحقًا مجلته: الكاتب المصري. وآمن ساطع المصري بوحدة عربية قادمة، تقوم على حال انتهاءً الاستعمار الغربي، وكان هناك الفلسطيني خليل السكاكيني، الذي اعتقد أنَّ المدرسة والصحيفة وطرائق التعليم الحديثة كافية لبناء مجتمع عربي موحد يهزم الصهيونية والأميّة والتفرقة، ويحقق الحرية الفردية والعامة.

غير أنَّ تلك الفكرة البيّنة والطموحة التي سمح بتكونها الكفاح الشعبي ضد الاستعمار، اصطدمت مباشرةً بسياسات «دولة الاستقلال الوطني»، المُعادية للتعددية والديمقراطية، والتي حاصرت دور المثقف، وألغت أحلامه. فقد قالت تلك الدولة التي ظهرت إلى الوجود في منتصف القرن العشرين، بضرورة «الدولة القائدة»، التي عليها أنْ توحّد الشعب وجهود الأمّة، وأنْ ترفض الأحزاب والأفكار المتنوّعة، وأنْ تحتكر الحقيقة التي تأمر بالتجانس والتماثل والانصياع.. ترجمت دولة الاستقلال التي جمعت بين شعاري التنمية وتحرير فلسطين، سياساتها بوسائل قمعية قاهرة، رأت في الحرية الحزبية تخريبًا، وفي الأفكار المتعددة فسادًا،

منتهيةً إلى «الواحد المقدّس»، الذي لا يُعارض.
أخذت أجهزة الدولة المتسلّطة دور المرجع الأوحد، الذي تَصدُر عنه الأفكار والنظريات والتصورات المختلفة، والذي يُحقق ما يُريد بعنصرين متكاملين: الرقابة الصارمة، والمخابرات الفاعلة. ولم يكن المرجع السلطوي الأوحد إلا مرجعًا عسكريًا بعيدًا عن المعرفة والثقافة، ارتاح إلى: أيديولوجيا الشعارات التي هي بلاغة فارغة، لا تعرف سبل التقدّم وتجهل حقيقة الدولة الصهيونية، وأضاف إلى تلك الأيديولوجيا، نزعة شعبوية تحسن التصفيق والانصياع، وذلك في مجتمع تكتسحه الأميّة غالبًا. وإذا كان تنافس الأفكار المختلفة تعبيرًا عن الحياة، فلا حياة بلا تنوّع، فإنَّ سياسة الواحد القمعية درب إلى الموات ومعاقبة الحياة. ولهذا؛ تداعى النقد والنقد الذاتي، وتداعى معهما تحرير فلسطين وخابت التنمية المنشودة، وانتهى الحوار الفكري، وأصبح الفكرُ النقدي تهمة عقابها السجن، واختُصر دور الشعب إلى الولاء والقَبول، فصَمَت الفكر، وازدهرت القدرية، وَسَطا التزوير الإعلامي على كلّ شيء..
عَرفَ المجتمعُ العربي في العقود التي تلَت هزيمة حزيران 1967، ظاهرتَين: الخواء السياسي المجتمعي، فلا أحزاب ولا نقابات ولا معارضة؛ وأنظمة قمعية طويلة العهد، سعيدة بوحدانيتها، وسعيدة أكثر بمجتمع خاضع معطّل التفكير، نتج عن ذلك تقارب فكري بين الحاكمين والمحكومين، قوامه التكرار الزمني الذي لا يأتي بجديد، باستثناء الهزائم. قال عبد الرحمن الكواكبي، في كتابه طبائع الاستبداد: «إنْ طال عهد المستبدّ بهم بالاستبداد ألغوه، وإذا ضاقوا به فإنهم لا يسعون إلى ما ينقضه، بل إلى آخر يشبهه..». هكذا يصبح قَبول الاستبداد طبعًا، بل طبعًا سلطويًا، ينفر من التجديد والاختلاف، ويرى تاليًا، في التعددية الفكرية إثمًا، وفي الحوار موبقة، وفي الحداثة الاجتماعية فجورًا، يُحاكي «الغرب الكافر» ويبتعد عن الأصالة.
جاء عصر النهضة العربي الممتد من بداية القرن العشرين إلى منتصفه تقريبًا «بثورة فكرية واعدة»، وجاءت السلطات العربية الممتدة من منتصف القرن الماضي إلى اليوم، بما تكفّل بإطفاء الفكر وتعطيله، وهو أمرٌ يطرحُ أسئلة كثيرة.

المجزرة، وجع النّكبة المستمرّ

د. انتصار الدّنّان/أستاذة في الأدب العربي–لبنان

كانت فاطمة تزور المقبرة الّتي تمّ دفن شهداء مجزرة صبرا وشاتيلا فيها، تقف أمام المقبرة الجماعيّة، وتذرف دموعًا صامتة، اقتربت منها، وحاولت أنْ أستفسر عن سبب بكائها.
أدارت وجهها الّذي أكلته تجاعيد السّنين نحوي، كانت عيناها غائرتيْن، كأنّهما حجارة صدئة في مغارة عتيقة، تجتمع فيهما كلّ الأحزان، وتغرقان في بحر من موج هائج، بشفاه مرتجّة.
امتنعت في البداية عن الكَلام، وما لبثتْ أنْ أدارت عينيْها مرّة ثانية نحو القبور الشاهدة على المجزرة، تتأمّل الصّور المعلّقة على الحائط، لكنّ إلحاحي كان أقوى من أنْ أحترم دموعها وصمتها، فكرّرت سؤالي عليها.
بدأت شفاهها تتمتم كلمات غير مفهومة، تلّ الزّعتر، شاتيلا، صبرا، الدّامور، الرّوشة. أفٍ من هذا العمر المدير! وسوّت إشاربها فوق رأسها.
كانت أمّي تعيش معي في بيتي بعد أنْ تركنا مخيّم تلّ الزّعتر الّذي فقدنا فيه أخي، وأولاده الأربعة، والعديد من الشّباب، والنّساء، والشّيوخ، والأطفال.
كانت أمّي تزور أختي في مخيّم شاتيلا، حين بدأت أحداث الجريمة البشعة، في الوقت الّذي كان فيه جميع المقاتلين الفلسطينيين قد غادروا بيروت كلّها عبر البحر إلى تونس.
عدد كبير من الأطفال وجدوا غرقى بدمائهم، وحوامل بقرت بطونهن، ونساء اغتصبن قبل قتلهن، ورجال وشيوخ ذبحوا.
تحجّرت دموعها في عينيْها اللّتيْن لم أستطع تحديد لونهما، ورفعت يديْها ونظرها نحو السّماء، وراحت تتمتم بأدعية لم تصل إلى مسمعي، وغابت في عالم آخر.
عندها هززتها بكتفها، وقلت لها، وماذا بعد؟
قُتلت أختي، وزوجها مع بناتهما الأربعة، وأولادهما الأربعة، وكذلك أمّي قتلت.
سمعنا بالمجزرة، فشعرت بخوف يمتلئ به قلبي، فسارعت مع أختي إلى المخيّم، منعتنا عناصر الجيش اللّبنانيّ من الدخول إلى المخيّم، لكن مع إلحاحي بالدّخول، سمحوا لي بذلك.
ذهبت بسرعة إلى بيت أختي، ورحت أبحث عن أختي وأولادها، وأمّي. لم أجدهم، ورحت أنادي عليهم بأسمائهم، لم يردّ عليّ أحد.
لم أجد في البيت غير التّراب الّذي كان يغطّي المكان، خرجت من المنزل، ورحت أصرخ في الشّارع، كانت الجثث مرميّة يمينًا ويسارًا في ساحة الشّهداء.
لم أرَ بفظاعة هذا المشهد من قبل، وفجعت لهوله، فالجثث كانت مكدّسة فوق بعضها البعض.
رحت أفتّش بين الجثث عن أقاربي، فلم أجد أحدًا منهم، وعندها ساورني قلق شديد، لكنّي سرعان ما تعرّفت على جثة أمّي، ملابسها دلّتني عليها.
لم أرَ وجهها، فقد قُتلت بضربة بلطة.
كانت أمّي امرأة كبيرة في السّنّ، لكنّني عندما وجدت جثمانها، أسرعت نحوها، واحتضنتها، واختفى صوتي، لفظتها ببطّانيّة وتركتها.
بحثت عن أختي، وزوجها، وأولادها، لكنّي لم أجدهم، فقد تركوا بيتهم يوم هجم القتلة على المخيّم، وباتوا ليلتهم ببيت آخر، لكنّني ما إنْ دخلته، وجدت الجثث متكوّمة فوق بعضها البعض.

الدكتور فاضل الربيعي للهدف:

ليس أمامنا إلا مواصلة نقد وتفكيك الرواية اللاهوتية التاريخية المهيمنة

حاوره: وليد عبد الرحيم– دمشق

في خُمّى التغريب، واقتباس الطوطم الاستشراقي كمُسَلَّمة ببغاوية، يبدو كلّ مختلف غريبًا هنا، وقد يُنظر إليه سلفًا بعين الشك حتّى! استباقًا للنيل من جهود واستخلاصات فتح غطاء العقل وخروجه من صممه، لهذا يُعدُّ من غير المألوف ذاك التغريد الخارج عن سياق المعهود تاريخيًا، باعتباره ضربًا من صدم العقل الساكن، وهذه الغاية الأولى من الحالة التنويرية، وقد تناسى العقل العربي – عقلنا – مرارًا أنّ كلّ سائد كان مستحدثًا في لحظته يومًا ما!

للدكتور فاضل الربيعي مساهمات مدهشة، ترقى لمستوى التأسيس النظري البحثي المختلف، سواءً أتوافقنا أو تنافرنا مع طروحاته، لكنها جديرة بالتفكير مليًا بمفرداتها، لا بالقراءة فحسب!

«الهدف»، إذ تفتتح هذا الحوار، فهي تحاول المساهمة في رفد الفكر العربي والعالمي بما هو جديد متجدد، غير متناسية جهودًا سبقت ذلك من قبل باحثين مهمين، ومنتظرة ما هو مختلف جديد في الغد القريب أو لربما البعيد..

مفكر وكاتب عراقي، متخصص في المثيولوجيا والدراسات الأنثروبولوجية الحديثة.

ـ فاز مؤلفه (أبطال بلا تاريخ: المثيولوجيا الإغريقية والأسطورة العربية) بالجائزة الأولى للإبداع الثقافي في مؤسسة الشاعر السعودي الراحل ناصر باشراحيل (القاهرة 2006 كأفضل كتاب في الدراسات الأنثروبولوجية ـ الإنسانية).

ـ صدر له العديد من المؤلفات منها: الشيطان والعرش، وكبش المحرقة، وشقيقات قريش، والقدس ليست أورشليم، وفلسطين المتخيلة: أرض التوراة في اليمن القديم (عدة مجلدات) وغيرها من المؤلفات.

الهدف: بُعيدَ الترحيب، لكل رؤية نقطة انطلاق، وللربيعي نقطته بالضرورة، من أين بدأت؟

د. فاضل: انطلقت رؤيتي قبل كل شيء من فلسطين، أي ما يعني من خلاصة وعيي كعربي، ولأنّها- أي فلسطين- وعيٌ للحياة والكون والتاريخ والثقافة، فقد استندت في أبحاثي إلى مجموعة مصادر لإعادة قراءة السردية اللاهوتية التاريخية المهيمنة على الوعي العام والعقل والثقافة.

الهدف: لكن، ألا يعتبر تعدد المصادر المعرفية والتاريخية والدينية والنصية والجغرافية وغيرها بصيغها ومقولاتها الحالية مُشكلا لحالة من التيه الراسخة، والتي تنعكس على الفهم والتقييم النهائي؟

د. فاضل: بالطبع، فإنَّ أهم تناقض في إطار هذا العمل هو أنَّ جغرافية التوراة لا تنطبق على جغرافية فلسطين والوقائع والأحداث، سواءً الدينية أو ما يبدو أنّها تاريخية، كلها لا تنطبق بأي صورة من الصور على تاريخ فلسطين القديمة، من هذا المنطق بدأت بتفكيك الرواية.

الهدف: إذن، علامَ تنطبق الروايةِ السائدة؟

د. فاضل: هنا سأعطيك مثلًا صغيرًا، ولتقرر أين دارت أحداث التوراة، ففي سفر التكوين نقرأ قصة عن قيام قبيلة سبأ بسرقة حيوانات وأبقار وأغنام النبي أيوب، أيمكن تخيل ذلك ؟!، أي أنَّ سبأ تقطع أربعة آلاف كيلو متر لسرقة أغنام وأبقار كاهن أو نبي، هذا غير واقعي، هذه ميثولوجيا غير منطقية. هي حدثت في اليمن، وتحديدًا في عام 650 ق.م، حيث كانت مملكة سبأ وحمير، وكانت تقوم بأعمال سبي وسلب ونهب، والمنطقي جغرافيًا- كما قلت عن مسافة 4000 كيلو متر- المنطقي أنْ يكون النبي أيوب في اليمن وليس في فلسطين، بهذا المعنى؛ فإنَّ مسرح الأحداث التي سجلتها التوراة هو مسرح أحداث يمني بامتياز.

الهدف: إذن، فما يُسمى بـ» إسرائيل» القديمة تقع جغرافيًا في اليمن؟

د. فاضل: إسرائيل القديمة لم تقم لا في عسير ولا في فلسطين بل في

أرض اليمن، والذين يحبذون الاستناد إلى النص القرآني، فإنَّ القرآن يؤكد روايتي، في سورة الدخان هناك نص واضح وصريح يُخاطب بنو إسرائيل الله ويطلبون إعادة آبائهم، (33) إِنَّ هَؤُلَاءِ لَيَقُولُونَ (34) إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ (35) فَأْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (36) أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ.

القرآن يَقول أهم خيرٌ أم أهل تبع، وقوم تبع في اليمن طبعًا، ولذلك؛ فإنَّ كل الترهات التوراتية، وأنَّ إسرائيل نشأت في فلسطين في عهد داوود هي خيال استشراقي، لا يوجد مصطلح «فلشتين»، ولا علاقة له بفلسطين أو باسم فلسطين المعروفة.

الهدف: أي فلسطين التي قدمت شعوبها من كريت مثلًا؟!

د. فاضل: هذه واحدة من الخرافات اللاهوتية التي صُممت وهُندست بطريقة خبيثة، في سبيل ترويج فكرة زائفة لتقول بأنَّ الفلسطينيين جاءوا من بحر إيجة، وتسللوا ليزاحموا الإسرائيليين.

الهدف: اسم فلسطين أو فلستين ملفق هو أيضًا؟

د. فاضل: السين والشين في العبرية حرف واحد، شمس = شمش، هذا الاسم ينطبق على جماعة دينية عاشت في اليمن القديم «فلستين» من جذر «فلس» إله، وثني معبود كرمز من رموز الخصب (هو يرمز للسرة أو الرحم)، وحتى اليوم في العامية العراقية «فلس» تعني السُرة – التي في الجسم-.

وادي الفلس هو في محافظة تعز باليمن، أو وادي المفاليس، الفلس وتجمع فلستين- فلسطين.

اللغة العبرية لا تعرف حرف الطاء، ولا يعرف محرر التوراة رسم اسم فلسطين بالطاء.

فكرة أنَّ الفلسطينيين جاءوا من كريت أسسها اللاهوت بناءً على سفر حزقيال.

وما بني على نص يقول: ويل لأمة الكريتيين، ويل للفلسطينيين، ويل لأمة البحر.. هذه الأبيات الثلاثة بنى عليها اللاهوتيون ادعاءاتهم.

وبما أنّهم هذا تصوروا ذلك، فهذا يعني أنهم جاءوا من كريت، وأمة البحر يعني أنهم جاءوا من بحر إيجة، وهذا تأويل سطحي لا واقعي! الفلسطينيون من سكان بلاد الشام قديمًا وهم رعايا الإمبراطورية السورية القديمة (الآشورية)، وهم قبائل معروفة «بني تيم طي..».

هذا، وعلمًا أنَّ تاريخ اليونان القديم لا يعرف بأي شكل من الأشكال وجود جماعة تسمى فلستيم- فلستين.

الهدف: منظمة اليونسكو فصلت في قرارها المتعلق بالمسجد الأقصى ومحيطة بين القدس وأورشليم، وهناك عديدون يذهبون إلى أنَّ تسمية أورشليم كنعانية الأصل، وليست عبرية أو يهودية.. كيف يمكن للبحث التاريخي الفصل في هذا؟

د. فاضل: أولا: وضحت ذلك في كتابي الصادر عام 2007 «القدس ليست أورشليم»، وهو أحد الوثائق التي قدمت لليونسكو، واستند إليها القرار الخاص بنفي وجود أي صلة بين التاريخ اليهودي ومدينة القدس.

ثانيًا: إنَّ الذين يزعمون أنَّ القدس هي أورشليم يؤمنون- يتبنون رواية الآخر، وهذا يطرح علينا سؤالا، إذا كان اليهود والفلسطينيون يتبنيان ويقولان بأنَّ القدس هي أورشليم، كيف وعلى أي أساس تصارع العدو إذن؟!

ثالثا: كل ما يزعم عن وجود حضارة أو شعب أو آثار كنعانية في فلسطين هو يردد الرواية اللاهوتية التي لا أساس لها!

الهدف: لا وجود للكنعانيين إذن؟!

د. فاضل: الكنعانيون لقب أو صفة تحقير أطلقتها جماعة على جماعة أخرى.

الهدف: كيف تمَّ ذلك؟

د. فاضل: إليك ما يلي من سفر التكوين، إبراهيم يطلب من أولاده لا تأخذوا «تتزوجوا» من بنات الكنعانيين ويعقوب كذلك، هذا يعني أنَّ اليهودية التي تمارس الختان- أي الطهارة- تُحقر القوم الذين لا يختتنون، هم أنجاس بحسبهم، فما هو مبرر أن يقوم الفلسطينيون بتبني الاسم، باعتبار أنّه لقب تحقيري، إنّه شبيه بلقب الهندي الأحمر الذي أطلق غربيًا على حضارة المايا.

والآن لو كان لديهم – في روايتهم- أي دليل أيديولوجي أو ثقافي مادي محسوس يؤكد رواياتهم لضج العالم به صخبًا.

خذ مثلًا، فإنَّ «يسرائيل فنكلستاين» العالم اليهودي يقول صراحة، ويعترف بأنّهم خلال سبعين عامًا لم يجدوا ما يؤكد روايتهم.

الهدف: وهل هناك ما ينفيها؟

د. فاضل: سأقول لك ما ينفيها، المفاجئ أنَّ العبرية القديمة تسمى العبرية الصنعانية «صنعاء» أو السبئية «سبأ»، ويستخدم هذا المصطلح علماء إسرائيل، وبالتالي تناقض التوراة، وهذا يعني أنّها لهجة دينية غريبة، ليست لغة في العصر البرونزي.

ثم ماذا تعني كنعان؟ هل هناك حضارة أو مملكة؟ وأين حدودها؟

بحسب اللاهوتيين هي تمتد لمصر، وتشمل بلاد الشام، هذه تخيلات. ولو كان هناك فعلًا وقتها إمبراطورية كنعانية بهذا الحجم لشطبت مملكة آشور.. هل لعلماء الآثار هؤلاء تقديم أسماء ملوك كنعان أو منحوتاتهم أو عملتهم كل هذا خيال؟!

الهدف: على أي رواية يمكن أنْ نستند إذن؟

د. فاضل: علم الآثار التوراتي هو الذي هيمن بروايتيه على علم التاريخ، أو لنَقل، روى التاريخ بصوته، ونحن لم نَرد بعد برواية تاريخنا بصوتنا، وما زلنا نردد الترهات الاستشراقية.

بالمناسبة، مَنْ بحثوا في آثار فلسطين، وصندوق آثار فلسطين، كلهم لم يكونوا علماء آثار، كانوا خريجي معاهد لاهوتية، تلقوا تدريبًا مرتجلًا فقط لأشهر عدة، هؤلاء هم مَنْ أسسوا الرواية التي – للأسف – نردد ترهاتها بشكل متواصل يومي، لماذا يستخدمون العبرية الصنعانية أو السبئية إنْ كانوا في فلسطين؟!

الهدف: حسنًا، مخطوطات البحر الميت «قمران»، وهي ما يزيد على 850 أثر مخطوط، بعضها تمَّ اعتباره مؤسسًا لما سمي الكتاب المقدس، هل قرأت بالكامل وجيرت لإثبات الآخر روايته؟

د. فاضل: قبل الحديث عن مخطوطات البحر الميت، دعني أرسم لك إطارًا للتوضيح، لقد نشأ في علم الآثار تياران، الأول: التيار التقليدي الذي تقوم مناهجه على أساس مطابقة الرواية التوراتية على ما يكتشف في الأرض أو إرغام ذلك على خلاصة التفسير، وهذا هو التيار التقليدي.

لكن أيضًا نشأ منذ نحو عقدين التيار النقدي للنص التوراتي، يعتمد على أنَّ ما تنطق به الأرض هو الفيصل وليس قصص التوراة، لكن هيمنة اللاهوتيين على صندوق آثار فلسطين في لندن منذ 1800م هو مَنْ فرض على علم الآثار أنْ يقدم ما يبرر الرواية التوراتية، هكذا جرى اختلاق فكرة وجود إسرائيل.

الهدف: يعيد هذا السؤال إلى أصله، مَنْ هم اليهود حقا، مَنْ هم بنو إسرائيل، هل تذهب إلى أنهم لا وجود لهم إلا كأسطورة أو خرافات؟

د. فاضل: مَنْ هم اليهود؟ مَنْ هم بنو إسرائيل؟ يجب أنْ تميّز بينهما، كما تميّز مثلًا بين قريش والإسلام، فاليهودية ديانة ظهرت في اليمن وليس في أي مكان آخر، وهو أمر مؤكد في السجلات والنقوش ومملكة حمير كانت يهودية، وتسميها التوراة يهودا من «هود»، وهم لا علاقة لهم ببني إسرائيل، كما أنهم ليسوا عرقًا أو شعبًا بل أتباع ديانة، أما بنو إسرائيل فهم قبيلة عربية وردت في سجلات اليمن والآشوريين، وقد اصطدموا بنزاعات وحروب معًا.

لا تستطيع القول إنَّ الإسلام مثلًا شعب أو أمة، هناك مسلم باكستاني، عربي ... كما نجد يهوديًا إيطاليًا، فرنسيًا .. وكذلك المسيحية هل المسيحيون العرب مع الأوربيين يشكلون أمة؟ لا بالتأكيد بل هم أتباع دين واحد فقط.

الهدف: يحاول بعض العرب اليوم، في سياق دُمى التطبيع مساندة الرواية نفي الرواية التاريخية العربية الفلسطينية في مقابل دعم الرواية اليهودية المختلقة.. كيف تتم حماية الرواية الحقيقية؟

د. فاضل: التمسك بمزيد من حقائق الهوية التاريخية للمنطقة, وهي هوية عربية جذرها التاريخي القديم السورية الآشورية، وهي خلاصة اندماج العراق بسوريا وفلسطين والأردن, وأي محاولة لترسيخ الزعم القائل بأنَّ اليهود كانوا قبل ألفي عام في فلسطين، أو أنَّ القدس هي أورشليم هو تنازل مجاني عن الرواية التاريخية الصحيحة والدقيقة.

لذلك؛ ليس أمامنا إلا مواصلة نقد وتفكيك الرواية اللاهوتية، وقطع الطريق على محاولة هيمنتها، البعض مثلًا يزعم أنَّ «حائط المبكى» هو أحد أسوار أورشليم القديمة، وللأسف بعض الكتاب يرددون ذلك استنادًا إلى مقولة وزعم اللاهوتي، حتّى أنّه لا يوجد في نص التوراة ذاته أي إشارة إلى وجود شيء اسمه حائط المبكى، هذه أسطورة لاهوتيين فقط!

فهناك ثمة يهوديات يتباكين على تموز, وتموز هو إله العراقيين القدامى، ولا غير ذلك، وهم استندوا إلي هذه الأسطورة, وهي لا أساس لها حتى في التوراة، هي من ضمن تأويلات تعسفية لاهوتية للنص العبري.

حسين البدري في «الحالة السرية للسيد ناصر الدين الجيلاني»: مبشر الثورة ونذيرها

أحمد مصطفى جابر/ كاتب فلسطيني

عن دار أوراق للنشر والتوزيع، صدرت المجموعة القصصية الجديدة للروائي المصري حسين البدري، تحت عنوان: «الحالة السرية للسيد ناصر الدين الجيلاني».

وتأتي هذه المجموعة، بعد رواياته الطليعية «حزن البلاد» و «رهانات خاسرة»، ومجموعة نصوص شعرية «صلوات سبع إلى روح صديقي الميت».

في هذه المجموعة يواصل الكاتب الشاب، نهجه الثائر في الشكل الكتابي والموضوع، مراجعًا وناقبًا في جوهر أزمة الثورة في مصر، ووضع المجتمع، وظروف الناس العاديين، والاستثنائيين أيضا.

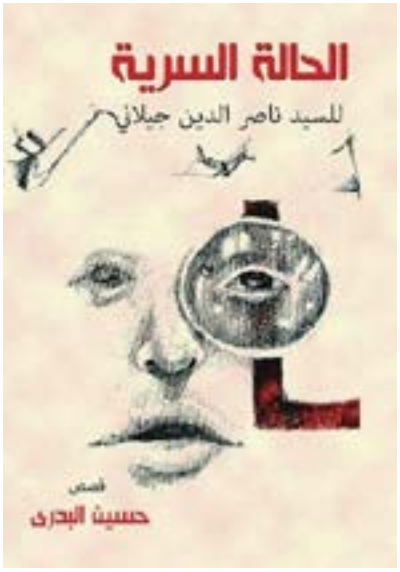

قسّم حسين البدري مجموعته إلى قسمين، يحوي كل منهما تسعًا من القصص الطويلة والقصيرة متصلة الموضوع.

في القسم الأول تحت عنوان: «أجنحة الكآبة»، نقرأ قصص: «سمك الجنة» و «الحالة السرية للسيد ناصر الدين الجيلاني»، التي اختار أنْ يكون اسمها عنوانًا للكتاب، و«امرأة في بئر الشمس»، و«ربيب المقاهي» و«ضريح النصراني» و«حكاية قصيرة عن روائي شاب»، و«المتقريف» و«الحل الودي للنزاع»، وأخيرًا «أشباح في ليل طويل».

حمل القسم الثاني، عنوان «مارش عسكري لذئاب المدينة»، وفيه قصص: «موسيقى الوحدة»، و«جنات الدكتاتور»، و«أحلام عصفور»، و«باقة ورد» و«عائلة سكس»، وأيضًا «ثعالب تتقافز في مرح»، و«ترحيلة» و«نشيد النصر»، و«رجل مسالم».

تعالج المجموعة القصصية التي بين أيدينا، سنوات القهر الأخيرة في حياة المصريين، منذ يوم 2 يناير، يوم الثورة، وحين قرر الشعب أنّه «يريد إسقاط النظام».

يكشف التاريخ، وهو ما تعكسه القصص أنّ مياهًا كثيرة جرت في النيل منذ تلك الأيام المجيدة التي تستحق بالفعل أنْ تروى ويؤرخ لها، ويكتب لها نشيد نصر خاص، ولكن الخيبات أيضًا كان لها للأسف قَصَبَ السَّبق، وفي هذه النصوص المتعبة والموجعة في آن معًا، فإنّ حسين البدري، ليس كمراقب خارجي، بل كمنخرط فعّال في أحداث هذا التاريخ، يستعيد مكونات وعناصر الهزيمة، هزيمة الثورة ووأد الأحلام، ويكاد لا يترك أملًا لولا بعض الثقوب التي تتسرب هنا وهناك، وهي وإنْ كانت تعبيرًا عن مساع للخلاص الفردي إلا أنَّ البدري يضعها على طاولة النقد، مبينًا أزمة الحل الفردي وعدم جدواه ليبقى مبشرًا بالمصير الجماعي وعظمة الشعب.

أجنحة الكآبة: الإنسان ابن بيئته.. لكن بإمكانه التمرد

تدور قصص هذا القسم على محور شقاء الإنسان وفساده، والبيئة التي

ينشأ عليها هذا الفساد، ليشكل القارئ تعاطفًا مع الشخصيات أحيانًا، رغم ما حملته من مثالب وسلبيات، حيث يضعها الكاتب في سياق بيئتها الطبيعية، ليقول لنا أنَّ الإنسان هو ابن بيئته التي تكون مخادعة أو مساندة، وبالتالي يضعنا الكاتب أمام مأزق مواجهة ثنائية الأبيض والأسود، حيث لا يوجد شيء كهذا في العالم الواقعي.

في القصة الطويلة الأولى، «سمك الجنة»، يأخذنا الكاتب إلى عالم الصيادين، يمخرون عباب النيل بقواربهم المتكالبة، حيث هنا عالم متكامل مستقل، وكأنّ مغادرته إلى عالم البر، تسبب نوعًا من خدش الحياء، أو سبر طرق مجهولة، لا يألفها المتعايش مع الشباك والموج والسمك.

يكشف لنا سياق حياة «السنوسي» المضطربة، أنّه حتّى عامة الناس يستطيعون طرح أسئلة وجودية، وإنّ هذا ليس حكرًا على النخب في أبراجها العاجية، ولعل هذه القدرة تتضح في الحديث الختامي بين «السنوسي» و«إبراهيم» بعدما تزوج الأول من امرأة دلّه عليها أصلًا صديقه الأزهري العابد حافظ القرآن: «أني اتجوزت سعاد.. كتبت عليها عشية، وسكنتها في شقة مفروشة في أبو سمبل، لحد ما أشوف ح قعدها هنه ولا في البلد» قال، بعد دقيقة من الصمت واصل: «سكت يعني.. عارفك ع تفكر في إيه دلوك.. بس أبواب التوبة فتحها الرب ميقفلهاش العبد.. ولا إيه يا بتاع الأزهر؟». حاول إبراهيم رسم ابتسامة على وجهه، قال: «طالما إنت شايف كديه.. يبقى اللي زي ميقدرش يقول غير ألف مبروك»، تعانَقا.

في القصة الرئيسية التي يحمل الكتاب اسمها «الحالة السرية للسيد ناصر الدين جيلاني»، يضعنا الكاتب أمام زيف الواقع الذي نعيشه مغطين بكميات هائلة من المساحيق.

الفساد الذي يتلون بألف لون ولون، فهو زعيم ثوري، ومثقف كبير، وفنان، ولكن عندما تتشابك خيوطه تتحول إلى مشنقة، وقد يكون الحكم غير عادل، ولكن الكاتب لا يترك لنا فرصة للادعاء أنّ المحكمة بحد ذاتها لم تكن عادلة، وكأنّ للسيدة التي تحمل السيف والميزان لها طرقها وأساليبها الخاصة لتنفيذ عدالتها.

تدور قصة «امرأة في «بئر الشمس»» حول أساليب سيدة العدالة أيضًا، وطرقها الملتوية، ولعلّ تمسك الكاتب بهذا الخط وإصراره عليه؛ مرده السيرة الذاتية نفسها التي هي ذاتها سيرة ثورة يناير المهدورة، ولعلّ هدر هذه الثورة وتهاوي قيمها تحت آلة البطش والاعتداد والثورة المضادة يدفع أبطالها الواقعيين الرازحين تحت ثقل الهزيمة تلك للبحث عن انتصار ولو عن طريق الإخفاق، عن طريق عدالة مزيفة يحصل عليها بطل هذه القصة «الناجي» كأنّه اسمٌ على مسمى، وعقاب غير مستساغ ربما، ولكنه أيضا ينتمي لمحكمة عادلة لـ «السمحة» و«أبو صالح»، بينما يظل ملك الفساد «الضابط شريف» متربعًا على عرشه كلاعب شطرنج يشهد تهاوي الأحجار جميعها.

«ربيب المقاهي»، هي سيرة ذاتية للإنسان المهزوم في زمن إرهاص الثورة وهزيمتها، ولعلّ القارئ سيجد فيما بعد أنّ الكاتب ربما راوغ المصير في النهاية التي اختارها، وربما أراد الكاتب إخراج القارئ من شحنة اليأس الكبيرة التي ألقمه إياها في ثنيات القصة، ولكننا نبحث عن نهاية منطقية، لا تخترع بطلًا من ورق، ولا مبرر له للاستمرار، ولكن مرة أخرى، يبدو أنّ الكاتب أراد تحميل بطل تلك القصة روحه الخاصة وحلمه بالتحدي الثوري، وربما هنا المطب الذي وقعت به القصة.

بالانتقال إلى القصة الطويلة «ضريح النصراني»، يطرح الكاتب محاولة الإنسان لمواجهة جذوره والتمرد عليها، واستسلامه لها، عندما يتخذ هذا التمرد مسارًا ابتعاديًا عن الواقع نفسه، هل مأساة «ربيع» بطل القصة مرتبطة بسعيه للتمرد أم بأنّ تمرده كان هروبًا في الأصل من واقعه وبيئته الأصلية التي فرّ منها ثم عاد إليها لتقتله؟

لا شكَّ أنّ قصة «المتقريف» ستأخذ القارئ إلى حكاية كلب الست الشهيرة التي رواها أحمد إمام نجم في قصيدة شهيرة مغناة، ولكن كاتبنا هنا يصوغ القصة في حبكة فنية سردية آسرة، ليكون البطل هو الرجل «الغلبان»، ولتتركز القصة على حكايته بالذات و«بسالته» التي اتخذت طريقًا غريبًا، فلم يستطع الحفاظ على شنبه وأظهر شجاعته على «كلب».

مارش عسكري لذئاب المدينة:

ذلك عنوان القسم الثاني من المجموعة

القصصية، والذي يفترض الكاتب أنّ القارئ سيقرؤه في سياق معرفي وشعوري مختلف عن القسم الأول، فبينما يغوص أبطال القصص الأولى في وحول المجتمع وفساده، فيتكسبون بطولتهم من الهامش والانسحاب والهزيمة، فإنّ طموحات كبرى يستلهمها أبطال هذا الجزء في قصصه المختلفة، لنلحظ هنا انتقال مفاهيم القمع والفساد والسلطة من مستوياتها الاجتماعية كما في القصص الأولى إلى مستوى سياسي أو يقاربه، فيصبح القامع والمقموع والمدني والعسكري والمخبر، قابلين للتمييز في حيز اجتماعي يبدو مألوفا لكل قارئ. حيث يتحول الأبطال إلى عزلتهم، رافضين الانخراط في واقع مهزوم دون أنْ يقرروا تمامًا الانفكاك عنه.

إنّ جميع قصص المجموعة تدور في هذا الإطار، وتبدو «أحلام عصفور» كأنموذج جامع لها.

في «أحلام عصفور»، يعقد الكاتب محاكمة للسلطة القامعة المتوحشة التي تنتزع أصغر الأحلام وحتّى أكثرها هشاشة. فعصفور كان يحلم فقط بالانفراد بحبيبته في عيد ميلاده الخامس والعشرون، ولكن الذي يحدث هو أنّه وقع فريسة لـ «الأخ الأكبر» الذي يراقب كل شيء، ويَعِدُ على الناس حتى أنفاسهم.

هل هي مصادفة أنّه في العيد الخامس والعشرين لعصفور، يتآمر الشيخ والديكتاتور العسكري معًا لإجهاض أحلامه، حيث لا يمكن للقارئ تجاهل المضمون السياسي لرقم 2، ولا فكرة الحرية المرتبطة بالعصفور.

أحلام مجهضة هي أحلام عصفور، لا يجد خلاصه الفردي من دوامتها سوى السخرية وإهانة ممثل السلطة القامعة حتّى لو كان دمية كبيرة ضخمة، وكأنّ هذه القصة هي ترميز شديد الوضوح لقصة مصر منذ ثورة 25 يناير.

مفهوم العلمانية؛ التعريف والأنساق والحالة الفلسطينية (الجزء السابع)

د. وسام الفقعاوي/ كاتب وأكاديمي– أستاذ العلوم السياسية ورئيس تحرير الهدف

ظهرت حركات الإسلام السياسي بقوة بعد هزيمة عام 1967، وجاء بروز الإخوان المسلمين كقوة سياسية في المناطق المحتلة بفعل عوامل متعددة خارجية وداخلية، منها؛ الدعم المالي من الدول المُصَدِّرة للنفط - كان ارتحل إليها عددٌ كبيرٌ من كوادر الإخوان، وعملوا في قطاعات مختلفة فيها، وخاصة في المجال الدعوي، الذي غلب عليه «المذهب» الوهابي السلفي المتشدد، والخدمات الاجتماعية التي قدّمها الإخوان في قطاع غزة، والتصاعد العام للاسلام السياسي في الوطن العربي مدعومًا من أنظمة بلدان مثل: مصر والأردن والسودان والجزائر – أنموذج الأخيرة يختلف عن البلدان السابقة- وغيرها، لا بل حتى في داخل الأراضي المحتلة عام 1948.

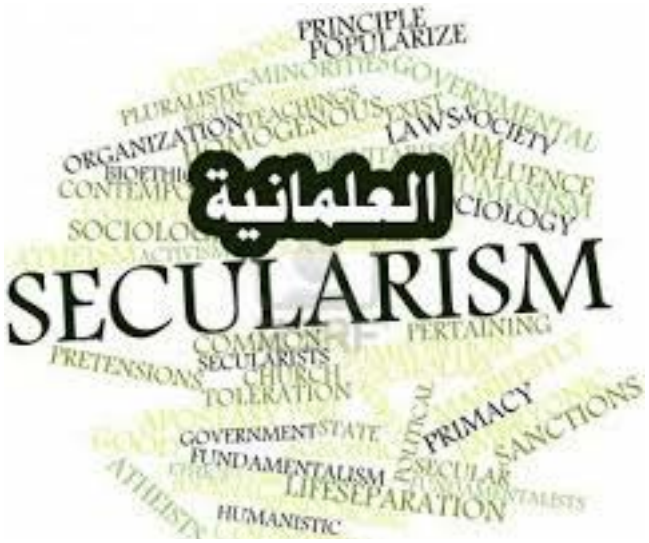

عبّرت حركة التحرر الوطني الفلسطيني خلال عقود نضالها ما قبل ظهور دور حركات الإسلام السياسي، عن بُعد علماني في خطابها، وجدت مقدماته بشكل رئيسي في «الميثاق الوطني»، وفي طرح فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية، لكن الحقل السياسي الفلسطيني تعرض لتغيرات كبيرة وعميقة، إبان الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام 1987، تراوحت ما بين صعود الحالة الشعبية ومشاركتها الوطنية، وهبوط في تعبيرات الخطاب الوطني المرافق لهذه الحالة، مع تزايد دور وتأثير ونفوذ حركات الإسلام السياسي، وخطابها الأيديولوجي «والممارسة» المرتبطة به، بالتزامن مع سيادة تيار «الواقعية السياسية» الذي وجد له ملاذًا في التسوية السياسية لإقامة سلطته مع تعزيز مرتكزات ومكونات خطاب محافظ، مثّل انقلابًا جذريًا على الخطاب الوطني المنفتح، وفتح المجال واسعًا للانقسامات والتفاوتات الاجتماعية – الطبقية وتعبيراتها السياسية.

الخطاب الفلسطيني: الصعود والهبوط بين الانتفاضة والتسوية

جاءت الانتفاضة الفلسطينية التي تفجّرت عام 1987، إيذانًا بدخول الوضع الفلسطيني إجمالًا إلى مرحلة جديدة عن كل ما سبقها من مراحل، من حيث سرعة انتشار الانتفاضة في المدن والمخيمات الفلسطينية، وحجم المشاركة في فعالياتها وأنشطتها المختلفة والمتنوعة. فلقد أعادت الانتفاضة فعليًا الحيوية والفعالية والحضور للحركة الوطنية الفلسطينية، حيث جعلت القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية تحتلان مكانة مميزة على الصعيدين الإقليمي والدولي، لكن بقي تأثيرها الأبرز في ما شهده المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بالذات، من تحولات عميقة على الصُعد الاجتماعية والاقتصادية والعقائدية والسياسية.

فالمجتمع الفلسطيني الذي اتّسم بالمحافظة إجمالًا في الداخل الفلسطيني، توسّعت مشاركة كل قطاعاته وشرائحه في فعاليات الانتفاضة، فأخذ دور المرأة الذي كان في حدود الأدوار التقليدية؛ التعليم وتقديم الخدمات، أخذ بالتوسع والانتشار، وشقت لها طريقًا جديدًا يثبت وجودها في المجال العام، فالنساء كُنَّ في الخطوط الأمامية في مواجهة مباشرة مع جنود الاحتلال، بينما حجبت قضية المرأة طوال الفترة السابقة على الانتفاضة لصالح القضية الوطنية التي نُظرّ لها في المساجد والمقاهي والسجون باعتبارها وقفًا على الرجال [1].

يذهب البعض إلى أنَّ أبرز التعبيرات عن التغيرات التي أحدثتها الانتفاضة، كان علو الخطاب الوطني العلماني الذي عبّرت عنه القيادة الوطنية الموحدة في بداية اندلاع الانتفاضة وجسدته منظمة التحرير الفلسطينية، في وثيقة إعلان الاستقلال في نوفمبر/ تشرين ثان 1988، التي صاغت مفهومًا علمانيًا واضحًا للدولة الفلسطينية المستقبلية، من خلال تأكيدها: «إنَّ دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية الثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل على أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح

بين الأديان عبر القرون» [2].
في حين اعتبر بعض آخر بأنَّ المقدمة التي جاءت في إعلان وثيقة الاستقلال تظهر مدى تأثير المد الديني على الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الصياغة «الإبداعية» التي جاء فيها: «مطعمًا بسلالات الحضارة وتعدد الثقافات، ومستلهمًا نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق، ودق مع كل جرس كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسّلام.. إلخ» [3].
فإلى جانب القيادة الوطنية الموحدة، كانت قوى الإسلام السياسي ممثلة في حركتي الجهاد الإسلامي وحماس بشكل خاص، تخترق الحقل السياسي الفلسطيني، وبخطاب إسلامي محافظ، بعكس ذلك الذي عبّرت عنه منظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت تتأثر تدريجيًا بتزايد دور ونفوذ وجماهيرية القوى الإسلامية، حيث بات ميل أنصارها واضحًا في اللجوء إلى التعابير والشعارات والإشارات والنصوص الدينية في المنشورات والبيانات التي تصدر عن القيادة الوطنية الموحدة أو عن بعض الفصائل المنتمية إليها.
ومن الجدير ذكره هنا، بأنَّ منظمة التحرير الفلسطينية بمكوناتها كافة، وخاصة قوى اليسار منها، لم تستطع المواءمة بين الخطاب الوطني ومتطلباته، وبين خطاب اجتماعي عقلاني يركز على فكرة الحريات الاجتماعية، وتعزيز الثقافة الديمقراطية، حيث لوحظ أنّه كلّما اتجهت المنظمة نحو «الواقعية السياسية» أو البراغماتية السياسية على نحو أدق، ابتعدت فصائلها عن تداول الطروحات الأيديولوجية والثورية، وكان ذلك الابتعاد قد ازداد أكثر مع انهيار المنظومة الاشتراكية في أواخر ثمانينيات القرن المنصرم، والتراجعات والاضطرابات والارتدادات الكبيرة التي لحقت بقوى وحركات التحرر على مستوى العالم، ومنها حركة التحرر العربية والفلسطينية بكل مكوناتها، واليسار وأطروحاته منها بشكل خاص؛ مما فتح المجال واسعًا أمام حركات الإسلام السياسي لملء الفراغ الأيديولوجي والعقيدي الناجم عن هذه التحولات، فبات النزوع نحو المحافظة في مجال السلوك والعلاقات الاجتماعية، يتخذ منحى متزايدًا باستمرار، بالترافق مع إشاعة المناخ الديني الإسلامي، الذي يجد أرضية خصبة مع انتشار القهر والاضطهاد وغياب اليقين والشك في المستقبل [4].
لم تبرز العلمانية كقضية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، ارتباطًا بحقيقة مفادها أنَّ الأذرع الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات السياسية المكونة لها وباقي التنظيمات والنقابات المهنية والشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية متفقة على أنْ تبقى على حياد إيجابي تجاه قضية الدين، فقد تركت المعتقدات والممارسات الدينية للأفراد. أما العلاقة بين السلطة السياسية والدين، فقد أصبحت قضية مطروحة بعد تهميش مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ومع تراجع تأثير اليسار، وكلاهما تزامن مع بروز الإسلام السياسي [ ].
في ضوء ما سبق من بروز قوي لدور وحضور وخطاب قوى الإسلام السياسي، بدأت تظهر في وثائق القوى والأحزاب السياسية المواقف من هذه القوى وعلاقتها بالمسألة الديمقراطية، حيث ذهبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى القول بأنَّ «ما يشغل أذهان القوى المناضلة من غير الاتجاهات الدينية مسألة الديمقراطية ونظرة الإسلام السياسي لها. فكما أنَّ القوى المناضلة، تبدي رفضًا قاطعًا إزاء تغييب الأنظمة والطبقات الحاكمة لموضوعة الديمقراطية، فإنها تنظر بنوع من التشكك إزاء الاتجاهات الدينية أو إزاء ما يمثله الإسلام السياسي بصدد هذه المسألة. هل يمكن للإسلام السياسي أنْ يكون ديمقراطيًا؟ وهل ما نطمح إليه هو استبدال القمع الوطني والاجتماعي من جانب الاحتلال أو الطبقات الحاكمة حاليًا، ليحل محله قمع مجتمعي وسياسي يردع الديمقراطية والتقدم الاجتماعي؟!» [6].
لم يكن صعود الإسلام السياسي سمة خاصة بالحالة الفلسطينية، بل عمَّ المنطقة العربية ككل، وعليه رأت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بأنَّ القاعدة التي يجب أنْ تحكم العلاقة فلسطينيًا مع قوى هذا التيار، هي أنَّ شعبنا الفلسطيني يعيش مرحلة تحرر وطني تفرض التحالف والنقد، والتعاون والتنافس؛ أي الصراع السياسي عندما يتعذر الاتفاق السياسي، لكن مع الحرص المشترك في أي من قضايا العمل الوطني، ووحدة العمل في الميدان بمواجهة الاحتلال، وما يتهدد الشعب من مخاطر [7].
فيما رأت حركة فتح أنَّ التصدي لحركة حماس وتوسعها، إنما هو «تصدي لمحاولات خطف المجتمع، وهو كذلك تصدي لاحتكار الحقيقة أو الدين، ورد على محاولات خطف القضية الفلسطينية» [ ].
على كل الأحوال، كان الخطاب الوطني «العلماني» يهبط لحساب الخطاب النقيض؛ أي لحساب خطاب قوى الإسلام السياسي التي كان خطابها السياسي متلفعًا بشكل كبير بعبارات وتنظيرات وشعارات أيديولوجية – دينية واضحة، كثفت في الشعار الذي رفعته طوال فترة الانتفاضة وما بعدها: «الإسلام هو الحل».

المراجع:

1. سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2003.
2. ماهر الشريف: البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية، نيقوسيا، 1995.
3. إبراهيم أبراش: استشكالات الدين والسياسة في فلسطين، 3 كانون أول (ديسمبر) 2013، موقع سما الإخبارية: post/18015/ar/samanews.ps
4. زياد أبو عمرو: حماس خلفية تاريخية سياسية، مجلة دراسات فلسطينية، المجلد 4، العدد 13، شتاء 1993.
5. جميل هلال: العلمانية في الثقافة السياسية الفلسطينية، موقع شبكة فلسطين للحوار، بتاريخ 11 نيسان (أبريل) 2006: https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=6664
6. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الوثيقة السياسية الصادرة عن الكونفرنس الحزبي الأول، حزيران 1994.
7. قيس عبد الكريم وفهد سليمان: قضايا نظرية، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، ط 1، 2012.
8. إياد البرغوثي: العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2012.

جان جينيه في صبرا وشاتيلا الشعر يسرد المجزرة

تغريد عبد العال/ كاتبة وأديبة فلسطينية من لبنان

كانت القضيةُ الفلسطينيةُ بالنسبة له اختبارًا لضمير العالم، كما قال في نصه الشهير "أربع ساعات في شاتيلا"، لم أكن أشاهد دمار بيروت، كنت أشاهد موت الإنسان .كان الشاعرُ والمسرحيُ الفرنسي متمردًا وحالمًا، كان قد توقف عن الكتابة لفترة طويلة إلى أنْ زار مخيمات اللجوء في لبنان، وهناك عاش مع الفدائيين، ورافق الدبلوماسية السابقة ليلى شهيد، في زيارة لمخيمي صبرا وشاتيلا، وبعدها كتب عنها نصه الشهير "أربع ساعات في شاتيلا"، ثم بعدها كتب كتابه "أسير عاشق"، الذي يسرد فيه تجربته مع الفدائيين في الأردن وبيروت.

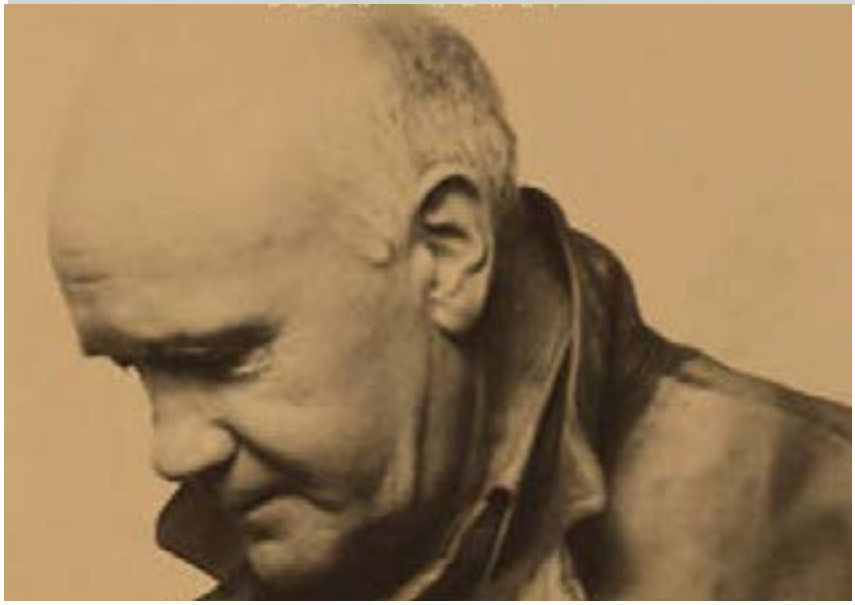

لم يأتِ جان جينيه إلى شاتيلا فقط كي يرى الموت، بل ليدرك بذاءة الموت، فهو كما يقول: «إنَّ الصورة الشمسية لا تلتقط الذباب ولا رائحة الموت البيضاء والكثيفة، إنّها لا تقول لنا القفزات التي يتحتم القيام بها عندما ننتقل من جثة إلى أخرى».

وبالفعل، كان نص جينيه إضافة لتلك الصور التي شاهدناها في المجزرة، فكانت شهادة شاعر صار يؤمن بأنَّه في اللحظة التي شاهد فيها الجثث وعاش لأيام مع الفدائيين، أصبح فلسطينيًا، فهو يقول: «منذ انقطعت الطرق، وصمت التليفون، وحرمت من الاتصال بالعالم، أحسستني لأول مرة في حياتي، أصير فلسطينيًا وأكره إسرائيل».

كان نصهُ الشهير بمكانة نظرة حية إلى داخل الجمال الفلسطيني، فقد تأمل جينيه مواطن الجمال في المخيم، حيث الشعر يولد هناك في قوة النساء والأطفال، فَبَين الأنقاض، هناك جمال ما لا تقتله الدبابات، ولا يميته الظلم، فيقول في نصه: «على الشاكلة نفسها، كان الفدائيون الفلسطينيون، وقد انعتقوا من مخيمات اللاجئين، ومن أخلاق المخيم ونظامه، تلك الأخلاق التي فرضتها ضرورة الاستمرار في العيش، وانعتقوا في الآن نفسه في العار.. جد جميلين».

وهنا في هذا النص نرى علاقة الجمال بالجرح السري للإنسان، ففي كتاب آخر بعنوان «الجرح السري»، لِجَان جينيه ترجمه محمد برادة، وهو عبارة عن حوار بين جينيه والرسام جيوكوماتي، حيث يبيِّن جينيه أنَّ الفن هو اكتشاف لهذا الجرح السري، فليس للجمال أصل سوى الجرح المتفرد المختلف.

ويرى محمد برادة مترجم كتاب «أربع ساعات في شاتيلا»، أنّنا حين نقرأ كتاب «أربع ساعات في شاتيلا» لا نكون عند مجرد وصف للمجازر، فهناك توقف عند قضايا كانت تهم جينيه، مثل: العلاقة بين الموت والجمال. سيدفع هذا النص جينيه لكتابة كتابه «أسير عاشق» بعد سنتين من المجزرة، والذي لم يكن فقط مجرد شهادة عن الفلسطينيين والفهود السود، بل كان عنوانًا لشخصية جينيه الثائر، الذي عاش مهمشًا وطفلًا لقيطًا جرى وضعه خارج المؤسسات، فظل طوال حياته يكتب ليفضح المجتمع الفرنسي الذي ولد فيه، وأصرَّ طوال حياته أنْ يظل إلى جانب المستضعفين، فكيف له ألّا يكون إلى جانب الفلسطينيين.

ثمة مشهد يختم فيه جان جينيه نصه، مشهد يجعلنا نؤمن أنَّ وسط القتل والموت يأخذ الفن روح الجرح، ويحولها إلى جمال رغم قسوة الواقع، فيقول جينيه: «مشهد ملاك أسود متفحم، جثة شاب أو طفل ممدودة في مدخل زقاق ضيق، كانت عيناه جاحظتين، فلا أحد واتته الشجاعة لكي يغمض له جفنيه، فظلت عيناه مفتوحتين، وهو يقول لهم: «لقد رأى كل شيء» حيًا وميتًا وميتًا وحيًا». هو مشهد شعري لم يرَ جينيه مثله إلا في شاتيلا، مشهد إنسان مات وهو يرى كل شيء، هكذا بعد انقطاع 2 عامًا عن الكتابة، عاد جينيه ليكتب عن المجزرة التي ألهمته للإبداع.

مواقف جينيه إزاء القضية الفلسطينية، لا تدخل في دائرة الاستشراق الأدبي أو الشفقة المسيحية التي كان بلا شك بعيدًا عنها. إنَّ حنقه على البرجوازية واصطفافه إلى جانب المسحوقين يبقى صدى مرتدًا لغبنه الشخصي ومعاناته الذاتية المريرة، لم يكن جينيه بهذا المعنى ملتزمًا بقضية سياسية، بل كان يسترد لنفسه سيادة ضائعة في طفولة بائسة، وشباب مطبوع بالتشرد والضياع.

في معاني المواجهة مع الصهيونية: بسام السايح مقاتلًا وأسيرًا وشهيدًا

هناك سلسلة هائلة من القوانين الإنسانية، والمثل الأخلاقية، الأرضي منها والديني، تكرس معايير لحماية الأسرى، وتحدد ظروف معاملتهم بما لا يخل بإنسانيتهم، باعتبار الأسر ظرف إستثنائي، يترافق مع الحروب والصراعات، ولكنه لا يجب أن يُفقد البشر إنسانيتهم، وبهذا القالب تتضح ماهية الكيان الصهيوني، ودرجة وحشيته، لا كعدو للفلسطينيين والعرب فحسب، ولكن بالأساس كتهديد لكل قيمة إنسانية طورها البشر حتى يومنا هذا.

تتعامل المنظومة الصهيونية مع الأسرى باعتبارهم موضع لممارسة العنف والبطش، وتسليط صنوف العذاب، وتكريس المعتقدات الفاشية من خلال ممارسة تجلياتها العنفية على الأسرى، معبرة بذلك عن طبيعتها، ودرجة همجيتها، وسرطانية وجودها في هذه المنطقة، بل وإدراكها لكل ذلك، فلا خدعة نفسية أو هوياتية تضلل الصهاينة فينظرون لأنفسهم بشكل مختلف، ولا حيل هوياتية يمارسها بعضهم على بعض لتظهير أو تمثل هوية مختلفة لهذا المشروع، فمن يختار التنكيل بأسير مريض وحرمانه من العلاج، وتصعيد درجة معاناته، قد اختار بشكل واع ومدرك الانحياز للوحشية ضد الإنسانية، وللهمجية والشر ضد الخير وضد كل معنى نبيل.

اختارت المنظومة الصهيونية تصعيد معاناة الأسير بسام السايح والتنكيل به حتى الموت، من خلال سياسة الإهمال الطبي الممنهجة، وسلسلة طويلة من سياسات القتل البطيء التي تمارسها إدارة مصلحة السجون الصهيونية ومن خلفها كل المنظومة الاحتلالية، فلا بريء في هذا الكيان، من دماء أسرانا، ومن معاناة شعبنا، هذا ليس حدث ناتئ، بل سياق طويل عرفناه وخبرناه، وعلمت عنه الإنسانية، مرقمًا ومرصعًا بأقمار من شهداء الحركة الفلسطينية الأسيرة.

فاشيست هذا العصر، يرفض التراجع قيد أنملة عن همجيته، واعتناقه لمنطق القوة المتغطرسة، في مواجهة وجودنا الأصيل في هذه الأرض، ونمط عيشنا، وفلسفة حياتنا الرافضة للخضوع والإذعان، والمتمسكة بإنسانيتها، وبمعاني تاريخ طويل من البسالات والبطولات في مواجهة الطغاة.

باستشهاد الأسير بسام السايح، تغرق الصهيونية أكثر في معاني دناءتها، ويزيد شعبنا إصرار على مواجهتها، وعلى تحقيق رسالة وجوده الإنساني، وإبداع معاني مقاومته التي تكرس وجوده في هذه الأرض، وتظهر معدن هذا الوجود الصلب، فمهما بلغت رداءة الظروف السياسية، داخليًا أو خارجيًا، سيكون هناك دومًا بسام جديد ينقض على ايتمار ويذيق مستوطنيها عقاب الشعب العادل، ويسهب في شرح حقائق هذه البلاد وشعبها، بصموده وبسالته، بوصيته، وبرسالة كل فدائي حي مقاتل، أسير أو جريح أو شهيد، هذه بلادنا، التي ستقاتل هذا العدو الصهيوني حتى ينتهي ويزول، بحيث يبقى في التاريخ عبرة يبصق عليها كل جيل.

عندما يرغب «الفويم» بمعانقة محتلهم أحمد.م.جابر

مع ذهاب (أزرق-أبيض) والليكود، إلى محادثات لتشكيل "حكومة وحدة وطنية"، تتضح لمن لم تكن واضحة له، طبيعة القواعد التي تحكم السلوك السياسي الصهيوني، ولعلها تتضح أكثر لأولئك المراهنين جهلًا، أو تجاهلًا وتجهيلًا على أي فرق بين مكونات الخريطة السياسية لكيان قائم على الدم الفلسطيني، ويحتاج دائمًا لمزيدٍ من هذا الدم، لتكريس شرعية موهومة، ولإخضاع كل من يجرؤ على الصراخ فقط في وجه هذه الآلة المتوحشة.

كان جليًا منذ البداية، أن الخلافات الرئيسية بين القوى الصهيونية المتصارعة ترتكز على أمور لا دخل للفلسطينيين بها، نعني بشكل مباشر، فهي في الجوهر شديدة الصلة بالشعب الفلسطيني، فإذا كانت القوائم الصهيونية تجاهلت الاحتلال وتجاهلت استمرار الحكم العسكري الغاشم لملايين الفلسطينيين، فهذا موقف بحد ذاته، موقف بليغ، لمن أراد أن يفهم مكانته في خارطة الصراع.

ما الذي يمكن أن يجمع نتنياهو مع ليبرمان وغانتس غير دم الفلسطينيين؟ ألم يكن واضحًا منذ البدء، بل منذ أكثر من سبعين عامًا على نشأة هذا الكيان الغاصب أن جميع مكوناته، تظللها راية واحدة، راية "الاجماع القومي" التي لا تعلو وترفرف إلا بمزيدٍ من قتل الفلسطينيين وتهجيرهم واخضاعهم.

لذلك لم يكن هذا التوجه نحو حكومة وحدة وطنية صهيونية غريبًا ولا مفاجئًا؛ إلا لمن شرب كأس الوهم والخنوع وأراد تمريره لغيره، وترويج كذبة كبرى أن المشكلة مع شخص معين، وبالتالي فإن المؤسسة التي أنتجت هذا الشخص من الممكن أن تنتج غيره، أكثر تواضعًا في معالجة الحق الفلسطيني، ولكن هيهات هيهات، فتلك أوهام الواهمين المخدوعين، أو هي أكاذيب من جرفتهم مصالحهم فوجدوا في الانضواء تحت مظلة هذه المؤسسة الاحتلالية مصلحة لهم، على حساب ثوابت شعبهم وحقوقه الأساسية، وبالأساس على حساب الدم النازف يوميًا.

طبعًا، يُكتب هذا النص بعد جولة الحوار الأولى التي أجراها مجرما الحرب الصهيونيين نتنياهو وغانتز بحضور رئيسهما روبين ريفلين، ورغم أن هذا العدد من الهدف سيصدر قبل اتضاح النتيجة النهائية، إلى أن هذا لا يغير في تحليلنا شيئًا، فعدونا واحد وموحد، سواء كان على رأسه بلطجي كنتنياهو وهو طبعًا مجرم حرب مسؤول عن كل ما أريق من دم، أو مجرمٍ كغانتس، يريد إرسال الفلسطينيين إلى العصر الحجري.

من حق كل فلسطيني أن يتساءل لماذا فعلت القائمة المشتركة هذه الفعلة الشنيعة؟ وكيف يسوغ أعضاءها لأنفسهم هذا السقوط الوطني الموصوف؟ ونظن إن زمن الأكاذيب انتهى، فهؤلاء يختارون موقعهم، ويختارون متراسهم، فهل قرروا اختيار أن يكون متراسهم العدو؟!

ولكن مرة أخرى.. هيهات هيهات..

"الغوييم" لا يمكن أن يكون مقبولًا في المؤسسة الصهيونية، ولكن من يريد الالتحاق بمعسكر العدو لن يعدم مبررًا، سيرتدي أقنعتهم، وملابسهم، ويتحدث لغتهم، ويتلقى تحديثاتهم الأمنية ليكون شاهدًا على قتل شعبه، ولن يكون له إلا حصد الريح، فهل نقول إنه يعطي شرعية للمحتل؟

الجواب: لا كبيرة، فمن فقد شرعيته لا يعود لديه شيء يعطيه إلا مزيدًا من السقوط، وقد تكون لديه فرصة لن يسمح له كبره وغروره باستغلالها.